الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

العدد السابع والثلاثون - أكتوبر 2024م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية تتجاوز

20.1

مليار ريال عماني

وكيل وزارة الاقتصاد: **البرامج والمبادرات الحكومية تعزز جاذبية الاستثمار**

بـــوابـــات الجمـــال والفـــرص

Gateways to Beauty and Opportunity

omanairports

مطارات عُمان
Oman Airports

TRANSOM Handling

Oman sats

SOHAR PORT / FREEZONE

٢٠ عاماً

من صناعة إرث سلطنة عُمان في التجارة والتواصل

توطين المشاريع ركيزة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية

تشهد المجالات الاقتصادية في سلطنة عُمان تغييرات جذرية كبيرة وجذب استثمارات متنوعة، وتسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى تعزيز دورها من خلال تنفيذ المشاريع التي تسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومتكاملة؛ حيث تحرص على توطين المشاريع في المناطق التي تشرف عليها من خلال دعم المستثمرين المحليين وتقديم التسهيلات والإجراءات اللازمة لتمكينهم من تأسيس وتوسيع مشاريعهم؛ حيث تعمل على توفير بيئة استثمارية متكاملة تشجع على الابتكار وريادة الأعمال، مع التركيز على تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات اللوجستية المتقدمة، كما تسعى الهيئة إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية لتقديم حلول متكاملة تدعم توطين المشاريع وتطوير الكفاءات الوطنية.

وتعمل الهيئة على تبسيط الإجـراءات وتسريعها، وتحديث اللوائح والتشريعات الاقتصادية بما يتناسب مع أفضل الممارسات العالمية؛ ما يسهل على المستثمرين إقامة مشاريعهم بسهولة ويسر، كما تقدم الدعم الفني والاستشاري للمشاريع المحلية؛ لمساعدتها في مواجهة التحديات وتحقيق النجاح، بالإضافة إلى تسهيل وصولها إلى الأسواق العالمية من خلال الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات المحلية والدولية.

إن تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات اللوجستية العالية الجودة، هو مما يعزز من قدرة السلطنة على جذب الاستثمارات المتنوعة. وفي هذا الإطار تمارس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة دورًا محوريًّا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عمان من خلال توطين المشاريع؛ فمن خلال تطوير مناطق اقتصادية متكاملة ذات بنية أساسية حديثة ومرافق خدمية متقدمة، تتيح للمستثمرين المحليين تأسيس مشاريعهم وتوسيعها بشكل سهل وفعال. هذا التوجه يسهم بشكل كبير في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، مع تعزيز الابتكار وريادة الأعمال كمحركات رئيسية للنمو.

وتولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوطيد التعاون مع المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية. هذا التعاون يشكل إطارًا لتقديم حلول مبتكرة ومتقدمة تساهم في بناء قاعدة معرفية قوية تعزز قدرة السلطنة على المنافسة في الأسواق العالمية؛ فإعداد الكفاءات الوطنية الشابة وتطوير مهاراتها يأتي على رأس أولويات الهيئة من خلال برامج تدريبية تخصصية وورش عمل متقدمة، بحيث يكونون قادرين على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تسعى الهيئة إلى توفير بيئة استثمارية تتسم بالكفاءة والمرونة؛ حيث تقوم بتبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية، بالإضافة إلى تحديث التشريعات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات العصر والتغيرات في الأسواق العالمية. ولتوفير الدعم الكامل للمشاريع المحلية، تقدّم الهيئة خدمات استشارية وفنية تساعد في وضع الخطط الاستراتيجية وتحديد التحديات وتقديم حلول عملية للتغلب عليها؛ ما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة.

ومن ثم فإن الجهود المبذولة لتوطين المشاريع في سلطنة عمان تعد جزءًا من استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى بناء اقتصاد معرفي ومستدام؛ حيث تعتمد على الاستفادة من الموارد المحلية وتوظيفها بفاعلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. ومن خلال توفير البيئة المثلى للاستثمار، ودعم الابتكار والريادة، وتعزيز الشراكات المتنوعة، تسعى الهيئة إلى إيجاد قيمة مضافة تعود بالنفع على المجتمع العماني والاقتصاد الوطني على حد سواء.

أسرة التحرير

تحرص الهيئة على توطين المشاريع في المناطق التي تشرف عليها من خلال دعم المستثمرين المحليين وتقديم التسهيلات والإجراءات اللازمة لتمكينهم من تأسيس وتوسيع مشاريعهم

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان
الدقم

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر
@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي المجلـة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

8 سعادة د. ناصر المعولي: البرامج والمبادرات الحكومية تعزز جاذبية الاستثمار وتفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام

18 المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تشهد توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية وتوطين عدد من المشروعات

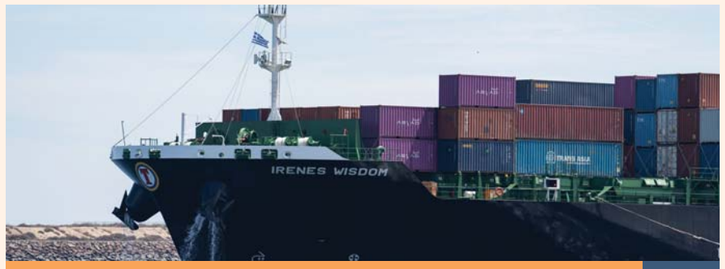

32 "أسياد" توسّع خدمات خطوطها لتعزيز الربط التجاري بين أسواق عُمان والخليج وشرق آسيا

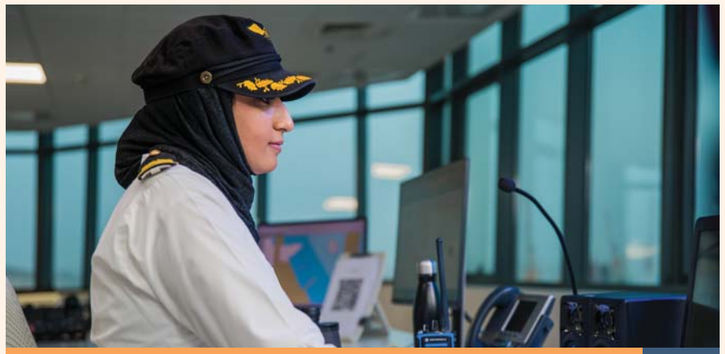

52 3554 إجمالي عدد العاملات العمانيات في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

بنسبة نمو بلغت 20%..

الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية تتجاوز 20.1 مليار ريال عماني في النصف الأول من 2024

مسقط - الدقم Duqm Economy :

بلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزَم به في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان أكثر من 20.1 مليار ريال عماني حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري 2024، بنسبة ارتفاع قدرها 20% وبزيادة تبلغ 3.4 مليار ريال عماني مقارنةً بالنصف الأول من العام الماضي 2023، في حين كان حجم الاستثمار الملتزَم به خلال الفترة نفسها أكثر من مليار ريال عماني، تمركز أكثر من 67% منه في المنطقة الحرة بصحار نتيجة توقيع اتفاقية قيمتها 600 مليون ريال عماني لمشروع مصنع البولي سيلكون، فيما حققت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نسبة نمو في الاستثمار التراكمي بـ55% وبقيمة مالية تُقدر بـ2.1 مليار ريال عماني.

مؤشرات الأداء

توزعت هذه الاستثمارات في المناطق الواقعة تحت إشراف الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة؛ حيث بلغ حجم الاستثمار في المدن الصناعية القائمة 7.5 مليار ريال عماني، وبلغت الاستثمارات في المنطقة الحرة بصلالة 4.6 مليار ريال عماني، في حين تجاوزت قيمة الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم 6 مليارات ريال عماني، وبلغت في المنطقة الحرة بصحار 1.3 مليار ريال عماني، وفي المنطقة الحرة بالمزيونة أكثر من 139 مليون ريال عماني، بينما بلغ الاستثمار التراكمي الملتزَم به حتى النصف الأول في منطقة «خزائن» الاقتصادية 459.5 مليون ريال عماني.

خدمات المحطة الواحدة

وأشار التقرير إلى أن عدد السجلات التجارية الجديدة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة في النصف الأول من العام الجاري، بلغ 1885 سجلًّا تجاريًّا، بينما قامت الهيئة بإصدار 735 ترخيصَ خدمات عامة، و740 ترخيص مزاولة أنشطة، و156 إباحة بناء، بينما بلغ عدد تراخيص العمل والمستثمرين 5466 ترخيصًا، وبلغ عدد زيارات التفتيش والرقابة 15548 زيارة، فضلًا عن 191 تصريحًا وترخيصًا بيئيًّا.

القوى العاملة

ووصل عدد العاملين في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية إلى 71684 موظفًا حسب البيانات الواردة من وزارة العمل حتى النصف الأول من عام 2024 بنسبة تعمين بلغت 35% من إجمالي عدد العاملين، وكانت المدن الصناعية الأكثر من حيث التعمين بنسبة تقدر بـ38%.

جهود استقطاب الاستثمارات

وأوضح التقرير أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة كثّفت جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الاستراتيجية إلى المناطق التي تشرف عليها؛ فقد اعتمدت الهيئة نظام تتبُّع المشاريع قيد التفاوض من خلال منظومة (أودو)، وهي منظومة يتم من خلالها تحديد مرحلة المشروع، وتوثيق الاجتماعات ومتابعة متطلبات المشروع. وتشتمل المنظومة أيضًا حزمة أدوات برمجية لإدارة الأعمال؛ حيث يوجد إصداران للبرنامج: إصدار المجتمع وإصدار تجاري، ببلغ إجمالي عدد المشاريع قيد التنفيذ المسجلة في البرنامج التي أُنشِئت في الشهر الماضي 160 مشروعاً.

حققت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نسبة نمو في الاستثمار التراكمي بـ55% وبقيمة مالية تقدر بـ2.1 مليار ريال عماني

وتم إطلاق برنامج التوعية للهيئة في النصف الأول من عام 2024م؛ حيث تَقدمت 145 شركة، واستجابت 20 شركة لطلبات التقديم، ومن المتوقع إجراء 5 زيارات: 3 زيارات مكتملة وزيارتان مُخطَّط لهما.

المناطق التي تشرف عليها الهيئة

وتشرف الهيئة على (15) منطقة قائمة: منطقتان اقتصاديتان، و(3) مناطق حرة في صحار وصلالة والمزيونة، و (10) مناطق صناعية قائمة، بينما يبلغ عدد المناطق قيد التطوير (8) مناطق جديدة: منطقة اقتصادية متكاملة في عبري بمحافظة الظاهرة، ومنطقة اقتصادية في نيابة الروضة بمحافظة البريمي، ومنطقة حرة في مطار مسقط الدولي، و(5) مناطق صناعية؛ ليصبح مجموع المناطق التي تشرف عليها الهيئة بين مناطق قائمة ومناطق قيد الدراسة والتطوير (23) منطقة.

23 منطقة مجموع المناطق التي تشرف عليها الهيئة بين مناطق قائمة ومناطق قيد الدراسة والتطوير

سعادة د. ناصر المعولي

وكيل وزارة الاقتصاد لـ الدقم الاقتصادي:

البرامج والمبادرات الحكومية تعزز جاذبية الاستثمار وتفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام

المزايا التنافسية للاستثمار في سلطنة عمان والحوافز والفرص المتاحة عوامل جاذبة ومشجعة على استمرار استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

حـــوار - الدقم الاقتصادي :

أكد سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد، أن الخطة الخمسية العاشرة (2021–2025) هي أول خطة تنفيذية لرؤية عُمان المستقبلية 2040، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين التدابير الرامية إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية، وزيادة كفاءة الإدارة المالية، وضبط وترشيد الإنفاق العام، كما تتضمن برامج استثمارية ومبادرات وسياسات متنوعة لدعم التنوع الاقتصادي وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق أهداف الرؤية ذات الأولوية التي تركز على تعزيز القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة كركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي خلال تنفيذ الخطة.

وأوضح سعادته، في حواره لمجلة الدقم الاقتصادية، أن سلطنة عُمان نجحت في خفض الدين العام إلى مستويات آمنة، واستغلت الحكومةُ الفوائضَ الماليةَ الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تعزيز التحفيز الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وخفض الدين العام، وأضاف أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عُمان ازداد بشكل ملحوظ خلال العامين الأخيرين؛ ما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار سعادته إلى أن المزايا التنافسية للاستثمار في سلطنة عمان والحوافز والفرص المتاحة عوامل جاذبة ومشجعة على استمرار استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تفاصيل أكثر في الحوار التالي:

***** سعادتكم .. هل لكم أن تحدثونا عن التوجهات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الخطة الخمسية العاشرة وكيف تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040؟***

تعد خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021–2025) أول خطة تنفيذية لرؤية عمان المستقبلية 2040؛ حيث تتضمن برامج استثمارية ومبادرات وسياسات تهدف إلى دعم التنوع الاقتصادي وزيادة، نمو الناتج المحلي الإجمالي. تركز الخطة على تعزيز القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة كإحدى ركائز التنويع الاقتصادي، مع التركيز على محور الاقتصاد والتنمية كأولوية لتحقيق تحول اقتصادي يعزز الاستدامة المالية ويعتمد على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية.

وتعمل الخطة على تطوير آليات وبرامج الهياكل الإنتاجية لتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لجميع المحافظات، بالإضافة إلى إيجاد قيادة اقتصادية ديناميكية ذات كفاءة تعمل ضمن إطار مؤسسي متكامل يضمن التناغم في السياسات الكلية والقطاعية لتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد. تعتمد الخطة أيضًا على تنمية رأس المال البشري وتطوير تشريعات سوق العمل لتعزيز استيعاب مخرجات النظام التعليمي واستقطاب الكفاءات الفنية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

تهدف الخطة إلى تحقيق التوازن بين التدابير والإجراءات التي تحسن بيئة الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية، وتزيد من كفاءة الإدارة المالية، وتضبط الإنفاق العام. لتحقيق هذه الأهداف، تتبنى الخطة سياسات مالية توسعية لتطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الرئيسية، إضافة إلى دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التحسن في المؤشرات الاقتصادية والمالية يعكس قدرة السياسات الاقتصادية المتخذة في احتواء المتغيرات واكتساب الفرص

تشهد بيئة الاستثمار في سلطنة عمان تطويرات متواصلة بدءًا من حزمة التعديلات التشريعية والقوانين الجديدة وصولًا إلى التسهيلات وبرامج التحفيز وتبسيط الإجراءات

تركز الخطة أيضًا على دعم التنويع الاقتصادي في قطاعات مثل الصناعات التحويلية، والتعدين، والزراعة، والثروة السمكية، والاستزراع السمكي، والتصنيع الزراعي والغذائي، والنقل والتخزين، واللوجستيات، والسياحة، كما تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة وتوسيع قاعدة الصادرات وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

كما تركز الخطة على تطوير اقتصاد قائم على التكنولوجيا والمعرفة والابتكار، وإنتاج سلع وخدمات تنافسية ذات مكون معرفي وتكنولوجي عالٍ، لتعزيز القدرة التنافسية في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وتستهدف الاستراتيجيات والخطط والمشروعات تعزيز الأداء الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة البيئية، بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان 2040.

وفي جانب التنويع الاقتصادي، تهدف الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق معدل نمو في الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.2% كمتوسط خلال فترة تنفيذ الخطة، لتقليل الاعتماد على النفط ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيًّا. وتعتمد الخطة على الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي توفر مساحة أكبر للعمل بخيارات موسعة ومرنة للتخطيط الاقتصادي المستقبلي.

الخطة الخمسية العاشرة تواصل تقدمها في تحسين مستهدفات ومؤشرات تنافسية الاقتصاد

تركز رؤية عمان المستقبلية في أولوياتها على التعليم والبحث العلمي والابتكار

ما أهم المؤشرات التي ترصد التقدم في تنفيذ توجهات التنويع في الخطة مع دخولها عامها الرابع خلال 2024؟

تواصل الخطة الخمسية العاشرة تحقيق تقدم مستمر نحو أهدافها في التنويع الاقتصادي، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية الاقتصاد من خلال المؤشرات الدولية. هذا يعزز توجه سلطنة عمان نحو تحقيق النمو المستدام وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وتمكينه ليصبح محركًا للنمو الاقتصادي وشريكًا فعالًا في التنمية، كما تسعى الخطة إلى تحفيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو، وتوفير فرص العمل المجدية للشباب، خاصةً في مجالات العمل الحر وريادة الأعمال.

يعكس التحسن في المؤشرات الاقتصادية والمالية فاعلية السياسات الاقتصادية في احتواء التحديات واستغلال الفرص. تشير المؤشرات إلى أن نحو 90% من البرامج الاستثمارية للخطة الخمسية العاشرة (بما يعادل نحو 371 برنامجًا من أصل 416 برنامجًا) دخلت حيز التنفيذ الفعلي حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، كما ارتفع حجم الالتزامات المالية للخطة من 5 مليارات ريال عماني عند بداية تنفيذها إلى أكثر من 8 مليارات ريال عماني بنهاية عام 2023. دعم ذلك الجهود المبذولة في الإدارة المالية وتعزيز كفاءة الإنفاق العام والإنمائي، وتطوير مصفوفة لاختيار ومتابعة تنفيذ المشاريع الإنمائية وتحديد أولوياتها وفقًا لتوجهات التنويع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ما ساهم في تسريع إنجاز العديد من المشاريع واستمرار النمو الاقتصادي.

كيف ترون سعادتكم مسار النمو الاقتصادي؟ وكم تبلغ القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي؟

يتمثل مسار النمو من خلال التطور المستمر في هيكل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر ذلك جليًّا فيما تُحقِّقه غالبية القطاعات الاقتصادية المستهدفة من نمو بمعدلات جيدة. وكما أن الأنشطة غير النفطية هي التي تقود الاقتصاد حاليًّا في نمو مستمر رغم تراجع إنتاج النفط والتحديات العالمية التي أثرت على النمو في العديد من الدول، وخلال فترة تنفيذ الخطة، أوضحت المؤشرات زيادة ملموسة في حجم القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من الأنشطة غير النفطية، التي تتجاوز فعليًّا المستهدفات المحددة في بداية تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، من حيث الأسعار الثابتة؛ إذ ارتفع حجم القيمة المضافة لأنشطة غير النفطية من 18.3 مليار ريال عماني في عام 2020 إلى 27.3 مليار ريال عماني بنهاية العام الماضي، في حين أن مستهدف الخطة العاشرة لعام 2023 هو زيادة القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية إلى 19.3 مليار ريال عماني.

ووفقًا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان خلال الربع الأول من العام الجاري التي أعلنتها وزارة الاقتصاد خلال الفترة الماضية؛ حقق الاقتصاد العماني نموًّا بالأسعار الثابتة بنسبة 1.7% مقارنةً بالفترة المناظرة من عام 2023، وارتفع نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.5%، وتمثل مساهمتها في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 71.3% و68.8% بالأسعار الجارية. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتجاوز 3% في عام 2025 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وفي الوقت ذاته، فإن توسع الأنشطة غير النفطية وإيجاد روافد جديدة للنمو يُعزِّز آفاق التنويع خلال الفترة المقبلة من خلال نمو قطاعات واعدة مثل الأنشطة اللوجستية، والتوجه نحو صناعات الهيدروجين الأخضر والبرامج المستحدثة ضمن الخطة الخمسية العاشرة، ومن أهمها برنامج تنمية المحافظات، وبرنامج المجمعات الاقتصادية المتكاملة في عدد من المحافظات.

أطلقت الحكومة العديد من المبادرات والبرامج المحفزة للاستثمار.. ما الانعكاسات المتوقعة على آفاق النمو خلال الفترة المقبلة؟

تدعم المبادرات الحكومية الحالية بشكل كبير التنوع الاقتصادي، وتُعزِّز الإنجازات المحققة من خلال جهود الاستدامة المالية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة. نجحت سلطنة عمان في خفض الدين العام إلى مستويات آمنة، واستفادت الحكومة من الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع

أسعار النفط في تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ساهمت المبادرات التحفيزية الحكومية في استمرار توسع الأنشطة الاقتصادية؛ ما أدى إلى تحسين بيئة الاستثمار وتوسيع آفاق تمويل التنمية. شمل ذلك رفع رأسمال بنك التنمية، وتدشين صندوق عُمان المستقبل الذي يهدف إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمستثمرين في مشاريع تعزز التنوع الاقتصادي وتساهم في تحفيز الشباب على المشاركة في التنمية واقتصاد المعرفة، كما تم إطلاق السياسة الوطنية للمحتوى المحلي لدعم الصناعات والمنتجات الوطنية، وتطوير سوق رأس المال من خلال مبادرات عديدة لدعم بورصة مسقط وترقيتها إلى بورصة ناشئة.

علاوة على ذلك، أطلق البرنامج التحفيزي للقطاع الخاص حوافز واسعة للشركات، ويواصل جهاز الاستثمار العماني تنفيذ برنامج التخصيص الذي يستهدف دعم العائدات العامة وتنشيط بورصة مسقط وتعزيز تنافسية القطاع الخاص. من خلال هذه المبادرات الحكومية وبرامج التحفيز، تواصل سلطنة عمان تعزيز آفاق النمو وتنويع مصادر دخل الدولة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمهيد الطريق للقطاع الخاص للقيام بدوره المأمول في التنمية.

سعادتكم.. برنامج تنمية المحافظات يحظى بمتابعة واهتمام كبير منذ الإعلان عنه؛ نظرًا إلى ما يمثله من تجسيد لتطلعات المواطن في تعزيز الخدمات وتنشيط الاقتصاد المحلي في كافة المحافظات.. هل لنا أن نتعرف على مستهدفات هذا البرنامج ودوره المرتقب في دعم التنمية؟

برنامج تنمية المحافظات الذي تم استحداثه ضمن الخطة الخمسية العاشرة، يترجم النموذج التنموي الجديد في سلطنة عمان، في ظل توجهها نحو تعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة وتوازن التنمية. يعمل برنامج تنمية المحافظات بالوزارة على تحقيق تنمية مكانية شاملة ومتوازنة، ويُسرِّع التحول الاستراتيجي لتوجه الحكومة نحو اللامركزية الاقتصادية.

ويأتي البرنامج تحقيقًا لأولوية «تنمية المحافظات والمدن المستدامة» التي تعد ركنًا أساسيًّا في المحور الثاني للخطة الخمسية العاشرة «اقتصاد بيئته تنافسية». ويكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات، وتقليص الفجوات التنموية بينها، من خلال تخصيص الموارد وصياغة سياسات موجهة حسب الاحتياجات الفعلية لكل محافظة، وتمكين المحافظات من استثمار الموارد والمزايا النسبية والتنافسية، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ ما يسرع مساهمة المحافظات في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040. ويرتبط برنامج تنمية المحافظات بمستهدفات استراتيجية؛ منها التوجه نحو اللامركزية في الأداء الحكومي، ودعم التنويع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة جغرافيًّا من خلال توسيع الآفاق مع روافد جديدة، والاستفادة من التنمية العمرانية في تحفيز النمو الاقتصادي. ودعمًا لإنجاح تنفيذ البرنامج، قامت وزارة الاقتصاد خلال العام الجاري بتدشين مؤشر تنافسية المحافظات الذي يرتكز على المحاور الأربعة الأساسية في رؤية عُمان 2040، وهي: الاقتصاد والتنمية، والإنسان والمجتمع، والحوكمة، والبيئة المستدامة. ويتضمن مؤشر تنافسية المحافظات عددًا من المؤشرات الفرعية، تغطي مستهدفات هذه المحاور الأربعة، وترصد تقدم الجهود التي تتم في تنمية المحافظات ومدى التقدم في كل محافظة، وتقارن بينها وبين باقي المحافظات؛ ما يعزز توجيه ودعم التنمية في جميع المحافظات وفقًا لمستهدفات الرؤية المستقبلية.

نحو 90% من البرامج الاستثمارية للخطة العاشرة دخلت حيز التنفيذ حتى نهاية الربع الأول من 2024

المستهدف في الخطة العاشرة للقيمة المضافة للقطاعات غير النفطية خلال 2023 كان 19.3 مليار ريال عماني.. والمتحقق فعليًّا تجاوز 27 مليار ريال عماني

تتبنى الخطة الخمسية العاشرة سياسات مالية توسعية في الجانب الإنمائي لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة

كيف ترون توجهات المستثمرين نحو سلطنة عمان؟ وكم يبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حاليًّا؟

شهدت سلطنة عُمان خلال العامين الأخيرين زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وتعتبر السلطنة وجهة مستقرة وآمنة تحظى بعلاقات ود واحترام متبادل مع مختلف دول العالم، وتعمل باستمرار على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية العالمية. وبفضل هذه الجهود، تتمتع سلطنة عُمان ببيئة استثمارية مشجعة وآمنة، توفر ضمانات للمستثمرين من خلال منظومة تشريعية تضمن الحماية وتدعم الاستثمارات.

وتعكس الزيادة المستمرة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التوجهات الإيجابية للمستثمرين الأجانب نحو السلطنة؛ وذلك في ظل توسع الأنشطة الاقتصادية، وتأسيس قطاعات جديدة واعدة، مثل صناعات الهيدروجين الأخضر. وتساهم المقومات الاستثمارية والتطورات الإيجابية المستمرة في بيئة الأعمال في جذب المزيد من الاستثمارات.

ويتم تعزيز جاذبية سلطنة عُمان الاستثمارية من خلال تنفيذ رؤية عمان 2040، التي ساهمت في تحسين مركزها المالي ورفع تصنيفها الائتماني، بجانب الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاعين العام والخاص؛ ما يعزز ثقة المستثمرين.

ونحن على تفاؤل بأن البيئة الاستثمارية في سلطنة عمان تزداد جاذبيتها بشكل مستمر بفضل الفرص المتاحة للمستثمرين، التي تشهد نمواً كمياً ونوعياً، بالتوازي مع التقدم في تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي والمبادرات الحكومية المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 20.6 مليار ريال عماني في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 25.3 مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول من العام الجاري؛ أي ما يعادل نحو 65 مليار دولار أمريكي.

كيف تساهم المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية؟ وما الاستثمارات النوعية التي تسعى سلطنة عمان إلى التركيز على اجتذابها؟

تشهد بيئة الاستثمار في سلطنة عمان تطورات متواصلة؛ بدءًا من حزمة التعديلات التشريعية والقوانين الجديدة التي صدرت لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وصولًا إلى التسهيلات وبرامج التحفيز وتبسيط الإجراءات، والتوسع في التحول الرقمي للخدمات المقدمة للمستثمرين، بالإضافة إلى الحوافز والإعفاءات الجاذبة للشركات، وتطور البنية الأساسية بفضل الاستثمارات الكبيرة التي دعمتها الحكومة. وينعكس كل ذلك إيجابيًّا على مختلف القطاعات والأنشطة، خاصةً المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تُعَد مراكز الثقل الأساسية لنمو الاقتصاد وتوسُّع الصناعات والأنشطة التجارية.

وتواصل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية النمو، سواء من حيث اجتذاب المشروعات النوعية أو حجم الاستثمارات. ووفقًا للإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ارتفع حجم الاستثمار التراكمي الملتزَم به في كافة المناطق حتى نهاية ديسمبر 2023 ليصل إلى نحو 19 مليار ريال عماني، مقارنةً بحجم الاستثمار الملتزَم به المضاف خلال العام الماضي الذي بلغ نحو 3.5 مليار ريال عماني في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة. ويستمر النمو في حجم الاستثمارات خلال العام الجاري من خلال ما تعلنه المناطق والمدن الصناعية من ارتفاع في حجم الاستثمارات الجديدة خلال النصف الأول من العام.

تهدف سلطنة عمان إلى جذب الاستثمارات في كافة القطاعات النفطية وغير النفطية، مع التركيز على القطاعات المحددة في الخطة الخمسية العاشرة كركائز تدعم التنوع. تشمل هذه القطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية، بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة حجم الصادرات، والاستثمارات التكنولوجية التي تمثل إضافة مهمة لنمو كافة الأنشطة الاقتصادية، والصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع التي تحقق القيمة المضافة المحلية، وتسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية والتحول نحو الصناعات الخضراء، بالإضافة إلى الأنشطة اللوجستية.

تحظى استثمارات الطاقة المتجددة باهتمام واسع؛ لدورها في موائمة التحولات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، ودعم جهود الحد من التغير المناخي، وسعي سلطنة عمان إلى تحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050.

تتوجه الخطة العاشرة نحو تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي.. ما الآليات التي تحقق ذلك؟ وما مدى الاستفادة من الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان في هذا الجانب؟

تتمتع سلطنة عمان بموقع جغرافي فريد يتوسط خطوط الملاحة والتجارة العالمية، والعديد من الأسواق الإقليمية والعالمية؛ ما يعد أحد أهم المقومات الجاذبة للمستثمرين، ويسهم في تعزيز الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتحويل عمان إلى وجهة استثمارية إقليمية وعالمية، كما

استغلت الحكومة الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط في التحفيز الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وخفض المديونية

الأوضاع الاقتصادية الراهنة توفر مساحة أرحب للخطة الخمسية القادمة للتحرك في خيارات توسعية ومرنة للتخطيط الاقتصادي المستقبلي

تدعم سياسات التنويع الاقتصادي وبرامج الخطة الخمسية العاشرة هذا التوجه نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي؛ وذلك من خلال تعزيز تنافسية الاقتصاد العماني، وتحسين مؤشراته الدولية، وتعزيز توسع أنشطة مثل قطاع التجارة الخارجية، ورفع مكانة السلطنة في منظومة التجارة العالمية.

تشهد المنافذ البرية والبحرية والجوية في سلطنة عمان زيادة مستمرة في مساهمتها في نمو حركة التبادل التجاري؛ حيث ارتفع حجمه من 18.1 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من عام 2023 إلى 19.7 مليار ريال عماني في الفترة المناظرة من العام الجاري. وبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري خلال العام الماضي 37.6 مليار ريال عماني، تضمنت 13.7 مليار ريال عماني من صادرات النفط والغاز، و7.4 مليار ريال عماني من الصادرات غير النفطية، و14.9 مليار ريال عماني من الواردات، كما يسجل قطاع الصناعات التحويلية مساهمةً متزايدةً، سواء في تلبية الطلب المحلي أو زيادة حجم الصادرات العمانية غير النفطية، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الصناعية والغذائية العمانية.

يشهد نمو أنشطة النقل والتخزين واللوجستيات والتجارة الإلكترونية في السلطنة تكاملًا متزايدًا مع سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد العالمية، كما تستهدف سلطنة عمان جذب الاستثمارات إلى قطاع السياحة، لتعزيز مساهمته في النمو، ودوره في الترويج لعمان وإبراز مقوماتها الاستثمارية والتراثية والثقافية.

تركز سلطنة عمان أيضًا على دعم الاستثمار في قطاع الطاقة، في إطار دورها في ضمان أمن إمدادات الطاقة العالمية، وسعيها لتحقيق مكانة متميزة في تجارة الطاقة العالمية. وتشمل الخطط الطموحة للسلطنة في هذا المجال تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر، بما يتماشى مع التحول المستهدف نحو الطاقة المستدامة.

مع التطور التقني الكبير في العالم.. كيف تواكب سلطنة عمان هذا التطور؟ وكيف تعزز النمو القائم على الابتكار واقتصاد المعرفة؟

تعزيز مكانة سلطنة عمان في مجال الابتكار ودعم اقتصاد المعرفة يُعد أحد الطموحات الرئيسية لرؤية عمان المستقبلية التي تهدف إلى أن تكون السلطنة ضمن أفضل 40 دولة في دعم الابتكار بحلول عام 2030، ومن بين أفضل 20 دولة بحلول عام 2040. تركز رؤية عمان المستقبلية في أولوياتها على التعليم والبحث العلمي والابتكار؛ نظرًا إلى دورها الحيوي في تعزيز القدرات الوطنية

وتحقيق مجتمع المعرفة. وقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار ضمن القطاعات المستهدفة لدعم التنويع الاقتصادي، متضمنةً 13 برنامجًا استراتيجيًّا لهذا القطاع.

وفي هذا السياق، هناك تقدم مستمر في تنفيذ مستهدفات برنامج التحول الرقمي الحكومي، بهدف بناء مجتمع معرفي مستدام، ورفع كفاءة القطاع الحكومي، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز البنية التقنية في مختلف المحافظات. بالإضافة إلى ذلك، يُنفذ برنامج الاستثمار الرقمي لزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

عززت سلطنة عمان توجهها نحو الابتكار واقتصاد المعرفة من خلال تطوير المناهج التعليمية، ودعم الصناعات الإبداعية التي تعكس الثقافة والهوية العمانية؛ ما يسهم في توفير فرص العمل الحر الجاذبة للشباب. وشهدت السلطنة تطورات مهمة في مجال اقتصاد المعرفة من خلال تنفيذ برنامج الشركات الناشئة العمانية الواعدة، وتخصيص نسبة من رأسمال صندوق عمان المستقبل لتحفيز منظومة الاستثمار الجريء في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المسجلة في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة».

كما تشجع السلطنة القطاع الخاص ورواد الأعمال على الاستفادة من التقنيات في الأنشطة اللوجستية والتجارة الإلكترونية، ودعم صناعات المستقبل القائمة على الابتكار، واستغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، والتحول نحو الصناعات الخضراء. ويهدف ذلك إلى تعزيز جلب التقنيات المتطورة، وزيادة كفاءة الإنتاج، ورفع معدلات الاكتفاء المحلي، وتعزيز الصادرات المعتمدة على التقنية والمعرفة والابتكار، وجذب مزيد من الاستثمارات النوعية، وصولًا إلى اقتصاد معرفي يقوده القطاع الخاص ورواد الأعمال والشركات الناشئة.

في إطار هذه الجهود، أطلقت وزارة الاقتصاد مبادرة الذكاء الاصطناعي، التي بدأ تنفيذها في القطاعات الحكومية بهدف دمج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المشاريع والبرامج الإنمائية للقطاعات المستهدفة في خطة التنمية الخمسية العاشرة. وخصصت الوزارة 10 ملايين ريال عماني لمشروعات المبادرة خلال العام الجاري، و15 مليون ريال عماني للعام المقبل.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تقدم سلطنة عمان

برنامج تنمية المحافظات يعمل على تحقيق تنمية مكانية شاملة ومتوازنة ويسرع التحول الاستراتيجي لتوجه الحكومة نحو اللامركزية الاقتصادية

10 مراتب في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023؛ حيث حلت في المرتبة الـ69 عالميًّا من بين 132 دولة، وحققت أعلى أداء في ركائز رأس المال البشري والبحوث والبنية الأساسية.

واجه الاقتصاد الوطني العديد من التحديات في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من مخاطر منها تراجع معدلات النمو وارتفاع التضخم والتوترات السياسية المتصاعدة.. ما تأثير هذه التحديات على النمو؟ وكيف يتم التحوط لها مستقبلًا؟

لفهم التحديات بوضوح أكبر، يجب الإشارة إلى أن انطلاق تنفيذ رؤية عمان المستقبلية والخطة الخمسية العاشرة جاء في وقت تزامن مع تحدٍّ كبير واجه العالم بسبب تفشي الجائحة التي تسببت في تأثيرات قاسية نتيجةً للمخاطر الصحية والإغلاقات التي طالت الأنشطة الاقتصادية. وفي سلطنة عمان، كانت الأزمة مضاعفة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، وارتفاع مستوى الدين العام، وتراكم العجز المالي في الميزانية.

ومع ذلك، أثبتت سلطنة عمان اليوم قدرة كبيرة على التعامل مع هذه التحديات الاستثنائية وتخطيها؛ حيث ساهمت حزم التحفيز والمساندة التي قدمتها الحكومة للأنشطة الاقتصادية المتأثرة في الحد من التراجع الاقتصادي وبدء التعافي خلال عام 2021، كما حققت السلطنة إنجازات مهمة في مختلف جوانب الاستدامة، من خلال التحسن الكبير في المركز المالي للدولة، وخفض مستويات الدين، ووضع الاقتصاد على طريق النمو المستقر. وفي هذا العام، بدأت السلطنة تطبق منظومة الحماية الاجتماعية التي تمثل مظلة حماية متطورة لمختلف فئات المجتمع.

وقد عززت هذه التحديات الاستثنائية قدرة سلطنة عمان على مواجهة الأزمات والحد من تأثيراتها، بما في ذلك ما يشهده العالم من متغيرات وأزمات مستمرة، مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسات النقدية؛ ما انعكس على تباطؤ النمو في سلطنة عمان خلال عام 2023 مقارنةً بعام 2022.

وفيما يتعلق بالمخاطر المستقبلية، فغالبًا ما تكون الأزمات والتقلبات في بيئة الاستثمار والاقتصاد العالمية غير متوقعة، لكن قدرة الاقتصاد العماني على التكيف وتخطي التحديات تعززها السياسات والمبادرات التي تحد من تأثيرات الأزمات العالمية والصدمات الخارجية وتواجه المخاطر المحتملة بفاعلية.

مبادرات جديدة لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

مسقط - الدقم :

بـدأت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تنفيذ مبادرات جديدة لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصـناعية، وتأتي هـذه المـبادرات ضمن خطة الهـيئة لتحسين الـخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق وتوحيد الحوافز والمزايا المتاحة لهم.

وقـال الدكتور سعيد بـن خليفه القريني مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة إننا نعمل باستمرار على تطوير أساليب العمل ذات العلاقة باستقطاب المستثمرين وتعزيز بيئة الأعمال وذلك ترجمة لمرتكزات الهيئة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير البيئة المناسبة لنمو الاستثمارات المحلية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية وبما يدعم الجهود الوطنية المشتركة في هذا الجانب.

وأضاف تتضمن المبادرات الجديدة إطلاق المزيد من الخدمات الإلكترونية التي تواكب تطلعات المستثمرين وتلبي احتياجاتهم، ويعد مشروع المنصة المركزية لخدمات المستثمرين الـذي أسـنـدتـه الـهـيـئـة خلال الأسـابـيـع الماضية أحد المشاريع الداعمة لاستقطاب الاستثمارات وتهيئة البيئة المناسبة لنموها، وتـهـدف الـمـنـصـة إلـى تـقـديـم الـخـدمات الإلكترونية الحكومية والتشغيلية للمستثمرين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة بحلة جديدة تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والتقنيات الحديثة في هذا الجانب ومن شأن هـذه المنصة تسريع تأسيس المشروعات وتعزيز الخدمات المقدمة للمستثمرين وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

وقـال: إن المبادرات الجديدة تتضمن أيضا مزيدا من التنسيق مع المختصين في صالة استثمر في عُمان وبما يؤدي إلى تعزيز دور الصالة في استقطاب استثمارات استراتيجية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة، كما تتضمن خطة الهيئة أيضا الترويج للفرص الاستثمارية في العديد من الفعاليات المحلية والخارجية وتعظيم استخدام أدوات التواصل التخصصية.

مـضـيـفـا: نـظـمـت الـهـيـئـة خلال الـعـام الـجـاري عـددا مـن حلقات العمل بمشاركة المختصين بقطاع تطوير الاستثمار في الهيئة والمناطق لبحث تقديم مزيد من التسهيلات للمستثمرين وبحث التحديات التي تواجههم وتبادل الخبرات فيما بينهم، كما تمت مناقشة زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المستهدفة من خلال تطوير آليات العمل المنفذة.

وأوضح أن المبادرات الجديدة تأتي بعد النجاح

د. سعيد القريني: التحول الرقمي الذي تنفّذه الهيئة أسهم في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

الذي حققته المبادرات والمشاريع المنفذة في عام 2023 مثل مبادرة تفعيل التراخيص التلقائية ومقدم الخدمة الشامل ومنصة إدارة المشاريع الاستراتيجية وتحسين منصة الاختيار الإلكتروني للأراضي وتحسين عدد من إجراءات الاستيراد والتصدير. وقد أتاحت هـذه المـبادرة للمستثمرين الحصول على التراخيص الخاصة بمشاريعهم خلال 15 دقيقة فقط، وشهد عام 2023 أيضا تحديد رسوم أكثر من 80 خدمة في مختلف المناطق التي تُشرف عليها الهيئة، ووفقا لهذه المبادرة تم تخفيض رسوم معظم الخدمات وبلغت نسبة التخفيض في بعض الخدمات 90 بالمائة من الرسم السابق، إلى جانب تخفيض الرسوم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 50 بالمائة من الرسوم الجديدة، وجاءت هذه المبادرة بعد دراسة نفذتها الهيئة لإعادة هندسة إجراءات الاستثمار.

وأكد أن التحول الرقمي الذي تنفّذه الهيئة أسـهـم فـي تـشـجـيـع الـمـسـتـثـمـريـن على الاستثمار في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وقال: أصبح بإمكان المستثمرين تقديم خدماتهم إلكترونيا في جميع المناطق، موضحا أن الـخـدمـات الـتـي يتم تقديمها للمستثمرين إلكترونيا تزيد على 80 خدمة.

وحـول مـزايـا الاسـتـثـمـار فـي المناطق الاقتصادية والـحـرة والصناعية قـال مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة: تشرف الهيئة على مساحات شاسعة من الأراضي ذات الميزات النسبية والتنافسية العالية التي تناسب مختلف شرائح المستثمرين بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والـمـسـتـثـمـريـن فـي قـطـاع الـتـخـزيـن واللوجستيات وكبار المُصنّعين الذين يبحثون عـن مـواقـع بالقرب مـن الـمـوانـئ الكبرى، بالإضافة إلى المستثمرين في القطاعات الـتـجـاريـة والسياحية والـتـطـويـر الـعـقـاري، ويبلغ عـدد المناطق الـتـي تـشـرف عليها الهيئة 22 منطقة قائمة تتوزع على مختلف المحافظات وهـو مـا يتيح للمستثمرين خـيـارات عـديـدة للاسـتـثـمـار، مضيفا: إننا نـدرس طلبات المستثمرين واحتياجاتهم ثم نقوم بتوجيههم إلى المنطقة الأنسب لمشروعاتهم.

مبادرات جديدة لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

47 مشروعًا غذائيًا في المنطقة الحرة بصلالة باستثمارات تتجاوز 775 مليون ريال عماني

صلالة - الدقم :

بلغ عدد المشروعات الغذائية في المنطقة الحرة بصلالة 47 مشروعًا، منها 27 مشروعًا مباشرا باستثمارات تصل إلى 775.6 مليون ريـال عُماني أي بنسبة 16 بالمائة من إجمالي حجم الاستثمارات في المنطقة.

ومن أبرز المنتجات الغذائية التي يتم تصنيعها في المنطقة الحرة: الحليب والألـبان، والأسـماك، والتونة المعلبة، والمياه المعدنية، والحلويات، والأسمدة، ما يعزز مكانة سلطنة عُمان كمصدّر للأغـذيـة عالية الجـودة ويعكس التزامها بدعم القطاع الغذائي والزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الصادرات.

وأكـد معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي وزيـر الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه على أهمية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة، المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي، وتنمية القطاع الزراعي والسمكي، وتحسين إدارة الموارد المائية وتعزيز الاستثمارات فيه، وزيادة القيمة المضافة من المنتجات الغذائية.

جاء ذلك خلال زيارة معاليه الميدانية لمصانع القطاع الغذائي والزراعي في المنطقة الحرة بصلالة شملت ستة مصانع رئيسة بالمنطقة الحرة بصلالة، حيث اطلع على أحدث الابتكارات في مجال المكملات الغذائية والأدوية بمصنع فيلكس للصناعات الدوائية، وتمت مناقشة مقترحات ربط بعض المواد الأوليّة في الصناعات الطبية مثل استخلاص المواد الفاعلة من اللبان والطحالب والأعشاب البحرية.

وناقش معاليه مع مسؤولي المصانع سُبُل تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة كفاءة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق بشكل مستدام.

وتدعم المنطقة الحرة بصلالة هذه المزايا من خلال تقديم حوافز اقتصادية متميزة، تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وملكيتها الأجنبية بنسبة 100%، وعدم اشتراط حد أدنى لرأس المال، مما يعزز جاذبيتها لصناعة الأغذية العالمية.

يُذكر أن سلطنة عُمان تسعى إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي من خلال افتتاح وإنشاء العديد من المشروعات في مختلف القطاعات بغية الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع الغذائي منها المشروعات الاستثمارية في القطاع الغذائي بالمنطقة الحرة بصلالة.

اتفاقية استثمارية في الأمن الغذائي بقيمة 3.8 مليون ريال عماني

بـركـاء - الدقم :

وقعت مدينة خزائن الاقتصادية اتفاقية استثمارية نوعية في مجال الأمن الغذائي مع شركة زركون للصناعات الغذائية لإنشاء مجمع صناعي متكامل بقيمة استثمارية تقدر بنحو 3.8 مليون ريال عماني وعلى مساحة إجمالية تبلغ 20 ألف متر مربع. يختص المصنع بتصفية وفـرز وتعبئة منتجات الأرز والسكر والتوابل، بالإضافة إلـى وحـدات متكاملة لتخزين منتجات الاحتياط الغذائي، وسيعتمد المشروع فـي عملياته التشغيلية خلال المرحلة الأولى على الطاقة النظيفة .

وقـال المهندس سـالـم بـن سليمان الـذهـلـي الـرئـيـس الـتـنـفـيـذي لمدينة خـزائـن الاقـتـصـاديـة، إن مدينة خزائن الاقتصادية تدعم استراتيجية الأمـن الغذائي بفرصها الاستثمارية الجاذبة في القطاع الغذائي؛ حيث تهدف مدينة الـغـذاء في خزائن إلـى تغطية الطلب الـمـتـزايـد عـلـى الـغـذاء فـي الأسـواق المحلية والخليجية والعالمية، بالإضافة إلى تطوير منظومة الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة وتعزيز سلاسل التوريد والتبريد. وأهم مكونات مدينة الغذاء سوق خزائن المركزي للخضراوات والفواكه (سلال) الذي يعد منصة دولية لتصدير واسـتـيـراد وتغليف وتسويق وتوزيع الخضراوات والفواكه.

وأضاف الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية: «كما استقطبت مدينة خزائن الاقتصادية مشاريع نوعية في القطاع الغذائي، مثل مشروع المخبز الصناعي التـابـع لـشـركـة مـطـاحـن صلالـة، ومجمع الصناعات الغذائية لشركة ياسمينة الشرق للأغـذيـة الـذي يعد الأكـبـر مـن نوعه في الـشـرق الأوسـط، بالإضافة إلـى مصنع الشركة العمانية للمنتجات الحيوية في مجال الأعلاف الحيوانية وعـدة مشاريع في مجال تصنيع المياه الغازية والتخزين الغذائي الجاف.

يأتي توقيع الاتفاقية بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، تـعـزيـزًا للاحـتـيـاط الـغـذائـي وتماشيًا مع استراتيجية الأمن الغذائي.

بطاقة إنتاجية تبلغ 100 مليون علبة سنويًّا

مصنع «سِماك» بمنطقة الصناعات السمكية بالدقم يرفد الأسواق المحلية والخارجية بالمنتجات البحرية العمانية

الدقـم - الدقم Duqm Economic :

تسعى الشركة الدولية للمنتجات البحرية «سماك» التابعة لشركة تنمية أسماك عُمان، عبر مصنعها بمنطقة الصناعات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، إلى رفع القيمة المضافة للقطاع السمكي، ورفد الأسواق المحلية والخارجية بالمنتجات البحرية العُمانية ذات الجودة العالية.

وتعد قدرة معالجة المصنع من أكبر المصانع على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، بمنشآته الصناعية الواسعة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في سلطنة عُمان؛ حيث يشمل مرافق حديثة للمعالجة، والتخزين البارد، وتخزين السلع المنتهية، بما يضمن الكفاءة التشغيلية وتحقيق الجودة.

منتجات المصنع من التونة توافرت خلال شهر يونيو الماضي من العام الجاري في الأسواق المحلية بسلطنة عُمان

الطاقة الإنتاجية

وأوضح زكريا بن سليمان الحسني الرئيس التنفيذي للشركة الدولية للمنتجات البحرية لمجلة الدقم الاقتصادية، أن الشركة بدأت منذ شهر مارس 2024 في عمليات الإنتاج التجريبي لعُلب التونة بطاقة إنتاجية بلغت 30% من الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصنع التي ستصل إلى 100 مليون علبة.

وقال إن الشركة تستهدف الأسواق المحلية الإقليمية والعالمية، مشيرًا إلى أن منتجات المصنع من التونة توافرت خلال شهر يونيو الماضي من العام الجاري في الأسواق المحلية بسلطنة عُمان.

قيمة مضافة

وأكد أن الشركة تحقق قيمة مضافة للمنتجات البحرية عبر توريد الأسماك من السوق المحلي

زكريا الحسني: الشركة ستوقع خلال الفترة القادمة اتفاقية مع عدد من الشركات العُمانية لتزويد المصنع بخلايا الطاقة الشمسية

والشركات العُمانية التي تقوم بصيد الأسماك في أعالي البحار واستيراد غالبية المنتجات الداخلة في مراحل الإنتاج من الشركات المحلية، مشيرًا إلى أن الشركة قامت بالشراكة مع بعض الشركات العُمانية المتخصصة لتسويق وتوزيع منتجات الشركة في الأسواق المحلية.

وأضاف أن الشركة تستخدم مخلفات الأسماك في المصنع لإنتاج زيوت ومسحوق السمك والاستفادة من الماء الذي يستخدم في عملية إذابة وتنظيف الأسماك ليُعاد تنقيته واستخدامه في الري وتبريد معدات المصنع، مبينًا أنه الطاقة الإنتاجية لمسحوق زيت السمك تبلغ ما يعادل 9 أطنان يوميًّا، و1.2 طن من زيت السمك.

استفادة المجتمع المحلي

وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع عدد من الصيادين المحليين لشراء الأسماك ذات الجودة العالية للاستخدام، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، والتعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتزويد المصنع بالأسماك وتسويق وتوزيع منتجات الشركة في السوق المحلي، بالإضافة إلى تزويد المصنع ببعض المنتجات اللازمة للإنتاج كالزيوت والأملاح وعلب التغليف وغيرها.

الشركة طرحت مناقصة لإنشاء مصنع علب التونة بجانب مصنع «سماك» بعقد مدته 5 سنوات لرفد السوق المحلي بهذه المنتجات

الشركة تحرص على توظيف العُمانيين وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للعمل في المصنع

خلايا الطاقة الشمسية

وأضاف أن الشركة ستوقع خلال الفترة القادمة اتفاقية مع عدد من الشركات العُمانية لتزويد المصنع بخلايا الطاقة الشمسية، موضحًا أن الشركة طرحت مناقصة لإنشاء مصنع علب التونة بجانب مصنع «سماك» بعقد مدته 5 سنوات لرفد السوق المحلي بهذه المنتجات.

عدد العاملين في المصنع

وعن عدد العاملين في المصنع قال الرئيس التنفيذي للشركة الدولية للمنتجات البحرية إن الشركة تحرص على توظيف العُمانيين وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للعمل في المصنع؛ حيث سيبلغ عدد الموظفين بالشركة مع الطاقة الإنتاجية القصوى للمصنع نحو 630 موظفًا.

المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تشهد توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية وتوطين عدد من المشروعات

مسقط - الدقم Duqm :

تسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى توطين الاستثمارات عبر تشجيع القطاعات الصناعية المختلفة، بما يشمل الصناعات التحويلية واللوجستية، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والصناعات الغذائية؛ حيث تسهم هذه الجهود في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني، وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب العماني، كما تعمل الهيئة على تعزيز التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية عمان 2040؛ وذلك من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية التي تساهم في بناء قاعدة إنتاجية قوية، وتطوير قدرات القطاع الصناعي، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وتولي الهيئة أهمية كبيرة لدعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير بيئة محفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية. وتأتي هذه الجهود في إطار التزام الهيئة بتطوير مدن صناعية متكاملة تحقق التنمية الشاملة والمستدامة، وتساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان 2040، بما في ذلك تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد الوطني وجعله أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وتستند الهيئة في استراتيجيتها إلى بنية أساسية متطورة تتمتع بمواصفات عالمية، بجانب حزمة من الحوافز والتسهيلات المتميزة التي تجعل سلطنة عمان وجهة مثالية للمستثمرين الباحثين عن فرص جديدة للنمو والتوسع.

وقد حفلت المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية في هذا العام 2024، وتواصل جهودها في زيادة جذب الاستثمارات وتوطين المشاريع.

مدينة صحار الصناعية توطن 22 مشروعاً بأكثر من 43 مليون ريال عماني

عبدالله المياسي: تم الانتهاء من إسناد مشروع الدراسات الاستشارية للأعمال التكميلية والتحسينية للمراحل من 1-6

صحـــار - الدقم Duqm :

نجحت مدينة صحار الصناعية، في توطين (22) مشروعًا خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك بإجمالي حجم استثمارات يتجاوز 43 مليون ريال عُماني، وتقام على مساحة تتجاوز الـ 239 ألف متر مربع.

وقال المهندس عبدالله بن أحمد المياسي مدير عام مدينة صحار الصناعية: انتهت مدائن خلال النصف الأول من العام الجاري من إنجاز مشروع البنية الأساسية للمرحلة السابعة في مدينة صحار الصناعية بنسبة 100%، وكذلك تم الانتهاء من إسناد مشروع الدراسات الاستشارية للأعمال التكميلية والتحسينية للمراحل من 1-6، مشيرًا إلى أن المشروع يتكون من شقين: الأول "تحسيني" يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين، والثاني "تطويري" يهدف إلى تحسين الأجزاء التي لم يشملها التطوير في المشروعات الماضية.

وأضاف أن مدينة صحار الصناعية تمكّنت خلال النصف الأول من عام 2024 من استقطاب (4) مشروعات في مجمع الصناعات البلاستيكية "لدائن"، بحجم استثمار يصل إلى (21) مليون ريال عُماني، وتقام هذه المشروعات في المجمع على مساحة تتجاوز الـ (53) ألف متر مربع، ويعد "لدائن" أحد أهم المشروعات الاستراتيجية في مدينة صحار الصناعية، حيث يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات البلاستيك في سلطنة عُمان، وترسيخ مكانتها على الساحة العالمية، ويسهم في دعم القطاع الصناعي المحلي بمنتجات جديدة ذات قيمة مضافة، الأمر الذي يفتح آفاقًا لتطوير صناعات أخرى مماثلة وتوطين الصناعات البلاستيكية المتخصصة وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع وتوفير حوافز ممكنة للمستثمرين وبيئة استثمارية جاذبة على الصعيدين المحلي والدولي.

خلال النصف الأول من العام 2024:

- **239** ألف متر مربع مساحة الأرض المستثمرة
- **%100** نسبة إنجاز مشروع البنية الأساسية للمرحلة السابعة
- **21** مليون حجم استثمار 4 مشروعات في مجمع الصناعات البلاستيكية
- **53** ألف متر مربع المساحة المستثمرة في مجمع الصناعات البلاستيكية

474 مليون ريال عُماني إجمالي حجم الاستثمارات في مدينة نزوى الصناعية

نـــزوى - الدقم :

نجحت مدينة نزوى الصناعية في توطين 4 مشروعات خلال النصف الأول من عام 2024، بلغت تكلفتها الاستثمارية أكثر من 5.5 مليون ريال عُماني، تُقام على مساحة تبلغ 67 ألف متر مربع.

وقال صلاح بن ناصر العلوي المكلف بتسيير أعمال مدير عام نزوى الصناعية: «إن عدد المشروعات بالمدينة بلغ 175 مشروعًا: 154 مشروعًا قائمًا، و13 تحت الإنشاء، و8 مشروعات تم تخصيص مساحة لها، لتصل نسبة الإشغال في الأراضي المطورة البالغة مساحتها 3.1 مليون متر مربع إلى 76%؛ علمًا بأنَّ إجمالي مساحة المدينة الصناعية 7.2 مليون متر مربع.

صلاح العلوي: المدينة الصناعية تستعد لافتتاح عدة مشروعات صناعية حيوية من أبرزها مصنع متخصص في المحاليل الطبية

وأضاف أن إجمالي حجم الاستثمارات بالمدينة الصناعية بلغ بنهاية النصف الأول من عام 2024 نحو 474 مليون ريال عُماني، وبلغ عدد القوى العاملة فيها 5707 عمال بنسبة تعمين بلغت 45%.

وأكد صلاح العلوي أن «مدائن» أكملت خلال النصف الأول من عام 2024 عدة مشروعات حيوية؛ يأتي في مقدمتها قطاع صناعة المواد الغذائية ومواد البناء، وكذلك الزجاج والأخشاب والحديد والصلب، كما توجد العديد من شركات النفط والغاز التي تعمل في مجالات صيانة المعدات والصناعات المتعلقة بالنفط والغاز.

وبيَّن أن المدينة الصناعية تحتضن عددًا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُقدِّم الخدمات للمصانع والعاملين، مؤكدًا أن المدينة الصناعية تستعد لافتتاح عدة مشروعات صناعية حيوية؛ من أبرزها مصنع متخصص في المحاليل الطبية (قيد الإنشاء)، وهو المصنع الذي سيُسهم في تعزيز الأمن الصحي بسلطنة عُمان.

خلال النصف الأول من عام 2024

- 4 مشروعات تم توطينها بلغت تكلفتها الاستثمارية أكثر من 5.5 مليون ريال عماني
- 175 عدد المشروعات بالمدينة
- 154 مشروعًا قائمًا
- 76% نسبة الإشغال في الأراضي المطورة البالغة مساحتها 3.1 مليون متر مربع
- 7.2 مليون متر مربع إجمالي مساحة المدينة الصناعية
- 5707 عدد القوى العاملة بنسبة تعمين بلغت 45%
- 8 مشروعات تم تخصيص مساحة لها

عقد استثماري لإنشاء مشروع في قطاع البلاستيك بمدينة صحار الصناعية

صحـــار - الدقم :

وقَّعت مدينة صحار الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» على عقد استثمار مع مؤسسة عبد العزيز عباس مرسي للتجارة، لإنشاء مشروع في قطاع البلاستيك؛ وذلك لصنع المنتجات البلاستيكية من النفايات غير الخطرة.

ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها الإجمالية 33 ألفًا و298 مترًا مربعًا، وبحجم استثمار يبلغ مليوني ريال عُماني.

عقد استثماري لإنشاء مشروع في قطاع صناعة المواد المعدنية بمدينة محاس الصناعية

خصـــب - الدقم :

وقَّعت مدينة محاس الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» على عقد استثمار مع مؤسسة عقاب مسندم للتجارة، لتوطين مشروع في قطاع صناعة المواد المعدنية؛ وذلك لإنتاج المواد المعدنية والخشبية ومنتجات التصميم والتزيين الداخلي.

ويقام المشروع على قطعة أرض في القسم المخصص للاستثمارات الصناعية من المدينة الصناعية، وتبلغ مساحتها الإجمالية 6 آلاف و268 مترًا مربعًا، وبحجم استثمار يبلغ 180 ألف ريال عُماني.

اتفاقية لإنشاء مجمع صناعي دوائي في «خزائن» باستثمار 20 مليون ريال عماني

بـــركـــاء - الدقم :

وقعت مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء في محافظة جنوب الباطنة، اتفاقية استثمارية مع شركة «أفنيزو الدوائية» لإنشاء مجمع صناعي دوائي متكامل بقيمة استثمارية بلغت 20 مليون ريال عُماني يقام على مساحة إجمالية تبلغ 20 ألف متر مربع.

ويختص المصنع بتصنيع الأدوية العامة لتغطية الطلب المحلي، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية جاذبة للصناعات الدوائية، ويأتي تعزيزًا للاستثمار في الصناعات الدوائية وقطاع الأدوية.

وقع الاتفاقية كل من المهندس سالم بن سليمان الذهلي الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، ونيزار أديتوم المدير التنفيذي لشركة أفنيزو الدوائية، بحضور معالي الدكتور هلال بن علي السبتي وزير الصحة.

وقال الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية إن المدينة تدعم توطين الصناعات الدوائية لتغطية الطلب المتزايد على هذه الصناعات في الأسواق المحلية والخليجية والعالمية.

وأضاف أن المدينة استقطبت عدة مشروعات نوعية في القطاع الدوائي؛ أبرزها مصنع «أوبال للأدوية الحيوية» ومصنع «بيوجنوميكس» لتصنيع الأنسولين، ومصنع متخصص في مجال غرسات الأسنان من مادة التيتانيوم.

وقد استقطبت مدينة خزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات اقتصادية نوعية تجاوزت قيمتها مليار دولار أمريكي من نحو 17 دولة حول العالم خلال الفترة الماضية.

«خزائن» توقّع اتفاقيات استثمارية بقيمة 4 ملايين ريال عماني

بركاء - الدقم :

تُكثّف «خزائن» جهودها في جذب الاستثمارات المحلية ذات القيمة المضافة؛ حيث تم توقيع اتفاقية استثمارية مع شركة المتحدة الحديثة للأعمال لإنشاء مركز لوجستي متكامل لتخزين مواد البناء بتكلفة تقديرية تبلغ (0.5) مليون ريال عماني، على قطعة أرض مساحتها 10 آلاف متر مربع.

وفي إطار استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقّعت «خزائن» اتفاقية استثمارية مع شركة المازن للمفروشات لإنشاء مصنع متخصص في تصنيع الأثاث والسجاد والمفروشات المنزلية بحجم استثمار يبلغ (1.0) مليون ريال عماني، على قطعة أرض تبلغ مساحتها 7 آلاف و500 متر مربع.

كما وقعت «خزائن» اتفاقية استثمارية مع شركة سنا الدولية للتجارة والصناعة لإنشاء مصنع متخصص في تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية والغازية والعصائر ، بتكلفة استثمارية (1.0) مليون ريال عماني، على مساحة 5 آلاف متر مربع.

وأخيرًا، وقعت «خزائن» اتفاقية استثمارية بقيمة (1.5) مليون ريال عماني مع شركة توابل العرب والهند والأعمال لإنشاء مركز متكامل متخصص في معالجة وتعبئة وتوزيع السلع الغذائية المجففة، كالبقوليات والتوابل والفواكه المجففة والسكر والأرز،

على قطعة أرض مساحتها 7 آلاف و500 متر مربع.

وتواصل المنطقة الاقتصادية «خزائن» جهودها في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال توفير بيئة استثمارية متكاملة تدعم نمو الأعمال، وتسهل الإجراءات للشركات والمستثمرين، كما تعمل على تطوير البنية الأساسية وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات القطاعات المختلفة؛ ما يعزز من مكانتها كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية في السلطنة.

..وتوقع اتفاقية استثمارية بقيمة 6 ملايين ريال عماني لإنشاء مصنع لإعادة تدوير الزيوت

بركاء - الدقم :

تواصل خزائن جهودها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة، بالتعاون والشراكة مع «استثمر في عُمان»؛ حيث تم توقيع اتفاقية استثمارية في مجال إعادة تدوير الزيوت مع شركة الراك العالمية للاستثمار لإنشاء ثاني مصنع من نوعه في سلطنة عُمان، وهو المصنع المتخصص في تصفية وتعبئة ومزج زيوت التشحيم للسيارات والشاحنات والسفن بجودة معتمدة ومطابقة للمواصفات الدولية من معهد البترول الأمريكي؛ حيث سيستهدف المشروع السوق المحلية والسوق الدولية بنسبة أكبر من حجم الإنتاج، وقد بلغت قيمة الاستثمار 6 ملايين ريال عماني. ويُقام المشروع على أرض تبلغ مساحتها 10 آلاف متر مربع.

بحجم استثمار يبلغ نحو 8 ملايين ريال عُماني..

مدينة الرسيل الصناعية توطن 8 مشاريع جديدة

مسقط - الدقم :

نجحت مدينة الرسيل الصناعية، خلال النصف الأول من عام 2024، في توطين 8 مشاريع بحجم استثمار يبلغ نحو 8 ملايين ريال عماني، ليصل بذلك إجمالي عدد العقود الاستثمارية الموقعة في الفترة ذاتها إلى 488 عقدًا، ويتجاوز إجمالي حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية 766 مليون ريال عماني، فيما بلغ عدد العاملين 19854 عاملًا بنسبة تعمين تتجاوز 33%.

وقال المهندس محسن بن زهران الهنائي الرئيس التنفيذي لشركة مدينة الرسيل الصناعية، إن المدينة الصناعية تُعد من أقدم المدن الصناعية التابعة لـ«مدائن»؛ حيث أُنشئت عام 1983، ومنذ ذلك الوقت تشهد تطورًا كبيرًا وزيادة في عدد المشاريع والمساحات المخصصة لها.

وأضاف أن مساحة المدينة الصناعية ارتفعت من 3.5 مليون إلى 10.5 مليون متر مربع، وتم تطوير ما يقارب 6.8 مليون متر مربع، وإشغال ما يقارب 95% منها.

وأوضح أنه في إطار الجهود المستمرة لتعزيز البنية الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة، انتهت مدينة الرسيل الصناعية مؤخرًا من تنفيذ مجموعة من المشاريع الحيوية في مجالات التنمية اللوجستية والصناعية وتحسين البنية الأساسية، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 37.8 مليون ريال عماني، تضمنت تنمية المنطقة اللوجستية بمساحة 500 ألف متر مربع، إضافة إلى تطوير الحزمة الثانية بمساحة 2.4 مليون متر مربع؛ الأمر الذي يساهم في تعزيز قدرة المدينة على تلبية احتياجات القطاعين اللوجستي والصناعي وتحفيز النمو الاقتصادي.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة مدينة الرسيل الصناعية إلى أن المدينة قامت بتحسين مداخل الطرق بشكل يتناسب مع حركة السير؛ ما أدى إلى تقليل الحوادث المرورية والتخفيف من حدة الزحام، وهو ما يعكس التزام المدينة بتوفير بيئة آمنة وسلسة لجميع المواطنين والزوار.

وفيما يتعلق بالبنية الأساسية السابقة بالمدينة الصناعية، قال المهندس محسن الهنائي إنه تمت إعادة تأهيل الطرق وفقًا لأحدث المواصفات العالمية، كما تم تحديث شبكات التواصل، ومن أبرزها إنشاء شبكة ألياف بصرية حديثة بكامل المدينة الصناعية؛ ما يضمن توافر خدمات اتصال عالية الجودة، ويسهم في تعزيز البيئة التكنولوجية للمدينة.

وأكد أن إدارة مدائن تحرص باستمرار على تحقيق الاستدامة ومواكبة التطورات التكنولوجية؛ حيث تدرس حاليًّا إمكانية تصفية المياه المعالجة وإعادة استخدامها في الأغراض الصناعية بمدينة الرسيل الصناعية، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إضافة تقنيات الرصد والمراقبة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والأمان البيئي.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة مدينة الرسيل الصناعية أن العمل جارٍ على تجميل المدخل الرئيسي للمدينة الصناعية. ويعكس هذا الحرص رؤية مدائن في تحقيق التطوير المستدام والارتقاء بمستوى الخدمات والبنية التحتية في مدينة الرسيل الصناعية؛ الأمر الذي يضعها في مصاف المدن الرائدة بالمنطقة.

م. محسن الهنائي: مساحة المدينة الصناعية ارتفعت من 3.5 مليون إلى 10.5 مليون متر مربع، وتم تطوير ما يقارب 6.8 مليون متر مربع، وإشغال ما يقارب 95% منها

بنهاية النصف الأول من عام 2024:

1. وصل إجمالي عدد العقود الاستثمارية الموقعة بالمدينة الصناعية إلى 488 عقدًا
2. 766 مليون ريال عُماني إجمالي حجم الاستثمارات بمدينة الرسيل الصناعية
3. بلغ عدد العاملين 19854 عاملًا بنسبة تعمين تتجاوز 33%

ارتفاع طلبات الاستثمار في "مدائن" بنسبة 30 بالمائة

وصل عدد الطلبات إلى 184 طلبًا مقارنة بـ 141 طلبًا خلال الفترة نفسها من عام 2023م

مسقط - الدقم Duqm:

شهدت المدن الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" بنهاية النصف الأول من عام 2024م نموًّا ملحوظًا في مؤشراتها الرقمية من حيث الطلبات والحجم الاستثماري للمشروعات القائمة بها.

وأكد المهندس داود بن سالم الهدّابي الرئيس التنفيذي لـ "مدائن" أن عدد طلبات الاستثمار المقدمة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية ارتفع خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024م بنسبة 30 بالمائة ليصل إلى 184 طلبًا مقارنة بـ 141 طلبًا خلال الفترة نفسها من عام 2023م.

وقال إن إجمالي حجم الاستثمارات في جميع المدن الصناعية التابعة لـ "مدائن" بلغ 7.6 مليار ريال عُماني مقارنة بما يقارب 7.4 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2023م، بنسبة نمو وصل إلى 2.3 بالمائة وبمقدار 177 مليون ريال عُماني.

وأضاف أن حجم الاستثمار الصناعي المضاف استحوذ على حوالي 151 مليون ريال عُماني، بينما بلغ حجم الاستثمارات غير الصناعية المضافة حوالي 62 مليون ريال عُماني، مشيرًا إلى أن مدينة صحار الصناعية حازت على أعلى زيادة في إجمالي حجم الاستثمارات مقارنة بالمدن الصناعية الأخرى، حيث ارتفع إجمالي حجم استثماراتها خلال الفترة ذاتها من هذا العام بما مقداره 53 مليون ريال عُماني.

وفيما يتعلّق بمؤشر المشروعات الاستثمارية في المدن الصناعية التابعة لـ "مدائن"، أوضح أن عدد العقود الاستثمارية حتى نهاية النصف الأول من عام 2024م بلغ 2310 عقود بنسبة ارتفاع قدرها 0.65 بالمائة مقارنة بنهاية عام 2023م، حيث تتوزع مجالات استثمار هذه العقود إلى 70 بالمائة منها استثمار

استحوذ حجم الاستثمار الصناعي المضاف على حوالي

151

مليون ريال عُماني، بينما بلغ حجم الاستثمارات غير الصناعية المضافة حوالي 62 مليون ريال عُماني

صناعي، و12.6 بالمائة استثمار تجاري، و7.3 بالمائة استثمار خدمي، و4.8 بالمائة استثمار تقني، و5.3 بالمائة في المجالات الأخرى.

وقال المهندس داود الهدابي إن عدد العاملين في الاستثمارات الموطنة حوالي 55 ألف عامل مقارنة بما يقارب 50 ألف عامل حتى نهاية عام 2022م، أي بنسبة ارتفاع تصل إلى 10 بالمائة، حيث بلغت نسبة التعمين ما نسبته 38 بالمائة وتتركز الأيدي العاملة في القطاع الصناعي بنسبة 81 بالمائة مقارنة بالمجالات الاستثمارية الأخرى في المدن الصناعية.

وأشار إلى أن مؤشر المساحات المؤجرة بالمدن الصناعية ارتفع بنسبة 0.30 بالمائة، حي ثبلغ إجمالي المساحات المؤجرة في الاستثمارات الموطنة حتى نهاية النصف الأول لعام 2024م ما مقداره 33.7 مليون متر مربع، مقارنة بـ 33.6 مليون متر مربع بنسبة إشغال تصل إلى 35 بالمائة من إجمالي المساحات القابلة للتأجير المطورة وغير المطورة للمدن القائمة، موضحًا أن المؤسسة أصدرت 297 تصريحًا لمزودي الخدمة و889 ترخيص مزاولة نشاط.

143 عدد الشركات العاملة في المنطقة الحرة بصلالة

المشروعات الصناعية تشكل 57 بالمائة من إجمالي المشروعات في المنطقة

صلالة - الدقم Duqm:

تُعد المنطقة الحرة بصلالة مركزًا حيويًا متنوع النشاطات، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي والوطني بفضل استقطابها لعدد من القطاعات الحيوية.

وأكد الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة أن المنطقة تشهد إقبالًا كبيرًا من المستثمرين لتوطين مشاريعهم الاستثمارية نظرًا للحوافز والمزايا المتعددة التي توفرها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها الوجهة المثلى للمستثمرين، فهي تسهم في اختصار المسافة وتقليل الزمن والتكاليف للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشرق إفريقيا.

وقال: إن حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة الحرة بصلالة تجاوز بنهاية يونيو 2024م نحو 4.6 مليار ريال عُماني، موضحًا أن حجم الاستثمار في النصف الأول من العام الجاري بلغ أكثر من 68 مليون ريال عُماني.

وأشار إلى أن عدد الشركات العاملة في المنطقة الحرة بصلالة بلغ حاليًّا 143 شركة فيما يصل عدد المشروعات قيد التشغيل 64 مشروعا، مبينًا أن المشروعات الصناعية تشكل 57 بالمائة من إجمالي المشروعات في المنطقة، بينما تشكل المشروعات اللوجستية 15 بالمائة والمشروعات التجارية 28 بالمائة.

وأوضح أن عدد المشروعات المستقطبة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بلغ 13 مشروعًا تتعلق بإنتاج المواد الأولية من مشتقات اللبان ومنتجات التعبئة وصناعة أجهزة تكييف الهواء وإنتاج الأنسجة واستيراد وتصدير وإعادة تعبئة الأسمدة البوتاسية وغيرها من المنتجات.

د. علي بن محمد تبوك : أن المنطقة تشهد إقبالًا كبيرًا من المستثمرين لتوطين مشاريعهم الاستثمارية نظرًا للحوافز والمزايا المتعددة التي توفرها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي

وقال الدكتور علي بن محمد تبوك إن المشروعات القائمة في المنطقة الحرة بصلالة تتنوع بين قطاع البتروكيماويات ومعالجة المعادن بما في ذلك الحجر الجيري والجبس وتصنيع الأغذية المتنامية والدوائية، مضيفًا أن هناك أيضًا مشروعات في مجال اللوجستيات والتخزين بالإضافة إلى أنشطة الاستيراد والتصدير بفضل موقعها الاستراتيجي بالقرب من ميناء صلالة، أحد أهم الموانئ في المنطقة، إلى جانب العديد من عمليات التصنيع والتجميع، بدءًا من قطع غيار السيارات إلى السلع الاستهلاكية.

وأشار الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة إلى أن المنطقة تقدم حزمة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين والشركات العاملة فيها، لدعم تنفيذ أنشطتهم التجارية بكفاءة، وتشمل هذه الخدمات تأجير الأراضي، والمستودعات، والمكاتب، بالإضافة إلى خدمات المحطة الواحدة التي تسهم في تبسيط إجراءات إصدار التصاريح، والتأشيرات، وتسجيل المستثمرين، وإصدار التراخيص، والسجل التجاري من خلال نظام "استثمر بسهولة" وإصدار بطاقة غرفة تجارة وصناعة عمان، وغيرها من الخدمات التي تعزز بيئة الأعمال في المنطقة.

وتُسهم المنطقة الحرة بصلالة، إلى جانب المناطق الحرة والاقتصادية الأخرى، بدور محوري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة مثالية للتوسع والوصول إلى الأسواق الدولية، مدعومة بالحلول اللوجستية المتكاملة التي تقدمها المجموعة، والتي تشمل جميع جوانب سلاسل الإمداد، بما في ذلك خدمات التخزين وخطوط النقل البحري التي تضمن حركة سلسة وآمنة للبضائع من الموانئ العُمانية إلى الموانئ العالمية بالإضافة إلى تعزيز الأنشطة اللوجستية المرتبطة بالموانئ وخدمات التوصيل للميل الأخير وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة.

الاقتصاد الأخضر..
الطريق إلى التنمية المستدامة

المستشار/ عبد المنعم خليفة خوجلي

الاقتصاد الأخضر هو مفهوم يدمج النمو الاقتصادي مع الاستدامة البيئية، ويؤكد الحد من انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة الطاقة، وتقليل النفايات، مع تعزيز المرونة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. تم تصميم هذا النموذج الاقتصادي لمواجهة التحدي المُلِحّ المتمثل في تغير المناخ وتدهور النظام البيئي ونضوب الموارد. من خلال التحول من النماذج الصناعية التقليدية الكثيفة الاستخدام للموارد إلى بدائل خضراء، يتم تعزيز مستقبل يتعايش فيه الازدهار الاقتصادي مع صحة البيئة.

إن صعود الاقتصاد الأخضر مَدفُوعٌ بالحاجة إلى نهج أكثر استدامةً ومسؤوليةً للتنمية، لا سيما في ضوء المخاوف الدولية بشأن ارتفاع مستويات انبعاثات الكربون والتلوث واستغلال الموارد. ومع ازدياد وضوح تأثيرات تغير المناخ، اشتد الضغط على الحكومات والشركات والمجتمعات لتبني الممارسات الخضراء؛ ما أدى إلى بروز حركة عالمية مساندة للممارسات الاقتصادية المستدامة.

يشمل الاقتصاد الأخضر مجموعة واسعة من القطاعات والأنشطة التي تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية. وتشمل الركائز الأساسية للاقتصاد الأخضر أنظمة الطاقة المتجددة، والنقل المنخفض الكربون، والتصنيع المستدام، والاقتصاد الدائري، والمخاوف الدولية من انبعاثات الكربون والتلوث.

يتمثل أحد المكونات المركزية للاقتصاد الأخضر في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية. توفر هذه الأنظمة طاقة نظيفة تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وهو المصدر الرئيسي لانبعاثات الكربون. من خلال الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة، يُمكِن تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحد من تلوث الهواء، وتعزيز أمن الطاقة.

مجال النقل هو من أكبر القطاعات مساهمةً في انبعاثات الكربون. يشجع الاقتصاد الأخضر البدائل المنخفضة الكربون، مثل السيارات الكهربائية والتقنيات الهجينة وأنظمة النقل العام التي تعمل بالطاقة المتجددة. تقلل هذه الابتكارات من الانبعاثات من محركات الاحتراق التقليدية، وتشجع على تطوير حلول تنقل حضري أكثر كفاءةً واستدامةً.

أصبح ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض والتدهور البيئي، من الشواغل الدولية الحرجة، مدفوعةً بالأنشطة الاقتصادية غير المستدامة التي تؤدي إلى مستويات عالية من انتقال الكربون والتلوث. تشكل التأثيرات المدمرة لتغير المناخ – بما تشمله من ارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وفقدان التنوع الإحيائي – تهديدًا كبيرًا للاستقرار العالمي.

إدراكًا لإلحاح هذه التحديات، كثفت الحكومات والمنظمات الدولية جهودها لحماية الكوكب. أدى ارتفاع مستويات التلوث، لا سيما في المناطق الصناعية الآخذة في التوسع السريع، إلى إطلاق خطط عمل على المستوى العالمي، مثل اتفاقية باريس (2015)، التي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية، وتلزم البلدان بتقديم مساهمات محددة وطنيًّا، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتحول نحو التقنيات المنخفضة الكربون؛ يساعد الاقتصاد الأخضر على منع أسوأ تأثيرات تغير المناخ، كما تعد الممارسات الزراعية المستدامة وجهود مكافحة التلوث جزءًا لا يتجزأ من الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع الإحيائي الذي تدعمه. كذلك يقلل الانتقال إلى الطاقة المتجددة من الاعتماد على الوقود الأحفوري المحدود؛ ما يجعل الاقتصادات أكثر مرونةً في مواجهة تقلبات أسعار الطاقة.

من إيجابيات الاقتصاد الأخضر أيضًا، أنه يعزز الابتكار، ويوجد فرص عمل جديدة في صناعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والزراعة المستدامة.

لعبت المنظمات الدولية دورًا أساسيًّا في النهوض بجدول أعمال الاقتصاد الأخضر؛ حيث تقدم العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف التوجيه السياسي والدعم المالي والمساعدات الفنية للبلدان المتحولة إلى الاقتصاد الأخضر.

يتماشى الاقتصاد الأخضر بشكل وثيق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. تؤكد هذه الأهداف الالتزام الدولي بمكافحة تغير المناخ، والحد من التأثير البيئي، وضمان حصول الجميع على الطاقة النظيفة. تضع البلدان بشكل متزايد أهدافًا وطنية تتماشى مع جدول أعمال التنمية المستدامة، وإن كان بدرجات مختلفة من الالتزام.

الدعم السياسي والاجتماعي للاقتصاد الأخضر آخذٌ في الازدياد؛ حيث تدمج العديد من البلدان السياسات الخضراء في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. تدرك الحكومات بشكل متزايد أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس مجرد ضرورة بيئية، بل فرصة اقتصادية لتوليد فرص العمل ودعم الابتكار وتعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

هكذا يقدم الاقتصاد الأخضر مسارًا قابلًا للتطبيق لمعالجة الأزمة البيئية العالمية، مع تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. من خلال إعطاء الأولوية للطاقة المتجددة، والنقل المنخفض الكربون، والتصنيع المستدام، يُوجِد الاقتصاد الأخضر آفاقًا للإبداع، ويُولِّد فُرَصًا للعمل، ويساعد على توزيعٍ أكثر إنصافًا للموارد.

عُمان والاقتصاد الأخضر

تمثل المحافظة على استدامة البيئة أحد الركائز الأساسية لـ(رؤية عمان 2040)، التي تهدف إلى ضمان حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة آمنة وسليمة، وحماية الإنسان من التأثيرات البيئية الضارة، وإلى توليد الفرص الاقتصادية الكامنة، بالاستفادة من البيئة.

- انطلاقًا من ذلك، تنتهج سلطنة عمان مبدأ الاستدامة البيئية، وتلتزم بالأسس التي رسَّختها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والتي تعمل على:
- تنفيذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ، والانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون ومستدام للطاقة.
- الحفاظ على التنوع الإحيائي، وحماية النظم الإيكولوجية، ومكافحة التصحر من خلال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.
- تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتقليل إلى أدنى حد من النفايات والتدهور البيئي.

تنطلق سياسات وبرامج سلطنة عُمان من أن الاقتصاد الأخضر يوفر الرخاء للجميع ضمن الحدود البيئية لكوكب الأرض، وهي تتبع في ذلك خمسة مبادئ رئيسية، يستند كلٌّ منها إلى سوابق هامة في السياسة الدولية:

فالاقتصاد الأخضر يُمكِّن من إيجاد الرفاهية والتمتع بها، ويعزز المساواة داخل الأجيال وفيما بينها، ويحمي الطبيعة ويستعيدها ويستثمر فيها، ويدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويسترشد بمؤسسات متكاملة وخاضعة للمساءلة وقادرة على الصمود.

دور الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر

بما أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، فإنها تضطلع بتنفيذ رسالتها المُعبَّر عنها في "تطوير وتنظيم المناطق، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة"، وهي تمضي بخطوات راسخة نحو تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.

تراقب (الهيئة) الطلب الاستهلاكي العالمي على المنتجات المستدامة، والالتزامات العالمية بخفض الانبعاثات؛ ما يدفع الطلب على الطاقة المتجددة، كما تعمل على التجاوب مع رغبات المُصَنِّعين العالميين والإقليميين، وبَحثهم عن مواقع يمكن أن توفر إمدادات طاقة ومواد نظيفة وخضراء. وكذلك تسترشد (الهيئة) بالتزام عمان المعلن بخفض الانبعاثات، في اتخاذ القرارات وشروط الموافقة فيما يتعلق بالاستثمارات الكبيرة، التي تعتبر تقليدياً الأكثر تلويثاً.

لقد أدركت (الهيئة) أن تطوير قطاع الهيدروجين في سلطنة عمان يوجِد فرصًا لجذب مستثمري مصادر الطاقة الخضراء، وشرعت في تنفيذ مشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء الذي بدأ التخطيط له في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في جنوب شرق عمان، الذي يعتبر من أول المشاريع الواسعة النطاق من نوعها على المستوى الدولي، التي تُبشِّر بحقبة جديدة في إنتاج الطاقة النظيفة القائمة على الهيدروجين المتجدد، لدعم التوجه نحو تحول الطاقة العالمي.

من المقرر أن ينتج المشروع في المرحلة الأولى، التي تعد جزءاً من أهداف عمان الطموحة للطاقة الخضراء وفق (رؤية عمان 2040)، ما يقرب من 330,000 طن من الأمونيا الخضراء.

كذلك تراعي (الهيئة) أن تولي الاستراتيجية الوطنية الموحدة للاستثمار توجيه الأولوية لتصنيع الفولاذ الأخضر ومعدات الطاقة الشمسية كأهداف رئيسية.

تدرك الحكومات بشكل متزايد أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس مجرد ضرورة بيئية، بل فرصة اقتصادية لتوليد فرص العمل ودعم الابتكار وتعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل

لقد أدركت «الهيئة» أن تطوير قطاع الهيدروجين في سلطنة عمان يوجد فرصًا لجذب مستثمري مصادر الطاقة الخضراء، وشرعت في تنفيذ مشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء الذي بدأ التخطيط له في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

ارتفاع الاستثمارات يعزز نمو أعداد الطلبة في الدقم:

التعليم على خطى التنمية

الدقم - الدقم Dugm :

سجّلت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموا في أعداد الطلبة الدارسين في مرحلة التعليم العام والأساسي بالتزامن مع ارتفاع حجم الاستثمارات في المنطقة وانتقال العديد من الأسر العمانية والأجنبية للاستقرار في الدقم بعد توفر عدد من الخدمات والمرافق التي تشجع العاملين على الاستقرار فيها.

وشهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في السنوات الخمس الأخيرة زيادةً في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة لتصعد ؤ إلى أكثر من 1740 طالبا وطالبة مقابل 1181 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2018/ 2019 مسجلةً نموًا بنسبة 47.3 بالمائة، وجاء بالتزامن مع افتتاح مدرسة السُّعد العالمية في عام 2021م.

وقال المهندس أحمد بن علي عكاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن المنطقة مقبلة على مزيد من الاستثمارات في قطاع التعليم وبما يعكس حجم النمو في المشروعات التي يتم تنفيذها.

وأضاف أن إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعمل على استقطاب المزيد من الاستثمارات الداعمة لاستقرار القوى العاملة المحلية والأجنبية، وتنفيذ العديد من المشروعات التي تجعل الدقم منطقة مفضلة للعيش والإقامة والعمل.

م. أحمد بن علي عكاك: المنطقة مقبلة على مزيد من الاستثمارات في قطاع التعليم

ويبلغ إجمالي عدد المدارس في الدقم 8 مدارس، 6 مدارس حكومية ومدرستان للقطاع الخاص هما مدرسة السُّعد العالمية، والمدرسة الهندية بالدقم، هذا فضلا عن عدد من رياض الأطفال التي تستقبل الطلبة في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي.

وقالت أماندين جوفارت مديرة مدرسة السُّعد العالمية بالدقم إن المدرسة شهدت نمواً كبيراً منذ تأسيسها، فقد بدأت كمدرسة ابتدائية والآن تقدم التعليم من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر، معتمدة على المنهج البريطاني العالمي المعتمد من جامعة كامبريدج.

وأشارت إلى أن المدرسة تركز على تطوير الطلبة وإعدادهم ليصبحوا قادة المستقبل، مشيرة في هذا الصدد إلى أنها وقعت مذكرة تفاهم مع كلية الشرق الأوسط للتعاون بين الطلاب والمعلمين، مما يتيح لهم الوصول إلى مرافق التدريس المتبادلة لتعزيز الخبرة والتطور الشامل، مشيدة بالدعم الذي تحظى به المدرسة من إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، موضحة أن تطور الدقم والدعم المتميز من فريق المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية أسهم في تحقيق هذا النمو الكبير في فترة زمنية قصيرة.

وبلغ إجمالي عدد الطلبة والطالبات الدارسين بمدرسة السُّعد العالمية بالدقم في العام الدراسي الماضي أكثر من 200 طالب وطالبة من أكثر من 22 جنسية مختلفة، فيما يبلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين في المدرسة الهندية 52 طالبا وطالبة من 5 جنسيات مختلفة.

تعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير والابتكار بين ميناء صحار والمنطقة الحرة وجامعة السلطان قابوس

صحـــار - الدقم Dugm :

في خطوة تهدف إلى تعزيز الابتكار ودفع عجلة البحث والتطوير، وقّعت جامعة السلطان قابوس وميناء صحار والمنطقة الحرة اتفاقية شراكة استراتيجية لتوسيع آفاق التعاون بين الطرفين. تستهدف هذه الاتفاقية التكامل بين الخبرات الأكاديمية لجامعة السلطان قابوس والخبرات العملية لميناء صحار والمنطقة الحرة، بهدف تحقيق النمو المستدام ومواجهة التحديات التقنية، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

وقّع الاتفاقية صاحب السمو السيد الدكتور فهد بن الجلندى آل سعيد رئيس جامعة السلطان قابوس، والمهندس عبد الله بن خلفان الجابري رئيس مجلس إدارة ميناء صحار والمنطقة الحرة.

ويأتي هذا التعاون في إطار التزام جامعة السلطان قابوس وميناء صحار والمنطقة الحرة بدفع عجلة الابتكار، ومد جسور الشراكة، بهدف تحقيق النمو المستدام؛ فمن خلال الارتكاز على التميز الأكاديمي لجامعة السلطان قابوس، سيعزز ميناء صحار والمنطقة الحرة تطوره في أهم المجالات التقنية عبر تكامل خبراته العملية مع خبرات جامعة السلطان قابوس للتغلُّب على التحديات وتحقيق الأهداف المشتركة، بما سيساهم في نمو الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في توظيف الخبرات في تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والمركبات الذاتية القيادة بهدف تسريع مسار الابتكار في ميناء صحار والمنطقة الحرة. وتشمل الاتفاقية سُبلًا متعددة للتعاون؛ من بينها المشاريع البحثية المشتركة، وهي فرصة لتكامل الخبرات العملية لدى ميناء صحار والمنطقة الحرة مع المعرفة والخبرات الأكاديمية في التقنيات لدى الجامعة، كما تستهدف الاتفاقية بناء بيئة تعليمية مستدامة لنشر المعرفة ومشاركة الخبرات؛ وذلك من خلال إقامة وتنظيم المؤتمرات والورش والندوات ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز النشر العلمي المشترك بين الجهتين وتبادل الخبرات وإبراز قصص النجاح في المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعة وميناء صحار والمنطقة الحرة.

كما تؤطر الاتفاقية دعم مسابقة عُمان للطائرات المسيرة والمعززة بالذكاء الاصطناعي، وهي مسابقة سنوية تنظم بالشراكة بين جامعة السلطان قابوس ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وتهدف إلى تدريب طلبة الجامعات والكليات في السلطنة على تقنيات الطائرة المسيرة وطريقة تفعيلها بالذكاء الاصطناعي لجعلها ذاتية القيادة.

برنامج «مسير» يزود 400 طالب وطالبة بمهارات تقنية متطورة

صحـــار - الدقم Dugm :

في إطار التزامها بتطوير المواهب المحلية وتمكين الشباب العماني، اختتم ميناء صحار والمنطقة الحرة النسخة الثانية من البرنامج الصيفي «مسير» لعام 2024م. وشهد البرنامج، الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع، مشاركة أكثر من 400 طالب وطالبة من ولايتي لوى وصحار.

وركز البرنامج على تزويد المشاركين بالمهارات الأساسية في المجالات التقنيات المتطورة ورفع مستوى وعيهم حول الفرص التعليمية المتاحة. جاءت هذه المبادرة بالتعاون مع «كيدستي»، وهدفت إلى تقديم فرص تدريبية عملية متنوعة تشمل الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتصميم الثلاثي الأبعاد؛ ما يعزز استعداد الشباب لمستقبل رقمي واعد.

ويعد برنامج «مسير» ثمرة للتعاون بين ميناء صحار والمنطقة الحرة و«كيدستي»؛ حيث يهدف إلى تقديم فرص تدريبية في مجالات متعددة، مثل الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والبيانات السحابية، وتطوير المدن الذكية، وتطوير الويب، وبرمجة Arduino، والتصميم ثلاثي الأبعاد باستخدام برامج (CAD)، والتصوير الفوتوغرافي، وتحرير الصور، وحلول الطاقة المتجددة. ومن خلال التعليم والتدريب العملي، ساهم برنامج «مسير» في تمكين الطلبة وتزويدهم بالمعارف اللازمة للاستفادة من الفرص الرقمية التي يزخر بها العالم الآن.

وتم تنظيم البرنامج تحت إشراف مختصين؛ حيث أتاح للطلبة المشاركة في ورش عمل متنوعة، واكتساب تدريب عملي ركز على التقنيات المتطورة. وجاء حفل الختام، الذي رعاه الشيخ هيثم بن حمود الشحي نائب والي لوى، لتكريم المشاركين على تفانيهم والتزامهم خلال البرنامج ونجاحهم في إبراز مهاراتهم ومشاريعهم المبتكرة.

وعلقت عائشة المقبالية إحدى الطالبات المشاركات في برنامج «مسير»، قائلةً: «أتاح لي البرنامج فرصة رائعة لتعلم واكتساب مهارات جديدة سأُفيد منها في المستقبل. أكثر ورش العمل التي نالت إعجابي كانت ورش التصميم الثلاثي الأبعاد التي استخدمنا فيها Tinkercad لإنشاء نماذج وتطبيقها عمليًّا باستخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد. البرنامج كان منظمًا جيدًا، والمدربون استخدموا أساليب سهلة لفهم التقنيات الجديدة؛ ما ساهم في تطوير مهاراتي بشكل ملحوظ».

وأضاف محمد البحري أحد الطلبة المشاركين: «استمتعت كثيرًا بالتجربة التعليمية التي وفرها لي البرنامج. لقد أتاح لي تحسين مهاراتي في اللغة الإنجليزية، والمشاركة في ورش العمل التي جمعت بين التعلم والمرح، كما ساهم البرنامج في تعزيز ثقتي بنفسي خلال التحدث باللغة الإنجليزية. أوصي أصدقائي بالانضمام إلى النسخ القادمة من البرنامج لاكتساب مهارات ومعارف يُفيدون منها مستقبلًا».

بدأ الإنتاج العام الماضي بـ25 مليون طبق..

مصنع الوطنية الخليجية للمنتجات الورقية في «خزائن» يورد لقطاع إنتاج البيض بسلطنة عمان

بركاء - الدقم :

بدأ مصنع الوطنية الخليجية للمنتجات الورقية في منطقة خزائن الاقتصادية في الإنتاج العام الماضي، بطاقة إنتاجية تصل إلى 25 مليون طبق سنويًّا، لتلبية احتياجات قطاع إنتاج البيض في سلطنة عمان.

حيث أنشئ المصنع في عام 2022 على مساحة 10 آلاف متر مربع بهدف تقديم منتجات ذات جودة عالية من أطباق البيض لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.

وأوضح مدير عام المصنع المهندس فؤاد إبراهيم، في حديث إلى مجلة الدقم الاقتصادية أن المصنع يقدم منتجات بجودة تعتبر الأفضل على مستوى المنطقة وبأسعار تنافسية، مستعينًا بأحدث تقنيات الإنتاج الآلي واختبارات الجودة.

وأشار إلى أن المصنع يتمتع بطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى أكثر من 48 مليون طبق بيض سنوياً. وقد تعاقد المصنع مع 4 مزارع لإنتاج البيض، بالإضافة إلى اثنين من التجار؛ حيث تم توريد نحو 18 مليون طبق للسوق المحلي خلال العام الماضي 2023.

وأضاف في السياق ذاته: «بحلول العام المقبل 2025، سيتم البدء في دراسات لإنشاء خط إنتاج جديد وتركيب ماكينة حديثة لزيادة القدرة الإنتاجية، كما سيتم

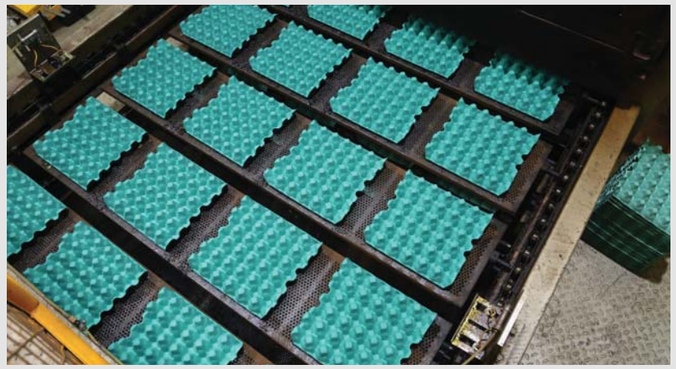

إنتاج أطباق ورقية بغطاء يستوعب 10 بيضات لكل طبق، بالإضافة إلى إنتاج نوعين من حامل الأكواب بسعات تتراوح بين كوبين و4 أكواب».

واستطرد قائلًا: «نلتزم في صناعتنا بالحفاظ على البيئة؛ حيث يستخدم المصنع مواد قابلة لإعادة التدوير بنسبة 100%، مستفيدًا من مخلفات الورق المحلي بمختلف أنواعه وألوانه، مثل الكرتون وقصاصات المطابع والصحف والكتب. يتم تخزين المواد الخام في مستودعات كبيرة مجهزة لاستيعاب الكميات الضخمة اللازمة لهذه الصناعة».

وأكد المدير العام أن الأسس الصناعية العملاقة التي اعتمدت عليها مصانع الوطنية للصناعة، ما زالت قائمة

م. فؤاد إبراهيم: المصنع يقدم منتجات أفضل جودةً على مستوى المنطقة وبأسعار تنافسية لقطاع إنتاج البيض، مستعينًا بأحدث تقنيات الإنتاج الآلي واختبارات الجودة

ومستندة إلى معايير عالمية في التشغيل والتصنيع، باستخدام أحدث تكنولوجيا الإنتاج وأفضل الكوادر الإدارية والهندسية والفنية، كما يتم إنتاج أطباق البيض بعدة ألوان وثلاثة مقاسات تتلاءم مع أحجام البيض المختلفة.

وحول التخزين والشحن والإمداد قال: «يعتمد المصنع على أحدث أنظمة إدارة الموارد المؤسسية لإدارة كافة العمليات التشغيلية والإدارية بكفاءة عالية؛ ما يضمن جودة المنتجات ودقة مواعيد التوريد والشحن».

أما عن ضبط الجودة، فقال: «يتمتع المصنع بنظرة ثاقبة في الحفاظ على جودة منتجاته من خلال قسم مراقبة الجودة المجهز بأحدث الأجهزة والمعدات؛ حيث يقوم بتقييم دقيق للمواد الداخلة، ورصد عمليات الإنتاج والتحقق من جودة المنتجات».

وأوضح أن «القدرة الإنتاجية الضخمة التي يتميز بها المصنع، وما نلتزم به من معايير عالمية، يجعله موردًا موثوقًا لدى العديد من العملاء في مختلف القطاعات لتوفير متطلباتهم بكفاءة عالية. الشركة مستمرة في تحديث وتطوير منتجاتها بما يخدم هدف العملاء وخططهم الإنتاجية والتوزيعية على المديين القريب والبعيد».

تم إنشاء المصنع في عام 2022 على مساحة 10 آلاف متر مربع بهدف تقديم منتجات ذات جودة عالية من أطباق البيض لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية

وأكد في ختام حديثه أهمية التسويق وخدمة العملاء، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى إلى استدامة العلاقات مع العملاء الحاليين، وجذب المزيد من العملاء الجدد من خلال بناء شراكات استراتيجية، وحضور المعارض المحلية والدولية لتحسين المنتجات والخدمات باستمرار.

01 — 48 مليون طبق بيض سنويًّا فأكثر الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصنع

02 — 18 مليونًا عدد الأطباق التي تم توريدها في السوق المحلي العام الماضي

03 — 4 عدد مزارع إنتاج البيض التي تعاقد معها المصنع ومع اثنين من التجار

"أسياد" توسّع خدمات خطوطها لتعزيز الربط التجاري بين أسواق عُمان والخليج وشرق آسيا

مسقط - الدقم :

أعلنت خطوط أسياد، إحدى شركات مجموعة أسياد، عن توسعة كبرى لخدمات خطّ الشرق الأقصى السريع اعتبارًا من أغسطس 2024، عبر إضافة رحلات مجدولة كل أسبوعين تربط بين الموانئ الرئيسية في الصين والهند ومنطقة الخليج العربي، تعزيزًا للربط التجاري بين منطقة الخليج والشرق الأقصى، وترسيخًا لمكانة سلطنة عُمان كمركز مهم لتجارة الشحن وإعادة الشحن العالمية.

ويساهم تحسين خدمات الخطّ الرائد بتقديم حلول أفضل وأكثر تنافسية للشركات الباحثة عن وسيلة شحن فعّالة وموثوقة، وذلك من خلال إضافة عدد الرحلات المباشرة إلى عددٍ من الموانئ الاستراتيجية العالمية انطلاقًا من ميناء صحار في السلطنة، مما يجعل هذه الخدمة الخيار الأنسب لتقليل أوقات العبور وتسهيل حركة التجارة الدولية.

وتماشيًا مع استراتيجية التوسّع الاستباقي التي تعتمدها مجموعة أسياد، تأتي هذه الخطوة الاستراتيجية تلبيةً للطلب المتزايد على خدمات الشحن المنتظمة والموثوقة على هذا الممر التجاري الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الخدمة من مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات الآسيوية، مما يبرز الموقع الاستراتيجي للبلاد وبيئتها التجارية الجاذبة.

وتعليقًا على هذه الإضافة النوعية، قال الدكتور ابراهيم بن بخيت النظيري، الرئيس التنفيذي لأسياد للنقل البحري والحوض الجاف: "إن تطوير خدمات الشرق الأقصى السريعة من خطوط أسياد يعكس التزامنا الراسخ بربط الأسواق الرئيسية، وتعزيز تدفقات التجارة السلسة. ولا يقتصر أثر هذا التوسع الاستراتيجي على تعزيز حضورنا في الأسواق الآسيوية فحسب، بل يؤكد أيضًا على مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي حيوي في المنطقة. ونحن على يقين بأن هذه الخدمة ستفتح آفاقًا جديدة للشركات، وتسهم في النمو الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص جديدة لشركائنا وعملائنا."

د.ابراهيم النظيري: نحن على يقين بأن هذه الخدمة ستفتح آفاقًا جديدة للشركات وتسهم في النمو الاقتصاد الوطني

وبالإضافة إلى التحسين والاستغلال الأمثل بيئيًا لمسارات الشحن التي يشملها هذا التوسع، تشكّل هذه الإضافة إحدى الخطوات التي تخذها مجموعة أسياد لتنفيذ استراتيجيتها للاستدامة مع التركيز على المسؤولية البيئية، وذلك من خلال تطوير أسطولها الحديث بما يتماشى مع المعايير الدولية الصارمة للتحكم في الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة. لذا تتابع المجموعة الاستثمار بتحديث سفنها، وتطبيق الممارسات البيئية المستدامة لتقليل البصمة الكربونية لعملياتها، مما يجعلها في طليعة الشركات الإقليمية والعالمية الملتزمة بالحفاظ على البيئة البحرية.

جدير بالذكر، أن أسياد للنقل البحري تعد عنصرًا أساسيًا في خدمات النقل البحري، حيث تمتلك أسطولًا متنوعًا يضّم أكثر من 80 سفينة بسعة إجمالية تصل إلى 9 مليون طن من الحمولة السائنة، بما يضمن توفير حلول شحن عالية الجودة وفعّالة لمختلف عملائها حول العالم.

مناولة 1.7 مليون حاوية نمطية عبر ميناء صلالة

صلالة - الدقم :

سجل ميناء صلالة في النصف الأول من عام 2024م مناولة نحو 1.7 مليون حاوية نمطية، و11.6 مليون طن للبضائع العامة وحقق صافي أرباح بلغ مليونًا و570 ألف ريال عُماني.

وقال المهندس محمد بن عوفيت المعشني الرئيس التنفيذي لشؤون شركة صلالة لخدمات الموانئ "ميناء صلالة" إن الميناء يرتبط حاليًّا مع العديد من أكبر خطوط الشحن الملاحية العالمية وهناك خطط لاستقطاب المزيد من خطوط الشحن العالمية خلال الفترة القادمة. وأضاف أن الميناء يعمل حاليًّا على زيادة الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات لتصل إلى 6 ملايين حاوية نمطية سنويًّا بحلول الربع الأول من عام 2025، مؤكدًا على أهمية الموقع الجغرافي للميناء ودوره المحوري في المنطقة لإعادة التصدير والذي يربط قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وأشار إلى أن الميناء قد استقبل 10 رافعات جديدة لمناولة البضائع من السفن ليصل عدد الرافعات بالميناء حتى الآن إلى 27 رافعة .

م. محمد المعشني: الميناء يرتبط حالياً مع العديد من أكبر خطوط الشحن الملاحية العالمية بوهناك خطط لاستقطاب المزيد خلال الفترة القادمة

وأشار محمد المعشني إلى أن ميناء صلالة يقوم بدورٍ حيوي في مجال تعزيز الاقتصاد المحلي في محافظة ظفار من خلال توفير إمكانية ربط استثنائي للمستوردين والمصدرين للتجارة العالمية، وتعزز الكفاءة العالية للميناء ثقة الأعمال المحلية و تعد عاملا مشجعا للمستثمر الأجنبي للاستثمار بالمحافظة سواء في منطقة ريسوت الصناعية أم المنطقة الحرة بصلالة والمنطقة الحرة بالمزيونة.

11.6
مليون طن حجم البضائع العامة

1.570
مليون ريال عماني صافي الأرباح في النصف الأول من العام الجاري

10
رافعات جديدة لمناولة البضائع

27
رافعة إجمالي عدد الرافعات بالميناء

محمود بن سعيد العوفي

الاستثمار المبتكر: الطريق نحو اقتصاد مستدام ومتطور

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والعولمة المتنامية، أصبح الابتكار مفتاحًا لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. لم يعد الاستثمار يعتمد على تدفق رؤوس الأموال التقليدية فقط، بل تحول الاستثمار المبتكر إلى القوة الدافعة الجديدة لتعزيز النمو وزيادة التنافسية. يمثل الاستثمار المبتكر اليوم ركيزة أساسية لإيجاد فرص اقتصادية جديدة ودعم التنمية المستدامة على مستوى العالم.

تمضي سلطنة عُمان بشكل كبير في تبني الاستثمار المبتكر كوسيلة لتعزيز نموها الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها، عبر التركيز على القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة؛ حيث تمكنت عُمان من تعزيز بيئتها الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع المهم. هذا التوجه يسهم بشكل فعال في تطوير صناعات جديدة تُعزز أهداف التنمية المستدامة؛ مما يرسخ مكانة السلطنة كدولة رائدة في المنطقة قادرة على التكيف مع التغيرات العالمية ومواجهة التحديات المستقبلية.

لقد أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية نقاط جذب رئيسية للاستثمارات المبتكرة؛ حيث تقدم بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة تدعم الشركات الناشئة والمشاريع الطموحة. وتوفر هذه المناطق الحوافز والتسهيلات اللازمة لجذب الشركات التي تركز على الابتكار؛ مما يسهم في إيجاد بيئة ديناميكية تعزز التنافسية وتدفع عجلة الاقتصاد نحو آفاق جديدة.

يعد الاستثمار في التكنولوجيا وريادة الأعمال محركًا رئيسيًّا لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تحسين العمليات وتطوير منتجات وخدمات جديدة. يساهم هذا الاستثمار في توفير وظائف جديدة، خاصة في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة؛ مما يساهم في تقليص أعداد الباحثين عن عمل وتعزيز اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. علاوة على ذلك، يساعد الاستثمار المبتكر الشركات والدول على تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تقديم منتجات وخدمات متميزة تميزها عن المنافسين.

وذلك بجانب دوره في تعزيز النمو الاقتصادي؛ حيث يمارس الاستثمار المبتكر دورًا محوريًّا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تطوير حلول تكنولوجية تسهم في الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة، يتم تمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، كما أن دعم الابتكار يساهم في إيجاد فرص اقتصادية واعدة ويدفع بعجلة التنمية الشاملة.

في الختام، يمثل الاستثمار المبتكر الطريق الأمثل نحو اقتصاد مستدام ومتطور من خلال تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، ويمكن للدول والشركات تعزيز قدرتها على التنافس والازدهار في بيئة عالمية سريعة التغير؛ لذا يتطلب المستقبل مزيدًا من التركيز على تطوير بيئة استثمارية مرنة وملائمة تدعم الابتكار وتساهم في توفير فرص اقتصادية واعدة للأجيال القادمة، وهو ما تدركه سلطنة عُمان وتسعى إلى تحقيقه بفضل رؤيتها الاستراتيجية الطموحة عمان 2040، من أجل مستقبل مستدام ومزدهر.

تمضي سلطنة عُمان بشكل كبير في تبني الاستثمار المبتكر كوسيلة لتعزيز نموها الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها عبر التركيز على القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة

مدائن madayn

رؤية عُمان 2040 Oman Vision

نتقدم بثقة Moving Forward with Confidence

تمكين

مستقبل الصناعة

madayn.om

@madaynoman

بنسبة زيادة قدرها 18 %

قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة بالمزيونة تتجاوز 166 مليون ريال عماني خلال تسعة أشهر من عام 2024

المزيونة - الدقم :

تجاوزت قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة بالمزيونة 166.033 مليون ريال عماني خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بزيادة نسبتها 18% مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2023؛ حيث بلغت قيمة البضائع حينها 140.9 مليون ريال عماني.

ووفقًا للتقرير الصادر عن إدارة المنطقة الحرة، الذي خصَّت به مجلة الدقم الاقتصادية، وصلت أوزان البضائع الداخلة إلى أكثر من 162.9 ألف طن خلال الفترة المناظرة من عام 2024، محققةً ارتفاعًا بنسبة 8% مقارنةً بـ151.7 ألف طن في عام 2023.

كما أظهرت البيانات ارتفاع عدد المركبات التي دخلت المنطقة بنسبة 27%؛ حيث بلغ عددها 3529 مركبة، بقيمة إجمالية تجاوزت 15.077 مليون ريال عماني، مقارنةً بالفترة المناظرة من عام 2023، التي سجلت دخول 2775 مركبة.

يشار إلى أن حجم الاستثمارات الإجمالية في المنطقة الحرة بالمزيونة يرتفع إلى 140 مليون ريال عماني خلال النصف الأول من العام الجاري، مع وجود 185 عقد إيجار في مختلف القطاعات، منها 102 مشروع في مرحلة التشغيل.

وتعد المنطقة الحرة بالمزيونة، التي تديرها وتشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، أول منطقة حرة من نوعها في سلطنة عُمان، وتقع في أقصى الجنوب الغربي على الحدود مع الجمهورية اليمنية؛ ما يجعلها بوابة خليجية رئيسية لتجارة الترانزيت إلى اليمن ومنها إلى دول شرق إفريقيا.

وكالة ستاندرد آند بورز ترفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة

نيويورك - الدقم :

رفعت وكالة "ستاندرد آند بورز" في تقرير تصنيفها الائتماني الثاني عن سلطنة عُمان إلى "BBB-" من "BB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، نتيجة تحسن الأداء المالي للدولة، ويعد مؤشر التصنيف "BBB-" لدى وكالة ستاندرد آند بورز هو أولى درجات مؤشر الجدارة الاستثمارية عند تقييم التصنيف الائتماني ويمثل بيئة استثمارية آمنة، حيث عادت سلطنة عمان لهذه الفئة من التصنيف بعد انخفاض دام قرابة 7 سنوات (منذ عام 2017م) جراء تأثيرات الأزمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا كوفيد19-، واستغرقت سلطنة عمان سنتين ونصف من الالتزام في تطبيق الإجراءات لتستعيد هذا التصنيف.

وقالت الوكالة في تقريرها إن تحسن التصنيف الائتماني يعزى إلى استمرار إجراءات تحسين المالية العامة من خلال المبادرات والإجراءات التطويرية في الجوانب المالية والاقتصادية، وإجراءات إعادة الهيكلة الحكومية التي أسهمت في إعادة التوازن المالي بين الإيرادات والإنفاق العام كما هو مخطط له في الخطة المالية متوسطة المدى وبدء تحقيق فوائض مالية، إلى جانب التزام الحكومة بخفض الدين العام للدولة، وحوكمة الشركات الحكومية وخفض مديونيتها.

وتمكنت الحكومة نتيجة ارتفاع متوسط أسعار النفط وتحقيق النتائج الايجابية جراء الإجراءات المالية المتخذة، من تقوية المركز المالي للدولة وإتاحة المرونة للتعامل مع أي صدمات خارجية مفاجئة، وتتوقع الوكالة بأن تحقق الميزانية العامة للدولة فوائض مالية معتدلة بنسبة 1.9% خلال الفترة 2024-2027م، على افتراض أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 80 دولارا أمريكيا للبرميل خلال الفترة 2025-2027م، والذي من شأنه أن يسمح للحكومة بمواصلة خفض مستوى الدين العام وبناء الاحتياطيات المالية. كما توقعت الوكالة بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) بنحو 2% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2024-2027م، وسيؤدي ارتفاع متوسط الإنتاج النفطي حتى عام 2027م إلى استمرار تحفيز نمو القطاع غير النفطي بنحو 2% سنوياً.

أكثر من ملياري ريال عُماني فائض بالميزان التجاري لسلطنة عُمان

مسقط - الدقم :

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا بمليارين و989 مليون ريال عُماني بنهاية مايو 2024 مقارنة بفائض بلغ مليارين و986 مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2023 وفق ما بينت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وتشير الإحصاءات إلى أن قيمة الصادرات السلعية بنهاية مايو 2024 سجلت 9 مليارات و689 مليون ريال عُماني، مرتفعة بنسبة 5 بالمائة عن الفترة نفسها من العام السابق والتي سجلت وقتها 9 مليارات و224 مليون ريال عُماني، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية لسلطنة عُمان 6 مليارات و700 مليون ريال عُماني مرتفعة بنسبة 7.4 بالمائة بنهاية مايو 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والتي بلغت 6 مليارات و238 مليون ريال عُماني.

ويُعزى ارتفاع قيمة الصادرات بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز إلى 5 مليارات و937 مليون ريال عُماني وبنسبة 1.8 بالمائة عن نهاية مايو 2023 والتي بلغت 5 مليارات و833 مليون ريال عُماني.

ومن ضمن صادرات النفط والغاز بنهاية مايو 2024، بلغت قيمة صادرات سلطنة عُمان من النفط الخام 4 مليارات و297 مليون ريال عُماني، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 7.6 بالمائة عن الفترة ذاتها من العام السابق، أما قيمة صادرات النفط المصفى فقد انخفضت إلى 579 مليون ريال عُماني وبنسبة 8.7 بالمائة، كما انخفضت قيمة صادرات سلطنة عُمان من الغاز الطبيعي المسال إلى مليار و61 مليون ريال عُماني وبنسبة 12 بالمائة، مقارنة بنهاية مايو 2023.

وكشفت الإحصاءات ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 11.2 بالمائة بنهاية مايو 2024، لتبلغ 3 مليارات و45 مليون ريال عُماني، مقارنة بنهاية مايو 2023، حيث سجلت وقتها مليارين و737 مليون ريال عُماني.

وحازت المنتجات المعدنية على القيمة الأعلى من الصادرات السلعية غير النفطية، حيث بلغت قيمتها مليارًا و101 مليون ريال عُماني مرتفعة بنسبة 23.1 بالمائة عن الفترة نفسها من 2023 تليها منتجات المعادن العادية ومصنوعاتها بـ 560 مليون ريال عُماني بارتفاع بـ8.9 بالمائة، ثم منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها بقيمة صادرات بلغت 435 مليون ريال عُماني بتراجع نسبته 7 بالمائة.

وارتفعت قيمة صادرات سلطنة عُمان من البلاستيك ومنتجاته والمطاط ومنتجاته إلى 399 مليون ريال عُماني وبنسبة 13.5 بالمائة، وارتفعت صادرات الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية بنسبة 2.5 بالمائة، لتبلغ 149 مليون ريال عُماني وبلغت قيمة صادرات المنتجات الأخرى 401 مليون ريال عُماني.

وارتفعت قيمة عمليات إعادة التصدير من سلطنة عُمان إلى 707 ملايين ريال عُماني وبنسبة 8.1 بالمائة بنهاية مايو 2024، مقارنة بنهاية مايو 2023، وسجلت قيمة عمليات إعادة التصدير في منتجات معدات النقل 188 مليون ريال عُماني بانخفاض نسبته 0.5 بالمائة والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها 165 مليون ريال عُماني مرتفعة بنسبة 2 بالمائة، وفي منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والسوائل ارتفعت قيمة إعادة التصدير بـ13.7 بالمائة لتسجل 66 مليون ريال عُماني في حين سجلت إعادة تصدير المنتجات المعدنية ما قيمته 66 مليون ريال عُماني بارتفاع نسبته 56.2 بالمائة.

وانخفضت قيمة إعادة التصدير في منتجات الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية إلى 53 مليون ريال عُماني وبنسبة 14.8 بالمائة وبلغت القيمة في المنتجات الأخرى 169 مليون ريال عُماني.

وبالمقابل حازت المنتجات المعدنية على القيمة الأكبر من الواردات السلعية لسلطنة عُمان، حيث سجلت مليارًا و967 مليون ريال عُماني بنهاية مايو الماضي، مرتفعة بنسبة 13.7 بالمائة تليها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت بقيمة مليار و121 مليون ريال عُماني، مسجلة نموًّا بـ 18.5 بالمائة بنهاية مايو 2024 ثم منتجات المعادن العادية ومصنوعاتها بما قيمته 643 مليون ريال عُماني وبنسبة انخفاض 2.3 بالمائة.

وسجلت واردات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة ما قيمته 601 مليون ريال عُماني وبانخفاض 5.8 بالمائة ومعدات النقل بـ 574 مليون ريال عُماني بارتفاع 2.4 بالمائة.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية بنهاية مايو 2024 بما قيمته 395 مليون ريال عُماني، بارتفاع نسبته 15.1 بالمائة عن نهاية مايو 2023 ، وأيضا عمليات التبادل التجاري في إعادة التصدير من سلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة إعادة التصدير إليها 244 مليون ريال عُماني وأيضًا في الدول المصدرة لسلطنة عُمان بقيمة مليار و582 مليون ريال عُماني.

مصفاة الدقم

.. بوابة سلطنة عُمان نحو مستقبل أخضر ومستدام

واحدة من أكثر المصافي تقدمًا من الناحية التكنولوجية وتستخدم التقنيات لتقليل الانبعاثات وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة

خـاص - الدقم Duqm Economy :

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، تسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز دورها الريادي في هذا القطاع، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية لتصبح مركزًا عالميًّا للطاقة. وتقع مصفاة الدقم؛ المشروع المشترك بين أوكيو وشركة البترول الكويتية العالمية، في صميم هذه الرؤية؛ حيث تقود استثمارات نوعية تسهم في إحداث تحولات كبيرة في قطاع الطاقة. ويأتي التركيز على مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية تماشيًا مع رؤية عُمان 2040؛ ما يسهم بشكل ملحوظ في تحويل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى مركز صناعي ولوجستي عالمي المستوى.

عُمان تبني مستقبلها من خلال قوى اقتصادية رئيسية تحفز النمو

في سياق استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تمثل محور رؤية عُمان 2040 وترمي إلى الحد من الاعتماد على صادرات النفط، وتوفير فرص عمل مستدامة للأجيال القادمة؛ يبرز دور الاستثمار البالغ 9 مليارات دولار في مصفاة الدقم التي تصل قدرتها التكريرية إلى 230 ألف برميل يوميًّا، الذي لا يقتصر على كونه محركًا للنمو الاقتصادي في منطقة الدقم؛ إذ يسهم في دمجها في سلاسل التوريد العالمية، بل يعزز أيضًا مكانة عُمان وتنافسيتها في أسواق الطاقة العالمية. ويؤكد هذا الاستثمار قدرة السلطنة على التحول إلى قوة صناعية عالمية؛ ما يفتح الأبواب أمام الاستثمارات الدولية، ويضمن استدامة النمو الاقتصادي للمنطقة على المدى الطويل.

يوفر موقع الدقم الاستراتيجي على الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عُمان إمكانية الوصول المباشر إلى طرق الشحن الدولية الرئيسية عبر المحيط الهندي وبحر العرب؛ ما يجعل سلطنة عُمان بوابة طبيعية للأسواق السريعة النمو في آسيا وإفريقيا. ومع زيادة الطلب على المنتجات المكررة، مثل الديزل ووقود الطائرات وغاز البترول المسال في هذه المناطق، فإن مصفاة الدقم تتهيأ لممارسة دور محوري في تلبية احتياجات الطاقة العالمية.

ومن منظور اقتصادي وطني، تسهم استثمارات مصفاة الدقم في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى العديد من الفرص التي تم توفيرها للشركات المحلية من خلال عقود التوريد والخدمات. ويتجلى التزام مصفاة الدقم بتمكين الاقتصاد المحلي في إنفاق أكثر من ملياري دولار على الموردين والخدمات المحلية منذ عام 2018.

توظيف التكنولوجيا المتطورة لتحقيق التميز التشغيلي

تُعد مصفاة الدقم إنجازًا استراتيجيًّا بالغ الأهمية؛ فهي تمثل قوة دافعة للتنمية الصناعية في سلطنة عُمان، ونموذجًا رائدًا للنمو الصناعي المستدام، وهي واحدة من أكثر المصافي تقدمًا من الناحية التكنولوجية في المنطقة؛ حيث تقوم بتكرير النفط الخام وتحويله إلى منتجات قيِّمة، مثل النافثا والكبريت، مع دمج تقنيات حديثة لتقليل الانبعاثات وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة.

ويتجلى التزام مصفاة الدقم بالابتكار التكنولوجي من خلال اعتماد نظام

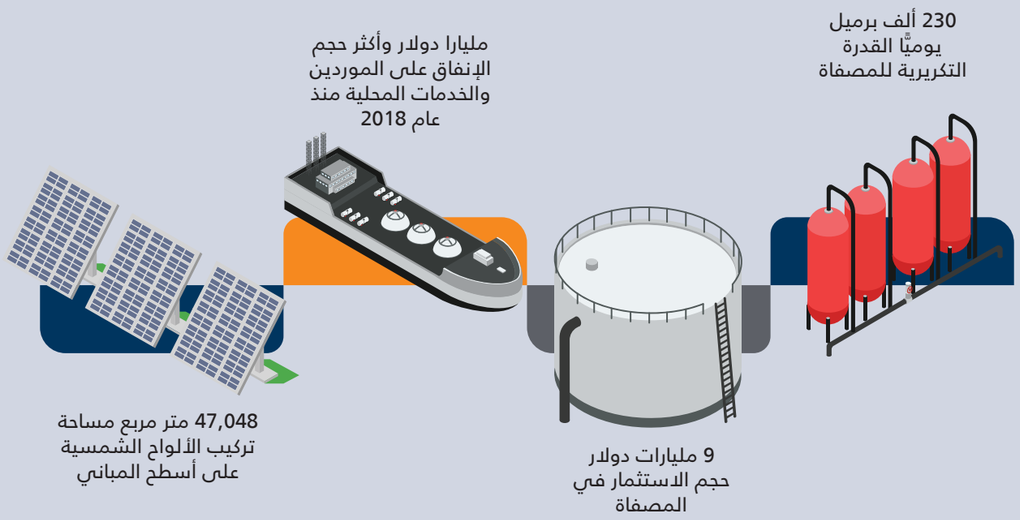

المخزون الرقمي وأداة التخطيط المتكامل للأعمال (IBP) من ساب (SAP)؛ ما أدى إلى تحسين إدارة مخزون المواد الخاصة بالصيانة والإصلاح والتشغيل (MRO). وباستخدامها هذه الأدوات المتقدمة، تمكنت المصفاة من تعزيز دقة التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمخزون، وتحسين الإدارة الاستراتيجية له، وهو ما ساهم بشكل كبير في رفع كفاءة العمليات التشغيلية.

كما تدعم أنظمة الأتمتة، بما تشمله من أنظمة التحكم الموزع وأنظمة مكافحة الحريق والغاز وأنظمة وحدات التحكم في موقد الشعلة، التميز التشغيلي في مصفاة الدقم، من خلال تعزيز سلامة المصفاة وسلامة العمليات. وتستخدم المصفاة أيضًا تطبيقات ساب (SAP) للتصنيع الذكي والنمذجة التنبؤية؛ ما يساعد على تبسيط العمليات مع الحفاظ على معايير عالية من السلامة والامتثال البيئي.

وتستثمر الشركة أيضًا في التحول الرقمي من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والصيانة التنبؤية لتحسين الأداء وتقليل فترات التوقف. هذه التقنيات تُمكِّن المصفاة، بجانب تصميمها المتقدم، من تحقيق كفاءة تشغيلية عالية مع الالتزام بأعلى معايير السلامة وحماية البيئة.

وتماشيًا مع الأهداف الأوسع لسلطنة عُمان لتنويع مصادر الطاقة، تدرس مصفاة الدقم إنتاج الهيدروجين الأخضر؛ ما يمنح الدقم الريادة في تقديم حلول الطاقة النظيفة المستقبلية. ولا يقف تركيز مصفاة الدقم على التكنولوجيا المتقدمة عند تعزيز الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يتماشى أيضًا مع التزام عُمان بتقليل بصمتها الكربونية وقيادة التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة؛ إذ تستخدم مجموعة من التقنيات المتقدمة تهدف إلى تعزيز الاستدامة وتقليل الأثر البيئي؛ من أبرزها دمج الطاقة الشمسية في عمليات المصفاة؛ حيث تم تركيب الألواح الشمسية على مساحة 47,048 متر مربع من أسطح المباني، بالإضافة إلى 295 عمود إنارة مستقل؛ ما أدى إلى توليد 3.541 جيجاوات ساعة من الطاقة منذ يناير 2023. وللحد من انبعاثات غازات الدفيئة، تعتمد المصفاة خطة لتقليل الحرق، ونظام استعادة الغازات المحترقة، الذي يستعيد الغازات التي كانت تُحرَق عادةً أثناء العمليات.

إضافةً إلى ذلك، أنشأت مصفاة الدقم محطة متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي (WWTP) تشمل مراحل معالجة أولية وثانوية وثالثية؛ ما يتيح للمصفاة إعادة تدوير المياه المستخدمة، وتصريف المياه المعالجة بأمان ووفق أعلى المعايير البيئية، كما تتبنى الشركة استراتيجية لتعويض التنوع البيولوجي؛ حيث تحافظ على 571 هكتارًا من الأراضي بهدف حماية النظم البيئية المحلية وضمان استدامتها.

ما وراء الأرباح: إحداث موجات من الازدهار لمصلحة الأفراد والمجتمعات المحلية

إن وجود مصفاة الدقم في الدقم لا يحول مشهد الطاقة في المنطقة فحسب، بل يسهم أيضًا في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية جمَّة. ومن المتوقع أن تساهم عمليات المصفاة في توفير آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة؛ ما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المحلية وتطوير المهارات. بالإضافة إلى ذلك، يضمن التزام مصفاة الدقم بممارسات القيمة المحلية المضافة أن يأتي جزء كبير من مشترياتها من الموردين العُمانيين؛ ما يشجع الشركات المحلية ويعزز الاقتصاد الوطني.

هذا وتمارس مصفاة الدقم دورًا فعَّالًا في مشاريع الاستثمار الاجتماعي؛ حيث خصصت أكثر من 5.4 مليون دولار لدعم مبادرات متنوعة تهدف إلى تحسين مجالات التعليم والرعاية الصحية وحماية البيئة. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية أوسع تتماشى مع أهداف سلطنة عُمان لتعزيز النمو الشامل والارتقاء بجودة الحياة للمواطنين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، المساهمات التي تقدمها مصفاة الدقم في تطوير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في محافظة الوسطى؛ ما يسهم بشكل مباشر في تحسين رفاهية المجتمعات المحلية.

عُمان ترسم مسارًا جريئًا نحو الريادة العالمية في سوق الطاقة

تُجسد استثمارات مصفاة الدقم الرؤية الطموحة لعُمان نحو التحول إلى مركز عالمي للطاقة؛ فمن خلال دمج التكنولوجيا المتطورة مع شراكاتها الدولية والتزامها الراسخ بالاستدامة، تسهم المصفاة في تعزيز النمو الاقتصادي للمنطقة، وتضع عُمان في طليعة التحول العالمي في قطاع الطاقة. ولا تقتصر إنجازات الشركة على إعادة تشكيل المشهد الصناعي في الدقم، بل تمتد لتوفير فرص غير مسبوقة للشركات والمجتمعات المحلية؛ ما يدعم الأسس الاقتصادية المستدامة للبلاد، ويمهد الطريق لازدهار طويل الأمد.

ومع مضي عُمان قدمًا نحو تحقيق رؤيتها لعام 2040، تظل مصفاة الدقم ركيزة أساسية في هذا التحول، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي وقدراتها الابتكارية لتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية. بفضل هذه الجهود، تمضي عُمان بخطى واثقة نحو ترسيخ مكانتها كقوة فاعلة ومؤثرة في سوق الطاقة العالمي، مؤكدةً أن الاستدامة والنمو الاقتصادي ليسا مجرد مسارين منفصلين، بل يمكن دمجهما بسلاسة لتحقيق مستقبل زاهر ومستدام يضع عُمان في طليعة التحول العالمي.

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والفرص الواعدة في توطين الصناعات التحويلية

د. رجب بن علي العويسي
خبير الدراسات الاجتماعية والتعليمية – مجلس الدولة

تمثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وجهة اقتصادية واعدة لسلطنة عمان؛ نظرًا إلى موقعها الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي على طريق التجارة العالمي؛ لذلك شهدت في السنوات الأخيرة تحولات تنموية واسعة وبنية أساسية مستديمة في سبيل بناء منظومة اقتصادية وطنية أكثر كفاءةً واستدامةً وإنتاجيةً واحتواءً، وقدرةً على استيعاب متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد.

ومنذ تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم مقاليد الحكم في البلاد في الحادي عشر من يناير 2020، شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أهم حدثين تنمويين؛ حيث الافتتاح الرسمي لميناء الدقم في الرابع من فبراير من عام 2022، الذي يعد من أهم وأكبر الموانئ الاستراتيجية التجارية واللوجستية في الشرق الأوسط على خطوط التجارة العالمية، وفي الشهر نفسه، وبعد مرور عامين من تاريخه؛ أي في السابع من فبراير من عام 2024، شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم افتتاح مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وبحضور صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة الذي قام بزيارة دولة حينها إلى سلطنة عمان؛ حيث يأتي افتتاح هذه المصفاة، باعتبارها أكبر مشروع استثماري بين سلطنة عمان ودولة الكويت الشقيقة، حدثًا اقتصاديًّا كبيرًا، وتظاهرةً اقتصاديةً عالميةً، فتحت أبواب الاستثمار الخارجي لسلطنة عمان؛ فالميناء من أهم وأكبر الموانئ الاستراتيجية التجارية واللوجستية على خطوط التجارة العالمية في المنطقة الاقتصادية بالدقم، وهو بموقعه الفريد الذي يتميز به في خط التجارة العالمية واتصاله بموانئ العالم المختلفة يمثل أكبر وجهة اقتصادية عالمية في الشرق الأوسط، ويضع السلطنة أمام استثمارات اقتصادية كبرى ستنعكس إيجابًا على تحقيق أولويات السلطنة في التنويع الاقتصادي، في ظل حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة، في حين جاء افتتاح مصفاة الدقم تتويجًا لعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري واللوجستي بين سلطنة عمان ودول الكويت، لتشكل مدخلًا استراتيجيًّا وحافزًا كبيرًا نحو تنفيذ مجموعة متنوعة من المشروعات والصناعات التحويلية القائمة على الاستثمار النوعي لمنتجات المصفاة في الصناعات التحويلية، وبما تسهم به في تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية، وإضفاء قيمة مضافة عالية للنفط الخام؛ إذ من شأن هذه المشروعات العملاقة أن تعزز من حضور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الخريطة الاقتصادية والاستثمارية العالمية لسلطنة عمان، وأن تعظم القيمة التنافسية المضافة للمنطقة الاقتصادية بالدقم لتسهم بدورها الفاعل في تعزيز الاستثمارات الأجنبية، وتمكين سلطنة عمان من توطين الصناعات التحويلية والبتروكيماوية والأنشطة اللوجستية، وتعزيز جهود سلطنة عمان نحو المضي في طريقها للوصول إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050، والإجراءات الوطنية الساعية نحو جعل سلطنة عمان مركزًا إقليميًّا تنافسيًّا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وهو أمر سيكون له مردوده الاقتصادي، خاصةً في ظل حجم الموارد التي تضخها الدولة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بغية جاهزيتها، من حيث البنية الأساسية والخدمات والمرافق وإنشاء الطرق والمطار والحوض الجاف وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه وغيرها؛ لضمان التهيئة المناسبة للاستثمارات ووصولها إلى درجة عالية من الأمان الاقتصادي والتكامل في الخدمات المساندة.

وعليه، تعول سلطنة عمان على المنطقة الاقتصادية بالدقم بدرجة كبيرة في تحقيق التحول الشامل وبناء منظومة اقتصادية ذات كفاءة، تستوعب التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع الصناعات التحويلية، وتنظر إلى ميناء الدقم والحوض الجاف ومصفاة الدقم والمنطقة الاقتصادية بالدقم بكل تفاصيلها التي باتت تستوعب الاستثمارات العالمية وتحتوي العديد من الشركات العالمية والمنشآت الخاصة المتخصصة، على أنها بوابة المستقبل لتعزيز الاستثمارات، وخلق فرص عمل للشباب العماني، والتنويع الاقتصادي، مستفيدةً من الموقع الجيوسياسي، وما تحظى به سلطنة عمان من تقدير العالم لسياستها الداخلية والخارجية القائمة على أنسنة التنمية وإنسانية الموارد، وتعظيم قيم السلام والتنمية والتعاون الدولي في ظل مبادئ الحق والعدل والمساواة، وفي ظل الفرص الاقتصادية والصناعات التحويلية التي تقدمها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ممثلةً في الحوض الجاف وميناء الدقم ومصفاة الدقم؛ كونها فرصًا نجاح كبرى في نشوء سوق نشط للصناعات التحويلية وإعادة إنتاجها؛ ليس لكونها الركيزة الأساسية لاقتصاد مستدام ومتنوع ويتكيف مع احتياجات الإنسان وأولوياته، ويعزز من فرص التنويع في الاقتصاد الوطني فقط، بل لما يقدمه من أمن اقتصادي يظهر في وجود مجتمع صناعي يعتمد على نفسه ويستفيد من موارده ويشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في هذا النوع من الصناعات وإعادة تدويرها وإنتاجها بشكل يضمن تحقيق قيمة مضافة تظهر في جودة المنتج؛ ما سيوفر فرص نجاح كبرى في نشوء سوق نشط للصناعات التحويلية وإعادة إنتاجها، وتعظيم مسار توجيه عوائد الاستثمار في القطاع الصناعي في تعزيز الصناعات التحويلية، وتقديم الحوافز والممكنات والامتيازات؛ الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب الشباب العماني من مخرجات الدبلوم العام، ناهيك عن أن الاهتمام بالصناعة التحويلية سوف يعزز فرص التركيز على المهارات النامعة التي يحتاجها سوق العمل عامةً والمصانع خاصةً، إذا ما علمنا بأن ما يزيد عن 70% من مدخلات المصانع بحاجة إلى الكادر البشري المعزز بالمهارات أكثر من المؤهلات، ومن ثم يتقاسم هذا التوجه مع ما تطرحه رؤية عمان 2040 في تعزيز التنويع الاقتصادي وإعطاء الصناعات التحويلية حضورًا أكبر في هيكلة الاقتصاد الوطني؛ فإن الآمال معقودة على أن تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحولات جذرية في عملية التوسع والانتشار، أو في احتضانها مجمعات صناعية عملاقة، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة نموذجية، تلتزم أفضل المعايير والآليات، وأدق الممارسات في عمليات الإنتاج.

واستشعارًا لهذا الأمر، خطت سلطنة عمان في سبيل تحقيق ذلك خطوات نوعية متزنة، سعت خلالها لتوجيه الأنظار إلى الفرص الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، واستقطاب الاستثمارات العالمية؛ حيث إن قيمة الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال عام 2023 تجاوزت 3.8 مليار ريال عُماني، وبلغ إجمالي حجم الاستثمار خلال عام 2023 نحو 3.5 مليار ريال عماني. ويعزى ذلك إلى افتتاح عدد من المشروعات الكبرى في المنطقة.

وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان في عام 2022 (27,134.9) مليون ريال عماني، حاز منه النفط والغاز على (15,320.7) مليون ريال عماني، يليه الوساطة المالية (5,558.9) ثم الصناعات التحويلية (2,373.4)، غير أن تعزيز الاستثمارات الأجنبية، رغم أهميته الكبرى، يكمن في تنشيط الحركة الاقتصادية ودخول الأموال إلى سلطنة عمان، بما تطرحه من مشروعات استراتيجية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كمشروعات الطاقة النظيفة وإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا والمصافي والصناعات البتروكيماوية والأنشطة التجارية والسياحية واللوجستية والصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات السمكية، بالإضافة إلى قطاع الصناعات الخضراء، وافتتاح المشاريع ذات الشراكة الاستراتيجية مع مختلف دول العالم، وهو ما أضاف بدوره إلى مسار التنويع الاقتصادي فرص نجاح يمكن أن تسهم على مر الوقت في صناعة الفارق، لكنه ليس غاية في حد ذاته، ولا ينبغي أن يكون كذلك؛ لأنه ببساطة لا يضمن المحافظة على نتائج هذه الاستثمار لسلطنة عمان، واستمراره يعتمد على طبيعة السوق والتحولات الاقتصادية والسياسية وغيرها. ومن ثم فإن الحكومة تتجه نحو الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية في سبيل الخروج من عباءة النفط ومساهمة أكبر للأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي؛ فإن المؤشرات الإيجابية في ارتفاع معدل القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنهاية الربع الثالث من عام 2022 نتيجةً لارتفاع القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنحو 65.6% – حيث بلغت نسبة الناتج المحلي للأنشطة الصناعية حتى نهاية 2022 ما يصل إلى 19.40%، وشكلت الصناعات التحويلية ما نسبته 48.3% من إجمالي الناتج الصناعي – مؤشرات مهمة في تعزيز الصناعات التحويلية، بل التوجه نحو توطين الصناعات التحويلية كخيار استراتيجي، باعتبار ذلك غايةً يجب أن تُدرَك، ومسارًا وطنيًّا يجب أن يحظى بأولوية الاهتمام؛ فالصناعة تمثل عمود أي اقتصاد يسعى إلى الاستدامة، وركيزة أساسية في احتواء الموارد البشرية والمادية وتعظيم قيمتها المضافة، واستشعار ما يمكن أن يسهم به اقتصاد المصانع في تحريك المسار الاقتصادي وإعادة إنتاجه عبر ما تثيره من فرص التجدد في الكفاءة الوطنية ومهاراتها والتنوع في الخيارات والبدائل المطروحة، وضمان التكيف مع احتياجات المواطن العماني وأولوياته من احتواءٍ للتحديات الناتجة عن ضعف كفاءة سوق العمل المحلي، واستيعابه مخرجات التعليم، واحتواء الباحثين عن عمل، والحد من تسريح العمانيين من القطاع الخاص.

أخيرًا، فإن ما أفصحت عنه المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من نمو بعض النماذج لتوطين الصناعة – مثل مصنع كروة للسيارات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي يعد نقلة نوعية في الاتجاه الصحيح نحو توطين الصناعة العمانية وتعزيز القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سلطنة عمان عبر تطوير مجموعة الصناعات المرتبطة بقطاع النقل والخدمات المصاحبة له، وما يمكن أن يحققه ذلك من فرص جلب التقنيات المتقدمة التي تساعد على تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة، وتوطين صناعة مختلف الحافلات، الذي سيوفر فرص نجاح كبرى في الاهتمام بتوطين الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة وإعادة إنتاجها في سلطنة عمان، لتغطية الطلب عليها من السوق المحلية والسوق العالمية على حد سواء في ظل ارتباطها بشراكات إقليمية ودولية – يضمن تحقيق استدامة وتنوع في العائد الاستثماري؛ فإن بيئة الأعمال المؤهلة التي تتميز بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في بنيتها التنظيمية والأساسية والهيكلية والإنشائية، نموذج لصورة مستقبلية مشرقة وواعدة لتوطين الصناعة العمانية، في ظل ما تحظى به من إدارة مؤسسية ذكية متكاملة، تتسع عناصر الإنتاج فيها وتتنوع، بحجم تنوع وتعدد مجالات الاستثمار في هذه الصناعات، وحضور قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رسم خريطتها الإنتاجية، وضمان تحقيق مستويات عليا من التوازن في الأنشطة الاقتصادية والتجارية نوعًا وكمًّا، بحيث تتعامل مع حجم الاحتياج المجتمعي من الصناعات التحويلية والأنشطة النوعية المتخصصة ذات الصلة، في ظل ما تضمه من منشآت متكاملة، ومراكز تطوير إداري وفني وصناعي وتخصصي وبحثي، ومعامل إنتاج وتجارب، وأنظمة اتصال ومعلومات، وتقنيات حديثة، ودعم معلوماتي وأمني، ورفع لدرجة الحس الأمني والحالات الطارئة، ومراكز دراسات استراتيجية مسحية، ومراكز علمية صناعية وبحثية، ومختبرات داعمة لدراسة متطلبات السوق، أو باحتضانها مجمعات صناعية عملاقة، وشراكات استراتيجية حول العالم تلتزم بأفضل الممارسات والمعايير في إدارة سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج.

إن بيئة الأعمال المؤهلة التي تتميز بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في بنيتها التنظيمية والأساسية والهيكلية والإنشائية نموذج لصورة مستقبلية مشرقة وواعدة لتوطين الصناعة العمانية

الآمال معقودة على أن تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحولات جذرية في عملية التوسع والانتشار أو في احتضانها مجمعات صناعية عملاقة، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة نموذجية، تلتزم بأفضل المعايير والآليات وأدق الممارسات في عمليات الإنتاج

oman
OASIS
sifr
Sodium Free
Drinking Water

TOLL FREE 800 71 222
9275 5522

OmanOasisOfficial OmanOasis OmanOasisWater

OASIS WATER COMPANY SAOC
P.O.Box: 87, Rusayl 124, Sultanate of Oman.

International Product Quality Certifications NSF IBWA

الرقم المجاني ٨٠٠٧١٢٢٢
٩٢٧٥٥٥٢٢

OmanOasisOfficial OmanOasis OmanOasisWater

شركة مياه الواحة ش م ع م،
ص.ب ٨٧، الرسيل ١٢٤، سلطنة عمان.

شهادات دولية لجودة المنتج NSF IBWA

الصناعات التحويلية الأعلى نموًا بين قطاعات التنويع الاقتصادي بسلطنة عُمان

مسقط - الدقم :

أوضحت وزارة الاقتصاد أن أداء قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع الأول من العام الجاري الاعلى نموا بين القطاعات الرئيسية المستهدفة كركائز لدعم التنويع الاقتصادي خلال الخطة الخمسية العاشرة 2021-2025 وذلك من حيث نسب النمو المحققة في القطاع وحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشارت الوزارة إلى أن القطاع سجل نموا حقيقيا بنسبة 9.2 بالمائة مقارنة مع تراجع بنسبة 2.2 بالمائة خلال الربع الأول من 2023 حيث ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى 10 بالمائة بالأسعار الثابتة و10.5 بالمائة بالأسعار الجارية.

وقال الدكتور سالم بن عبد الله آل الشيخ المتحدث الرسمي بوزارة الاقتصاد أن أداء قطاع الصناعات التحويلية جاء مدعوما بتقدم جهود وبرامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي التي عززت أداء القطاعات الصناعية وأسهمت في التحسن المتواصل في تنافسيتها وارتفاع حجم الصادرات الصناعية، ونمو الاستثمارات في المناطق الصناعية والحرة والخاصة، فضلا عن دخول مشروعات استراتيجية صناعية جديدة حيز التشغيل من أهمها مصفاة الدقم.

وأضاف أن بيانات نمو الناتج المحلي تعكس ثمار هذه التطورات من خلال معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها كافة أنشطة الصناعات التحويلية، وهي صناعة المنتجات النفطية المكررة وصناعة المواد الكيميائية الأساسية والصناعات التحويلية الأخرى بنسب نمو 67.6 بالمائة و6.4 بالمائة و6.3 بالمائة على التوالي خلال الربع الأول.

وأرجع الدكتور سالم آل الشيخ عوامل النمو القوي لقطاع الصناعات التحويلية بمعدل 9.2 بالمائة إلى الاستثمارات الكبيرة في المشاريع الصناعية تم ضخها في إنشاء مصانع جديدة وتوسيع المصانع القائمة، مما عزز القدرات الإنتاجية للقطاع وتحسن الطلب المحلي والخارجي نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية العمانية في الأسواق المحلية والصادرات وتطوير البنية الأساسية الصناعية من خلال الاستثمارات الحكومية التي ضخت من أجل تحسين البنية الأساسية كالطرق والكهرباء والموانئ والتي عززت قدرات القطاع الصناعي .

كما أرجع ذلك إلى الحوافز والتسهيلات للمستثمرين عبر تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للمستثمرين شجعت على زيادة الاستثمارات الصناعية و تحسن الإنتاجية والكفاءة من خلال تبني الصناعات التحويلية لتقنيات حديثة وبرامج تحسين العمليات الإنتاجية و رفع الإنتاجية والكفاءة والاستقرار الأمني والاقتصادي في سلطنة عُمان؛ حيث إن الاستقرار على الصعيدين الأمني والاقتصادي الذي عزز من بيئة الأعمال وثقة المستثمرين.

وكالة موديز تُعدل النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان إلى «إيجابية»

مسقط - الدقم :

عدّلت وكالة موديز، في تقريرها الصادر اليوم، نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من نظرة مستقرة إلى نظرة إيجابية، مع تأكيد التصنيف الائتماني عند«Ba1». وعزت الوكالةُ هذا التحسُّنَ إلى استمرار تراجع مستويات الدين العام، وتحسُّن إيرادات النفط، مشيرةً إلى أن التزام حكومة سلطنة عُمان باستراتيجية إدارة الدين العام أدى إلى تقليل مخاطر الديون الخارجية، وتعزيز قوة المركز المالي للدولة، وتحقيق نتائج إيجابية ومستويات مستقرة في الاحتياطيات الأجنبية.

وأشارت الوكالة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة سلطنة عُمان عززت قدرتها على مواجهة الصدمات، مثل: تقلبات أسعار الطاقة، وارتفاع نسب الفائدة وغيرهما من المتغيرات. وقالت الوكالةُ إنَّ سلطنة عُمان تمكّنت من خفض الدين العام إلى نحو 36.5% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023م؛ حيث بلغت الديون الخارجية منها نحو 24% مقارنةً بما كانت عليه في عام 2020م؛ حين بلغت أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وأشار تقرير الوكالة إلى انخفاض معدل إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر يوليو الماضي إلى نحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضحت الوكالة أنَّ هناك عددًا من المخاطر المالية والاقتصادية والنقدية التي تحيط بالتصنيف الائتماني، من بينها تذبذب أسعار النفط والغاز العالمية المتأثرة بآفاق النمو الاقتصادي العالمي، التي يمكن أن تؤثر في قدرة سلطنة عُمان على تحسين مؤشراتها.

من جانب آخر، أكدت الوكالة أنَّ التحسن في التصنيف الائتماني قد يتأتى من خلال استمرار الإجراءات الحكومية في إدارة الالتزامات المالية وخفض مستويات الدين العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية والتوجُّه نحو إيرادات الطاقة النظيفة، وزيادة قدرة الحكومة على التصدي للتقلبات المالية عبر تقوية المركز المالي للدولة والاحتياطيات النقدية الأجنبية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ميناء صحار والمنطقة الحرة

20 عاما من مد جسور التجارة وصناعة الفرص

صحـــار - الدقم :

شهد ميناء صحار والمنطقة الحرة على مدى عشرون عاما العديد الإنجازات المبهرة، فقد استطاع أن يحقق تحولات نوعية طوال مسيرة نموه الاقتصادي عبر توظيفه للتقنية وأحدث طرق الابتكار. إن ميناء صحار والمنطقة الحرة قصة نجاح ملهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي والاستدامة، وتعد إسهاماته بوصلة مهمة في سبل تحديد معايير إدارة الموانيء والطرق، كما عزز من مكان سلطنة عمان كموقع جغرافي مهم في التجارة الدولية وتقديم الخدمات اللوجستية، وأصبحت المؤسسة اليوم بفضل التقدم بخطوات ثابتة أحد مرتكزات البلاد في رفع قدرته التنافسية العالمية.

ساهمت الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة "أسياد" وميناء روتردام في ترسيخ كيان ميناء صحار والمنطقة الحرة كمنشأة عالمية تتميز بأساليبها التشغيلية ونموذجها المبتكر

يتميز ميناء صحار بخلوه من الازدحام البحري والتعقيدات الجيوسياسية، مستفيدا من موقعه على بحر عمان والميزة الجغرافية

بوابة استراتيجية للأسواق العالمية

يتميز ميناء صحار والمنطقة الحرة بموقعه الاستراتيجي بالقرب من مدخل مضيق هرمز الحيوي، الذي يعد بوابة أساسية للوصول إلى الأسواق العالمية الرئيسية، ويتميز ميناء صحار بخلوه من الازدحام البحري والتعقيدات الجيوسياسية، مستفيدا من موقعه على بحر عمان والميزة الجغرافية التي تتميز به سلطنة عمان كحلقة وصل بين الشرق والغرب، مما يسهل من عملية التكامل والاندماج مع سلاسل التوريد العالمية.

إن شبكة التواصل العالمي بمختلف وسائله هي حجر الزاوية في تميز ميناء صحار والمنطقة الحرة، إذ يعمل الميناء كحلقة وصل حيوية مع الوجهات التجارية البحرية، جنبا إلى جنب مع الخطوط الجوية عبر مطاري صحار ومسقط الدولي، كما أن الربط الاستراتيجي مع الطريق البري لدى المملكة العربية السعودية يعزز من الكفاءة اللوجستية للميناء، أضف إلى ذلك التعاون الاستراتيجي مع دولة الإمارات العربية المتحدة لربط ميناء صحار والمنطقة الحرة مع شبكة مشروع حفيت للقطار بتكلفة تصل إلى 3 مليار دولار أمريكي، إن شبكة التواصل بمختلف وسائل النقل تساهم في رفع القدرة التنافسية العالمية للميناء والمنطقة الحرة.

نمو اقتصادي وجذب استثمارات

استطاع ميناء صحار والمنطقة الحرة على مدى العقدين الماضيين من استقطاب استثمارات نوعية بقيمة 29 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يؤكد مكانته الراسخة وجاذبيته كوجهة رئيسية للتجارة العالمية، وفي النصف الأول من العام الحالي 2024

تمكن ميناء صحار والمنطقة الحرة من جذب استثمارات جديدة بقيمة 3.4 مليار دولار أمريكي. إن استمرار التدفق الهائل لرأس المال يعكس ثقة المستثمرين ونجاح مشاريعهم ويساهم في الآن ذاته في تحقيق النمو الاقتصادي ، أصبح ميناء صحار والمنطقة الحرة اليوم أحد محركات النمو عبر مساهمته الفاعلة بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان.

يقدم ميناء صحار والمنطقة الحرة حزمة من المزايا والحوافز الاستراتيجية المصممة لجذب الشركات المهتمة بالتوسع والاستفادة من الأسواق الناشئة. تستفيد الشركات من اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها سلطنة عمان مع الولايات المتحدة وسنغافورة، والتي تقدم معاملة تفضيلية وتبسط عبور البضائع، كما تسمح المنطقة الحرة بالتملك الأجنبي بنسبة 100%، وتقدم إعفاءات ضريبية للشركات، وإعفاءات من رسوم الاستيراد وإعادة التصدير، مما يخلق بيئة محفزة لنمو الأعمال وجاذبة للاستثمار.

إن الحركة التجارية الحيوية التي خلقها ميناء صحار والمنطقة الحرة ساهم في إيجاد فرص وظيفية تصل إلى ما يقارب 36 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وتساهم في الآن ذاته في دعم المجتمع المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي.

تعاون وريادة في التنمية

إن قصة نجاح ميناء صحار تستند إلى التعاون الاستراتيجي والنهج الاستشرافي لمستقبل التنمية، حيث ساهمت الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة "أسياد" وميناء روتردام في ترسيخ كيان ميناء صحار والمنطقة الحرة كمنشأة عالمية تتميز بأساليبها التشغيلية ونموذجها المبتكر، كما أدى هذا التحالف التجاري الوثيق إلى نقل أفضل الممارسات العالمية والحفاظ على الريادة في استخدام أحدث التقنيات وتحقيق الاستدامة.

ولقد شهد ميناء صحار والمنطقة الحرة تنفيذ عدد من المبادرات التي أوجدت شراكة تجارية فعالة من أهمها مشروع إنشاء أول مصنع لإنتاج البولي سيليكون مع شركة "يونايتد سولار بوليسيليكون" والذي يعد الأول من نوعه بهذا الحجم في منطقة

ميناء صحار والمنطقة الحرة قصة نجاح ملهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي والاستدامة

إنشاء أول مركز للتزود بالغاز الطبيعي المسال في المنطقة ويعتمد بالكامل على الطاقة الشمسية، ويتماشى هذا المشروع الطموح مع أهداف رؤية عمان 2040

الشرق الأوسط، ولقد وضع المشروع سلطنة عمان في مقدمة الدول الرائدة في مجال التصنيع المتقدم والتقنيات الخضراء.

كما يعد مشروع "مرسى الغاز الطبيعي المسال" من المشاريع المهمة والذي تأسس عبر تعاون مشترك بين مجموعة "أوكيو" وشركة "توتال للطاقة" بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي، إذ يهدف المشروع إلى إنشاء أول مركز للتزود بالغاز الطبيعي المسال في المنطقة ويعتمد بالكامل على الطاقة الشمسية، ويتماشى هذا المشروع الطموح مع أهداف رؤية عمان 2040 الرامية إلى تحقيق الحياد الكربوني، كما يعزز دور ميناء صحار والمنطقة الحرة في خلق بيئة اقتصادية مستدامة ومبتكرة.

كما أطلق ميناء صحار والمنطقة الحرة بالتعاون مع كبار الصناعيين المستأجرين فيها "تحالف صحار صافي الانبعاثات الصفري" للحد من الانبعاثات الصفرية، والذي يعكس التزام ميناء صحار والمنطقة الحرة بتبني تقنيات مبتكرة والحفاظ على البيئة، ويسعى التحالف إلى تبني مبادرات تساعد في تقليل الانبعاثات وتعزز من مشاريع الطاقة المتجددة، وتتمثل المبادرات في دمج الطاقة الشمسية وتطبيق الممارسات الاقتصادية الدائرية واستخدام الهيدروجين النظيف، وذلك من أجل أن يصبح ميناء صحار والمنطقة الحرة من المؤسسات المستدامة في عمليات تشغيل الموانيء.

مشاركة مجتمعية

حرص ميناء صحار والمنطقة الحرة منذ التأسيس على إرساء مبادىء الشراكة المجتمعية وتنمية الكوادر البشرية، وذلك من منطلق الإيمان بأن نجاح المؤسسة لا يتحقق دون المساهمة المباشرة في تطوير وازدهار المجتمعات المحلية المحيطة بها، فقد أطلق ميناء صحار والمنطقة الحرة على مدى العقدين الماضيين عدد من البرامج التي تعمل على تمكين الأفراد ورعاية الجيل القادم من المواهب.

يعد برنامج "مسير" من البرامج الملهمة والتي تعكس هذا الالتزام المؤسسي، إذ يوفر البرنامج ورش عمل تفاعلية وتجارب عملية تزود الطلبة بالمهارات الأساسية للنجاح في سوق عمل تنافسي، ولقد شارك في البرنامج في الدورة الحالية لعام 2024 أكثر من 400 طالب من ولايتي لوى وصحار، ولقد سعى البرنامج على إكساب المشاركين عدد من المهارات المهنية والرقمية لتعزز من فرصهم في الحصول على الوظائف في المستقبل.

نحو مستقبل واعد

يواصل ميناء صحار والمنطقة الحرة مسيرته نحو النمو والابتكار مستندا إلى ما تحقق خلال العقدين الماضيين، وأولى الملامح التي نشق من خلالها طريقنا إلى المستقبل هو بدء المرحلة الثانية من المنطقة الحرة والتي تضم 345 هكتارًا من الأراضي الإضافية القابلة للتأجير، وهناك تفاؤل مدروس في نجاح المرحلة الثانية إذ يوجد التزام مسبق باستئجار 50% من الأراضي في في المرحلة الثانية، إن هذا التوسع والطلب المتزايد يعكس رؤية استراتيجية لتطوير القطاعين اللوجستي والصناعي في سلطنة عمان، ومواكبة للأولويات الوطنية التي تنشدها البلاد سيركز ميناء صحار والمنطقة الحرة على مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية الحديثة وتقديم مبادرات الاستدامة والحوافز الاستثمارية لتعزيز التنافسية وجذب الشركات العالمية.

تطبيق المعايير الدولية للصحة والسلامة المهنية يعزز من تنافسية المنتجات العمانية في الأسواق العالمية

خـــاص - الدقم :

خلال النصف الأول من العام الجاري 2024، قامت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مـدائـن" بتنفيذ 3882 زيارة تفتيشية دورية لجميع المنشآت الصناعية للتأكد من التزامها بمعايير الصحة والسلامة المهنية، مسجلةً بذلك زيادة بنسبة 30.6% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، التي شهدت 2972 زيارة. وتأتي هذه الجهود في إطار حرص "مدائن" على تعزيز التنمية الصناعية في سلطنة عمان، حيث لا تقتصر جهودها على توفير البنية الأساسية اللازمة للمنشآت الصناعية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تبني مبادرات مبتكرة لتعزيز بيئة عمل آمنة ومستدامة، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتتمحور جهود "مدائن" حول تعزيز معايير الصحة والسلامة المهنية في المدن الصناعية التي تشرف عليها، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وكشف المهندس باسم بن بيربخش بن حسين الزدجالي، مدير دائرة التفتيش والرقابة والسلامة المهنية بالمؤسسة العامة للمناطق الصناعية - مدائن، عن دراسة أجريت وتم تصنيف الحوادث التي وقعت في المدن الصناعية، حيث شكلت الحرائق نسبة 43% من الحوادث، في حين بلغت نسبة حوادث التصادم داخل المنشآت 16%، أما حوادث انفجار أسطوانات الغاز فقد بلغت نسبتها 12%، تلتها حوادث السقوط من أماكن مرتفعة بنسبة 10%، وحوادث التعرض للمواد الكيميائية بنسبة 9%. كما كانت نسبة حوادث الالتماس الكهربائي 7%، بينما شكلت حوادث تسريب الغازات نسبة 3%.

وفي هذا السياق، أكد الزدجالي، في حديث خاص لمجلة "الدقم الاقتصادية"، على ضرورة الالتزام الصارم بتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية في الشركات والمصانع بالمدن الصناعية، مشيرًا إلى أن هذه المعايير ضرورية في أي بيئة عمل، خاصة في القطاع الصناعي الذي يواجه العديد من المخاطر المحتملة. وقال: "إن تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية يهدف إلى حماية العمال من الإصابات والأمراض المهنية التي قد تحدث نتيجة ظروف العمل الضارة أو الحوادث".

وأوضح أن تعزيز معايير الصحة والسلامة المهنية يسهم في إيجاد بيئة عمل آمنة وسليمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، وتشير الإحصائيات الأولية في السلطنة أن الإصابات والأمراض المهنية تشكل عبئا على النظام الصحي والاجتماعي نتيجة تكاليف العلاج والتأهيل والتعويض وخفض ساعات العمل المفقودة بسبب المرض او الإصابة. وأكد أن الامتثال لهذه المعايير يعكس التزام الشركات بمسؤولياتها تجاه موظفيها والمجتمع، مما يساهم في تحسين سمعتها وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. علاوة على ذلك، فإن تبني المعايير الدولية للصحة والسلامة المهنية يعزز من تنافسية المنتجات العمانية في الأسواق العالمية، ويسهم في تحسين صورة الشركات والمصانع التي تلتزم بهذه المعايير.

م. باسم الزدجالي: تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى إيجاد بيئة عمل آمنة ومستدامة

مبادرات وبرامج

وعن الجهود التي تبذلها "مدائن" لتعزيز منظومة الصحة والسلامة في المدن الصناعية قال مدير دائرة التفتيش والرقابة والسلامة المهنية: إن "مدائن" تولي أهمية كبيرة لتعزيز منظومة الصحة والسلامة في المدن الصناعية من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى إيجاد بيئة عمل آمنة ومستدامة. تشمل هذه الجهود ما يلي:

التفتيش الدوري: يقوم المفتشون على مستوى جميع المدن الصناعية بإجراء زيارات تفتيشية دورية للمنشآت الصناعية للتأكد من التزامها بمعايير الصحة والسلامة. يتم خلال هذه الزيارات تقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد منها.

التدريب والتوعية: توفر "مدائن" برامج تدريبية وتوعوية للعاملين وأصحاب الأعمال والمستثمرين حول أهمية الصحة والسلامة وكيفية تطبيقها بفعالية. تهدف هذه البرامج إلى رفع مستوى الوعي بين جميع الأطراف المعنية وتشجيعهم على تبني ممارسات السلامة في بيئة العمل.

تطوير التشريعات: تعمل "مدائن" بالتعاون مع الجهات المعنية على تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة والسلامة العامة. يشمل ذلك تحديث القوانين والمعايير لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، مما يساهم في تحسين مستوى السلامة في المنشآت الصناعية.

التعاون مع الشركاء: تتعاون "مدائن" مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية لتعزيز ثقافة الصحة والسلامة. تشمل هذه الشراكات تبادل الخبرات والمعرفة والممارسات الأفضل في مجال السلامة والصحة المهنية.

تشجيع تطبيق معايير دولية: تشجع "مدائن" المنشآت الصناعية على تطبيق المعايير الدولية مثل ISO 45001 لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية وISO 14001 لنظام إدارة البيئة و 22000 لنظام سلامة الغذاء تسهم هذه المعايير في بناء الثقة لدى المستهلكين وتحسين سمعة المنتج المحلي في الأسواق العالمية.

مؤشرات لقياس مستوى الصحة والسلامة

وحول المؤشرات التي تُستخدم لقياس مستوى الصحة والسلامة في المدن الصناعية بسلطنة عمان ذكر الزدجالي أن "مدائن" تستخدم مجموعة من المؤشرات الرئيسية لتقييم مستوى الصحة والسلامة في المدن الصناعية، وتشمل هذه المؤشرات:

معدل الإصابات والحوادث: يقيس هذا المؤشر عدد الإصابات والحوادث التي تحدث في أماكن العمل الصناعية، ونوعيتها، وشدتها في التعامل مع مواد خطرة وآلات ثقيلة، مما يزيد من احتمالية حدوث حوادث.يعد هذا المؤشر أساسيًا لتقييم فعالية إجراءات السلامة المتخذة

معدل الأمراض المهنية: يركز هذا المؤشر على الأمراض التي يصاب بها العمال نتيجة التعرض لظروف العمل الضارة، مثل الأمراض الرئوية والجلدية والأمراض المرتبطة بالضوضاء والاهتزازات.

معدل الامتثال للوائح التنظيمية: يقيس هذا المؤشر مدى التزام المنشآت الصناعية بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وكذلك اللوائح البيئية.

جودة بيئة العمل: تشمل جودة بيئة العمل عوامل مثل الإضاءة والتهوية ودرجة الحرارة والضوضاء، بالإضافة إلى وجود المخاطر الكيميائية والفيزيائية.

مستوى الوعي بالصحة والسلامة: يقيس هذا المؤشر مدى وعي العمال وإدارات المنشآت بأهمية تطبيق سياسة الصحة والسلامة المهنية، ومدى مشاركتهم في برامج التوعية والتدريب.

كفاءة أنظمة الحرائق والاستجابة للطوارئ: تعتبر مؤشراً رئيسياً على مدى التزام المنشأة بمعايير الصحة والسلامة المهنية و الحفاظ على صحة وسلامة العاملين والزوار في أي منشأة. فهي تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة الحرائق والكوارث الأخرى، وتساهم بشكل مباشر في تقليل المخاطر وحماية الأرواح والممتلكات.

وقد أثبتت العديد من المسوحات الميدانية أهمية هذه المؤشرات في المصانع:

تحديد المخاطر: تساعد في تحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين.

تقييم الأداء: تساعد في مقارنة الأداء الحالي بالأداء السابق أو بأداء المصانع الأخرى.

وضع الخطط التحسينية: تساعد في وضع خطط عمل لتحسين مستوى الصحة والسلامة.

الامتثال القانوني: تساعد في ضمان الامتثال للوائح التنظيمية والتقليل من وقوع الحوادث

تحسين اداء المصنع: تساهم في بناء صورة إيجابية للمصنع كجهة ملتزمة بالصحة والسلامة.

مضيفاً: عدم التزام المصانع بمعايير الصحة والسلامة قد يشكل تهديدًا كبيرًا على صحة وسلامة العمال، ويؤدي إلى عواقب وخيمة.

التفتيش والزيارات الميدانية

وتابع حديثه عن جهود "مدائن" في التفتيش على المنشآت الصناعية وعدد الزيارات الميدانية موضحاً، إن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" تولي اهتمامًا كبيرًا بسلامة وصحة العاملين في المدن الصناعية، وتقوم بدور حيوي في توفير بيئة عمل آمنة وسليمة. وفي

هذا الإطار، تقوم "مدائن" بمجموعة من الجهود والأنشطة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الـزيـارات التفتيشية الـدوريـة: القيام بإجراء زيارات تفتيشية دورية على جميع المنشآت الصناعية للتأكد من التزامها بمعايير الصحة والسلامة المهنية وبلغت اجمالي الزيارات الميدانية خلال النصف الأول من الجاري 2024 (3882) زيارة مرتفعة بنسبة 30.6 في المائة عن نفس الفترة من العام 2023 والبالغة (2972) زيارة.

التحقق من الامتثال للتشريعات: التأكد من مدى التزام المنشآت الصناعية بجميع التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وغيرها من الضوابط المعمول بها لدى الجهات المختصة بالسلطنة.

تقييم المخاطر: تقوم بتقييم المخاطر المحتملة في كل منشأة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

متابعة تنفيذ الإجـراءات التصحيحية: تعتبر من أهم الجوانب التي يتم تنفيذ الإجـراءات التصحيحية التـي تتخذها المنشآت لمعالجة المخالفات.

التعاون مع الجهات الحكومية: بهدف تبادل المعلومات والخبرات والوقوف على أوجـه التحسين والتـطـوير في المجالات ذات الصلة بالصحة والسلامة العامة.

التعامل مع حوادث العمل والإصابات المهنية

وعـرج المهندس باسم الزدجالي في سياق حديثه إلى كيفية التعامل مع حوادث العمل والإصابات المهنية في المدن الصناعية حيث قال: تتبع "مدائن" إجراءات دقيقة وممنهجة للتعامل مع حـوادث العمل والإصابات المهنية لضمان توفير بيئة عمل آمنة وحماية صحة وسلامة العاملين. تشمل هذه الإجراءات:

الإبلاغ الفوري: يتوجب على المستثمر فـور وقـوع الـحـوادث المهنية وخاصة الحـرائـق الإبلاغ عـبـر الاتـصـال بمركز الاتـصـال بـمـدائـن عـلـى رقـم الـهـاتـف 24170700 أو على رقم هاتف 9999 مركز عمليات الشرطة في التعامل مع الوضع.

تقديم الإسعافات الأولية: يجب تقديم الإسعافات الأولية للمصابين فوراً في موقع الحادث إذا لزم الأمر، مع الحفاظ عـلـى هـدوء الـمـصـاب وتـقـديـم الـدعـم النفسي له. في حالة الإصابات الخطيرة، يجب نقل المصاب إلى المستشفى فوراً.

حماية مكان الحادث: يجب منع أي تغيير أو تحريك في مكان الحادث لحين وصول الجهات المختصة، ويتم وضع إشارات تحذيرية حول الموقع لمنع وقوع حوادث أخرى.

"مدائن" تتبنى إجراءات دقيقة وممنهجة للتعامل مع حوادث العمل والإصابات المهنية لضمان توفير بيئة عمل آمنة وحماية صحة وسلامة العاملين

التحقيق في الحادث: تم الحاق مفتشي مدائن في دورات تخصصية في مجال تقييم المخاطر والحـوادث بعد وقوعها بحيث يتم إجـراء تحقيق شامل لتحديد أسباب الحادث والعوامل المساهمة فيه. يتضمن التحقيق تسجيل جميع التفاصيل المتعلقة بالحادث، بما في ذلك وقت وتاريخ وقوعه، ووصف دقيق لما حدث، وأسماء الشهود.

اتخاذ الإجـراءات التصحيحية: بناءً على نتائج التحقيق، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء القانونية وفق الضوابط المعمول بها في مدائن أو وقائية لمنع تكرار الحادث في المستقبل. يتم تقديم التوصيات اللازمـة وتـطـويـر خـطـط عـمـل لتحسين جوانب السلامة.

التحديات التي تواجه الشركات

وفـي إطـار الـتـحـديـات الـتـي تـواجـه الـشـركـات فـي الامـتـثـال لـمـعـايـيـر الـصـحـة والـسـلامـة أوضـح قـائـلاً: تـواجـه الـشـركـات والـمـنـشـآت الـصـنـاعـيـة العديد من التحديات في ضمان الامتثال الكامل لمعايير الصحة والسلامة، وتشمل هذه التحديات:

التكاليف المرتفعة: تطبيق معايير الصحة والسلامة يتطلب استثمارات مالية كبيرة مثل تحديث البنية التحتية وتوفير المعدات والتدريب. يمكن أن تكون هذه التكاليف باهظة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

اللوائح والقوانين: التغييرات التحسينية في المعايير بشكل مستمر، الامر الذي تتطلب من الشركات مواكبة التحديثات والتأكد من الامتثال لجميع المتطلبات.

نقص الـوعـي: قـد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الصحة والسلامة لدى بعض العاملين والإداريين، مما يؤثر على التزامهم بتطبيق الإجراءات الوقائية.

مقاومة التغيير: تواجه بعض الشركات مقاومة من قبل العاملين لتبني إجراءات جـديـدة، خاصة إذا كانت تتطلب تعديل العادات والسلوكيات.

الـضـغـط عـلـى الإنـتـاجـيـة: يـمـكـن أن يتعارض التركيز على زيـادة الإنتاجية مع الالـتـزام بـإجـراءات الـصـحـة والـسـلامـة، مما يدفع بعض الشركات لتجاهل بعض المعايير.

المخالفات والجزاءات

وبين الزدجالي العقوبات التي تُفرض على المنشآت غير الملتزمة بمعايير الصحة والسلامة قائلاً: وفقًا للقرار رقم (219 / 2017) الخاص بلائحة المخالفات والجزاءات، تُفرض على المنشآت التي لا تلتزم بمعايير الصحة والسلامة عقوبات صارمة تشمل:

الإنـذارات: تُصدر إنـذارات للمنشآت المخالفة لإصلاح المخالفات خلال فترة زمنية محددة.

الغرامات المالية: تُفرض غرامات مالية متفاوتة حسب نوع المخالفة وشدتها.

إيقاف الأنشطة: في الحالات الخطيرة، يمكن أن يتم إيقاف بعض الأنشطة أو إغلاق المنشأة بشكل مؤقت حتى يتم تصحيح الوضع.

سحب التراخيص: في الحالات المتكررة أو الخطيرة جدًا، قد يتم سحب الترخيص للمنشأة.

وتـطـرق إلـى وجـود مـبـادرات جـديـدة لتحسين مؤشرات الصحة والسلامة في المدن الصناعية حيث أطلقت "مدائن" عـدة مـبـادرات لتحسين مؤشرات الصحة والسلامة في المدن الصناعية، من بينها:

فريق إدارة السلامة: تم تشكيل فرق متكاملة من الموظفين لتدريبهم على الـتـعـامـل مـع حـالات الـطـوارئ والاخلاء والاطـفـاء والإنـقـاذ وتقديم الإسعافات الأولية.

حقيبة المفتش: تحتوي على أدوات لفحص جودة وسلامة المنتجات وتمكين المفتشين من اتخاذ قـرارات سريعة في الميدان.

التفتيش الذكي: تم استحداث أنظمة تفتيش ذكية تهدف إلى تسريع عمليات التفتيش، وتـوثـيـق الـتـقـاريـر، ومتابعة المنشآت وفق خطة زمنية وكذلك سرعة انجاز المعاينات والموافقات المرتبطة بالحصول على التراخيص

برنامج سحب عينات الأغذية والمياه: تم تدريب المفتشين بمدائن على طرق سحب العينات والإجـراءات ما بعد ظهور نتائج التحاليل المخبرية ويعد هذا البرنامج مؤشر لقياس جـودة وسلامـة التصنيع الـغـذائـي مـن نـواحـي الـبـكـتـريـولـوجـيـة والكيميائية للمنشآت الصناعية التي تشرف عليها مدائن.

مبادرة أمـان: نقوم حالياً بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص إعداد تصور عن إطلاق مـبـادرة " أمـان " ربـط الشركات بنظام إستشعار عند وقـوع حرائق في مراحلها الاولى يهدف هذا النظام إلى توفير حماية شاملة للمرافق الصناعية والتجارية، مما يسمح بالكشف المبكر عن الحرائق واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الأضرار.

ضوابط الامـن والـسـلامـة في وثيقة التأمين: يهدف إلى تحسين نظام مكافحة الحرائق وتوفير تغطيات تأمينية محددة للقطاع الصناعي وتعتبر هذه الإجـراءات التحسينية ضمن المبادرات التي سوف تساهم حل تحديات الشركات التي تواجه صعوبة الحصول على التأمين.

برامج تثقيفية

أما عن تثقيف العمال والشركات حول دليل الصحة والسلامة أوضح أن "مدائن" تـقـدم بـرامـج تدريبية منتظمة لتثقيف العمال والـشـركـات حـول معايير الصحة والسلامة، تشمل هذه البرامج:

ورش عمل تفاعلية ومحاضرات نظرية: تهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية للصحة والـسـلامـة والمخاطر المحتملة وكيفية الوقاية منها.

تدريبات عملية وسيناريوهات محاكاة: يتم تدريب العمال على استخدام معدات الحـمـايـة الـشـخـصـيـة وكـيـفـيـة الـتـعـامـل مـع الـحـالات الـطـارئـة مـن خلال تمثيل سيناريوهات حقيقية.

وسـائـل أخـرى لـلـتـثـقـيـف: تـشـمـل اللوحات الإرشادية والنشرات والكتيبات والفيديوهات التوعوية، بالإضافة إلى استخدام التطبيقات الإلكترونية لتعزيز الوعي.

أسباب حوادث الحرائق في المنشآت الصناعية

ويرى المهندس باسم الزدجالي أن تكرار حوادث الحريق في المصانع تشكل تهديدًا كبيرًا للأرواح والممتلكات والإنتاجية وهذه الحوادث ليست حوادث معزولة، بل هي ظـاهـرة مـتـكـررة فـي مختلف الصناعات وفي جميع أنحاء العالم، ومن خلال زيارات التفتيش وتقييم الـمـخـاطـر للمنشآت الصناعية هناك عدة أسباب وهي:

وجود مواد قابلة للاشتعال: تتواجد في المصانع مـواد قابلة للاشتعال بكميات كبيرة، مثل الـوقـود، الـزيـوت، الـغـازات، الأخشاب، والأوراق.

مـصـادر الإشـعـال: تـوجـد الـعـديـد من مصادر الإشعال المحتملة في المصانع، مثل الأجهزة الكهربائية المعطلة، الشرارات الناتجة عن الاحتكاك، السجائر، واللحام.

العمليات الصناعية: تتضمن العديد من العمليات الصناعية توليد حرارة عالية أو استخدام مواد كيميائية قابلة للاشتعال، مما يزيد من خطر نشوب الحرائق.

عـدم الالـتـزام بمعايير الـسـلامـة: عدم الالتزام بمعايير السلامة في التصميم والبناء والصيانة، وعـدم توفير معدات مكافحة الحرائق المناسبة، يمكن أن يؤدي إلى وقوع حرائق.

الأخطاء البشرية: الأخطاء البشرية، مثل عـدم الانتباه، الإهـمـال، وعـدم التدريب الكافي، يمكن أن تكون سببًا رئيسيًا في نشوب الحرائق.

الـتـدخـيـن فـي الـمـنـاطـق الـمـحـظـورة: إلقاء السجائر المشتعلة في أماكن غير مخصصة.

التخزين غير السليم للمواد القابلة للاشتعال: تخزين المواد القابلة للاشتعال بشكل غير آمن.

مـؤكـداً أن الـوقـايـة مـن الـحـرائـق هي مسؤولية مشتركة بين الإدارة والعاملين والـجـهـات الحكومية، مـن خلال تطبيق الإجراءات والاشتراطات والالتزام بها، مما يسهم بشكل كبير في تقليل خطر الحرائق وحماية الأرواح والممتلكات. وأشار إلى أن الحرائق في المدن الصناعية تمثل تهديدًا كبيرًا، ولذلك تُبذل جهود مكثفة للحد منها والتقليل من آثارها.

زيادة بنسبة 30.6% في الزيارات التفتيشية لمنشآت المدن الصناعية خلال النصف الأول من 2024 حيث بلغت 3882 زيارة

دعم وتحفيز

وفي ختام حديثه، أوضح الزدجالي أن الصحة والـسـلامـة المهنية تلعب دورًا محوريًا في دعم وتحفيز النمو الصناعي المستدام في سلطنة عمان، من خلال مبادراتها المتنوعة وبرامجها التدريبية، تسعى "مدائن" إلى ضمان بيئة عمل آمـنـة وجـذابـة للمستثمرين المحليين والأجـانـب، وتـحـقـيـق الامـتـثـال الكامل للمعايير الدولية للصحة والسلامة.

المنطقة الحرة بصلالة والشركات العاملة فيها تنفذ مجموعة من المشاريع الاجتماعية في محافظة ظفار

خـــاص - الدقم Duqm Economy :

شهدت المنطقة الحرة بصلالة تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية الاجتماعية خلال الفترة من يناير حتى يونيو 2024؛ حيث أنفقت أكثر من 37 ألف ريال عماني على القيمة المحلية المضافة، موزعة على 46 مشروعًا. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ودعم المبادرات التي تسهم في توفير فرص العمل، وتطوير البنية الأساسية، وزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا الإنفاق كجزء من التزام المنطقة الحرة بدعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز جودة الحياة والتنمية المستدامة في محافظة ظفار.

وفي تصريح لمجلة الدقم الاقتصادية، أكدت المنطقة الحرة بصلالة أنه خلال الأعوام الماضية تم تنفيذ العديد من المشاريع من قِبَلها ومن قِبَل الشركات العاملة فيها في مجالات متنوعة تشمل التعليم والثقافة والصحة والبيئة. ومن هذه المشاريع:

جانب من المشاريع

إنشاء مركز ثقافي بولاية ضلكوت

بدأ هذا المشروع في 2 فبراير 2021 ويستمر حتى 30 مارس 2024، ويهدف إلى تعزيز الفنون والثقافة لأبناء ولاية ضلكوت بالتعاون مع مكتب محافظ ظفار وشركة أوكيو. الميزانية المخصصة لهذا المشروع تبلغ 237,891 ريالًا عمانيًّا.

إنشاء مختبر الهندسة الكيميائية في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصلالة:

يهدف هذا المشروع، الذي بدأ في 25 ديسمبر 2021 ويستمر حتى 30 مايو 2024، إلى دعم طلبة الهندسة الكيميائية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصلالة. تم تمويل المشروع من قِبَل شركة أوكيو بميزانية قدرها 80 ألف ريال عماني.

مشروع مضابي أرزات:

مشروع ريادي يستهدف دعم رواد الأعمال في محافظة ظفار، بدأ في 1 يناير 2022 ويستمر حتى 28 فبراير 2025، بميزانية 400 ألف ريال عماني. يتم تنفيذه بالتعاون مع بلدية ظفار وشركة أوكيو.

مختبر أوكيو للابتكار في الكلية المهنية بصلالة:

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعليم والابتكار لدى طلاب الكلية، بدأ في 21 ديسمبر 2021 ويستمر حتى 14 مارس 2024، بميزانية 200 ألف ريال عماني.

تطوير كهف حيور بجبل سمحان:

مشروع سياحي بدأ في 1 يناير 2022 ويستمر حتى 30 يونيو 2025. يستهدف المشروع تطوير كهف حيور في جبل سمحان بالتعاون مع وزارة التراث والسياحة وشركة أوكيو، بميزانية قدرها 192,100 ريال عماني.

دعم ورعاية الأسبوع الوطني للعلوم بمحافظة ظفار:

مشروع يهدف إلى دعم 5410 طلاب وطالبات في مجال التعليم والابتكار، وسيتم تنظيمه في الفترة من 3 إلى 7 مارس 2024 بالتعاون مع المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة ظفار وبميزانية 5,600 ريال عماني.

توريد المعدات الطبية:

مشروع صحي بالتعاون مع مستشفى السلطان قابوس في ولاية صلالة، بتمويل 15 ألف ريال عماني من شركة أوكتال.

منح دراسية في جامعة ظفار:

تدعم شركة أوكتال منحًا دراسية لطلاب جامعة ظفار بميزانية 15,960 ريالًا عمانيًّا بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

برنامج تدريب على لغة الإشارة لأولياء أمور الصم في محافظة ظفار:

يهدف هذا المشروع الاجتماعي إلى تدريب 41 ولي أمر للصم بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وشركة أوكتال، بميزانية 2,500 ريال عماني.

مشروع تحديث وحدة الطلاب ذوي الإعاقة في جامعة ظفار:

يهدف مشروع تحديث وحدة الطلاب ذوي الإعاقة في جامعة ظفار إلى تحسين بيئة التعليم والدعم المقدم للطلاب ذوي الإعاقة. بميزانية تبلغ 5 آلاف ريال عماني، يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع جامعة ظفار وشركة أوكتال. يسعى هذا المشروع إلى تعزيز الوصول إلى الموارد التعليمية، وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان تجربة تعليمية شاملة وميسرة، وهو ما يعزز اندماج هؤلاء الطلاب في المجتمع الأكاديمي، ويدعم فرصهم في النجاح الأكاديمي.

رعاية برامج تدريبية لموظفي وزارة الصحة:

قامت شركة فيلكس للصناعات الدوائية برعاية برامج تدريبية لموظفي وزارة الصحة للمشاركة في ورش عمل هامة في مجال الصناعات الدوائية. يهدف البرنامج إلى تأهيل وتدريب موظفي الوزارة في مجالات حيوية تتعلق بالتصنيع الدوائي لضمان مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال.

المشاركة في استعراض برنامج البكالوريوس في كلية الصيدلة:

شاركت شركة فيلكس للصناعات الدوائية بفاعلية في استعراض برنامج البكالوريوس في كلية الصيدلة في الجامعة العليا للتكنولوجيا في مسقط. تم ذلك في إطار تعزيز التعليم والابتكار وتطوير الكفاءات الأكاديمية في قطاع الصيدلة، وهو ما يساهم في تخريج جيل من الصيادلة المتخصصين.

دعم مدرسة الكواكب:

قدمت شركة أوكتال دعمًا لمدرسة الكواكب من خلال تمويل بناء مظلة مدرسية للطلاب؛ وذلك ضمن جهودها لتعزيز البيئة التعليمية، وتوفير مرافق تساعد على تحسين تجربة التعليم للطلاب.

دعم مركز التوحد بصلالة:

قامت شركة أوكتال بدعم مركز الأمل للتوحد بصلالة من خلال توفير أدوات تعليمية جديدة تهدف إلى تحسين مستوى التعليم للأطفال ذوي الإعاقة والتوحد. يسهم هذا الدعم في توفير بيئة تعليمية أفضل للأطفال وتعزيز إمكانيات المركز.

دعم جمعية عمان للسرطان:

قدمت شركة أوكتال دعمًا لجمعية عمان للسرطان من خلال توفير وحدة متنقلة لاختبار الفحص السرطاني في ظفار. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الوعي الصحي وتوفير الرعاية الطبية للمجتمع المحلي.

يُضاف إلى ذلك عدة مبادرات تم تنفيذها هذا العام تشمل:

تنظيف الشواطئ.

تنظيم معرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعرض منتجاتها وتسليط الضوء عليها، من خلال دعوة المستثمرين وخلق فرص أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توزيع هدايا من منتجات بعض الشركات العاملة بالمنطقة على الأطفال المرضى في مستشفى السلطان قابوس.

حملات التبرع بالدم.

تقديم ورش وحلقات عمل للطلاب والمؤسسات الصغيرة.

مبادرات وتعزيز العلاقات

وتعمل المنطقة الحرة بصلالة والشركات العاملة فيها على تعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي من خلال مجموعة من المبادرات والشراكات الاستراتيجية التي تساهم في دعم التنمية في مختلف المجالات. ومن أبرز هذه الجهود:

إقامة شراكات استراتيجية:

تتعاون المنطقة الحرة بصلالة وشركاتها مع المؤسسات الحكومية؛ حيث تعمل، بالتنسيق مع الجهات الحكومية بمحافظة ظفار، على تحديد احتياجات المجتمع، وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة. تشمل هذه الشراكاتُ العملَ مع وزارتَي التنمية الاجتماعية والتربية والتعليم لتنفيذ مشاريع تخدم المجتمع المحلي، كما تتعاون المنطقة الحرة مع منظمات غير حكومية محلية، وهو مما يسهم في تقديم خدمات تعليمية وصحية وثقافية، تعزز جودة حياة السكان.

مشاريع تعليمية وصحية:

ساهمت المنطقة الحرة بصلالة في تنفيذ مشاريع تعليمية من خلال دعم إنشاء مختبرات تعليمية، مثل مختبر الهندسة الكيميائية في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بصلالة، الذي يوفر بيئة تعليمية متميزة للطلاب. وفي المجال الصحي، تساهم المشاريع التي تشمل توريد المعدات الطبية ودعم مراكز الرعاية الصحية في تعزيز النظام الصحي المحلي وتلبية احتياجات المجتمع.

دعم الثقافة المحلية:

تعزز شركات المنطقة الحرة الثقافة المحلية من خلال إنشاء مراكز ثقافية، مثل المركز الثقافي في ولاية ضلكوت، الذي يهدف إلى تعزيز الفنون والثقافة. تسهم هذه المشاريع في رفع الوعي الثقافي والمحافظة على الهوية المحلية، وهو مما يدعم استدامة المجتمع ويعزز ارتباط السكان بتراثهم.

مشاريع الاستثمار الاجتماعي

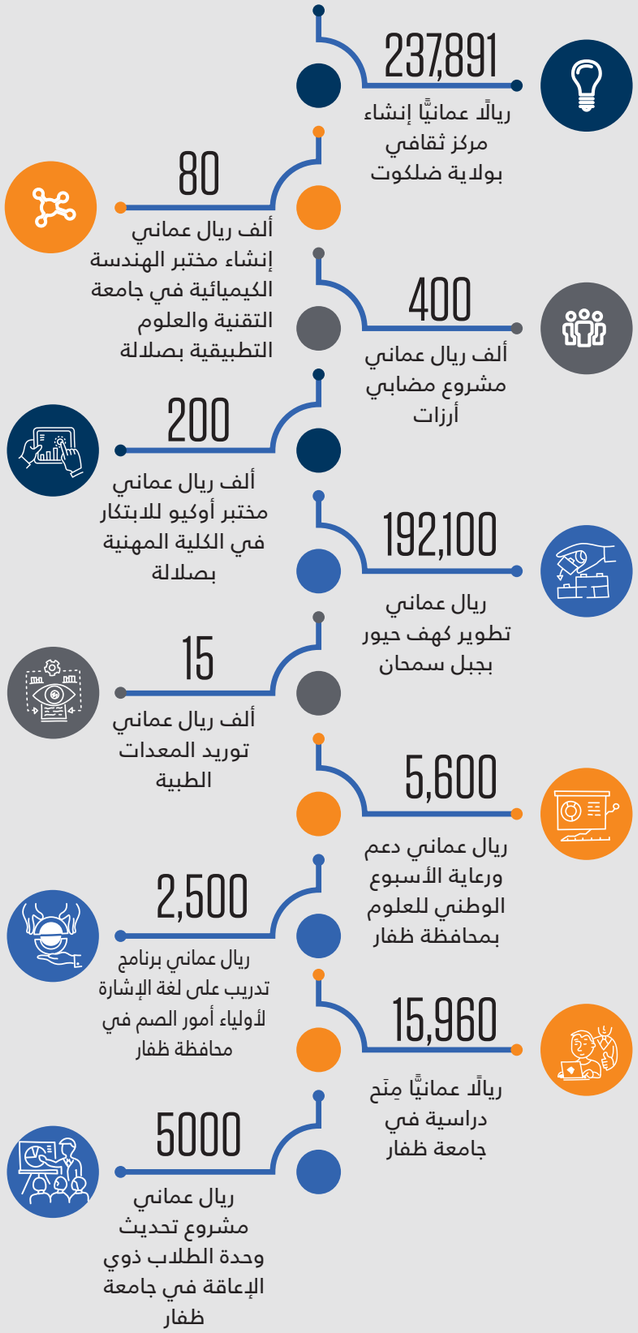

بنسبة 21.3 % من إجمالي العاملين العمانيين..

3554

إجمالي عدد العمانيات في الشركات العاملة بالمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

مسقط - الدقم :

بلغ عدد العاملات العمانيات في الشركات العاملة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها الهيئة 3554 عاملة عمانية، يشكلن ما نسبته 5.32% من إجمالي عدد العاملين في تلك المناطق، في حين بلغت نسبتهن من إجمالي عدد العاملين العمانيين 21.3%.

وأشارت الإحصائية التي أعدتها مجلة الدقم الاقتصادية، إلى أن نسبة النساء العاملات العمانيات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بلغت 12.82% من إجمالي عدد العاملين العمانيين و 2.56 % من إجمالي العاملين في المنطقة؛ حيث بلغ عددهن 198 عاملة. ووصل عدد العمانيات العاملات في المنطقة الحرة بصحار إلى 92 عاملة، بنسبة 27.71 % من إجمالي العاملين العمانيين و 2.73 %من إجمالي العاملين في المنطقة.

وأوضحت البيانات أن عدد العاملات العمانيات في المنطقة الحرة بصلالة بلغ 94 عاملة، بنسبة 24 % من إجمالي العاملين العمانيين في المنطقة، بينما بلغ عددهن في واحة المعرفة مسقط 760 عاملة، يشكلن ما نسبته 33.2 % من إجمالي العاملين العمانيين في الواحة، و 21.6 % من إجمالي العاملين.

المدينة (الصناعية - الاقتصادية - الحرة)	القوى العاملة الوطنية			القوى العاملة الغير الوطنية			الإجمالي			نسبة التعمين		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي			
خزائن	56	25	81	208	13	221	264	38	302	26.82%	30.86%	8.28%
مدينة البريمي الصناعية (مدائن)	69	37	106	1699	2	1701	1768	39	1807	5.87%	34.91%	2.05%
مدينة الرسيل الصناعية (مدائن)	4834	1322	6156	12050	217	12267	16884	1539	18423	33.41%	21.47%	7.18%
مدينة الوادي الكبير الصناعية (مدائن)	665	213	878	9136	72	9208	9801	285	10086	8.71%	24.26%	2.11%
مدينة ثمريت الصناعية (مدائن)	0	0	0	8	0	8	8	0	8	0.00%	0.00%	0.00%
مدينة ريسوت الصناعية (مدائن)	268	99	367	2259	44	2303	2527	143	2670	13.75%	26.98%	3.71%
مدينة سمائل الصناعية (مدائن)	359	50	409	1659	16	1675	2018	66	2084	19.63%	12.22%	2.40%
مدينة شناص الصناعية (مدائن)	0	0	0	6	0	6	6	0	6	0.00%	0.00%	0.00%
مدينة صحار الصناعية (مدائن)	2536	407	2943	6935	43	6978	9471	450	9921	29.66%	13.83%	4.10%
مدينة صور الصناعية (مدائن)	250	88	338	1266	54	1320	1516	142	1658	20.39%	26.04%	5.31%
مدينة عبري الصناعية (مدائن)	2	1	3	21	0	21	23	1	24	12.50%	33.33%	4.17%
مدينة محاس الصناعية (مدائن)	1	0	1	30	0	30	31	0	31	3.23%	0.00%	0.00%
مدينة نزوى الصناعية (مدائن)	485	99	584	1512	23	1535	1997	122	2119	27.56%	16.95%	4.67%
واحة المعرفة مسقط	1531	760	2291	1133	89	1222	2664	849	3513	65.21%	33.17%	21.63%
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	1346	198	1544	6094	89	6183	7440	287	7727	19.98%	12.82%	2.56%
المنطقة الحرة بالمزيونة	10	2	12	338	2	340	348	4	352	3.41%	16.67%	0.57%
المنطقة الحرة بصحار	240	92	332	2912	129	3041	3152	221	3373	9.84%	27.71%	2.73%
المنطقة الحرة بصلالة	510	161	671	1788	180	1968	2298	341	2639	25.43%	23.99%	6.10%
إجمالي العاملين في كافة المناطق	**13162**	**3554**	**16716**	**49054**	**973**	**50027**	**62216**	**4527**	**66743**	**25.05%**	**21.26%**	**5.32%**

احصائية القوى العاملة الوطنية والغير وطنية في المناطق الصناعية (مدائن) حتى يونيو 2024م

المهن	الاناث العمانيات	إجمالي العمانيين	إجمالي العاملين	نسبة الموظفات العمانين من إجمالي العاملين العمانين	نسبة الموظفات العمانيات من إجمالي العاملين
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والانسانية	831	2156	5435	38.54%	15.29%
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والانسانية	399	1946	3664	20.50%	10.89%
المهن الكتابية	988	2998	3669	32.96%	26.93%
المهن الهندسية الاساسية المساعدة	55	3835	25964	1.43%	0.21%
غير محدد	1	8	9	12.50%	11.11%
مديرو الادارة العامة والأعمال و المستثمرون العاملون	250	1007	2902	24.83%	8.61%
مهن البيع	312	1029	2404	30.32%	12.98%
مهن الخدمات	536	2702	11611	19.84%	4.62%
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد		1	83	0.00%	0.00%
مهن العمليات الصناعية والكيمائية والصناعات الغذائية	182	1034	11002	17.60%	1.65%
الاجمالي	**3554**	**16716**	**66743**	**21.26%**	**5.32%**

واستحوذت مدينة الرسيل الصناعية على العدد الأكبر من النساء العاملات العمانيات؛ حيث بلغ عددهن نحو 1322 عاملة، بنسبة 21.47 % من إجمالي العاملين العمانيين و 7.18 %من إجمالي العاملين في المدينة، كما بلغ عدد العاملات العمانيات في مدينة صحار الصناعية 407 عاملة، وفي مدينة نزوى الصناعية 99 عاملة، وفي مدينة صور الصناعية 88 عاملة. أما في مدينة ريسوت الصناعية، فقد بلغ عدد العاملات العمانيات 99 عاملة، وفي مدينة سمائل الصناعية 50 عاملة، وفي مدينة وادي الكبير الصناعية 213 عاملة، وفي مدينة البريمي الصناعية 37 عاملة، في حين يقدر عدد العاملات في المنطقة الحرة بالمزيونة بنحو 2 عاملات.

وبحسب أرقام الإحصائية، تركزت أغلب النساء العاملات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تشرف عليها الهيئة في وظائف "الاختصاصيات في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية"؛ حيث بلغ عددهن 831 موظفة، بنسبة 38.5 % من إجمالي العاملين العمانيين في هذا المجال و 15.3 % من إجمالي العاملين في تلك المناطق. أما في مجال "الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية"، فبلغ عددهن 399 عاملة، بنسبة 20.5 % من إجمالي العاملين العمانيين في هذا المجال. وفي "المهن الكتابية"، وصل عدد العاملات إلى 988 عاملة عمانية، بنسبة 32.9 % من إجمالي العاملين العمانيين في هذا المجال. وفي "مهن البيع"، بلغ العدد 312 عاملة عمانية، بينما بلغ عدد العاملات العمانيات في "مهن الخدمات" 536 عاملة، وفي "مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية" 182 عاملة عمانية.

250

عدد النساء العاملات في الوظائف الإشرافية كمديري الإدارة العامة والأعمال والمستثمرين العاملين

وبيَّنت الإحصائية أن عدد النساء العاملات في الوظائف الإشرافية، كمديري الإدارة العامة والأعمال والمستثمرين العاملين، بلغ 250 عاملة عمانية، بنسبة 24.8 % من إجمالي العاملين العمانيين، و 8.61 % من إجمالي العاملين في تلك المناطق. أما في "المهن الهندسية الأساسية المساعدة"، فقد بلغ عددهن 55 عاملة عمانية.

يشار إلى أن المرأة العمانية العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، أثبتت جدارتها وكفاءتها في مختلف المجالات؛ حيث ساهمت بشكل فعَّال في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم رؤية عمان 2040. وأظهرت قدرتها على الابتكار والإدارة وتحقيق الإنجازات، سواء كان ذلك في المناصب القيادية أو الوظائف التخصصية، كما أن وجودها في هذه القطاعات، يعكس تعزيز دورها في سوق العمل وتوفير بيئة تدعم تمكينها ومشاركتها الفاعلة في بناء مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي.

بتكلفة تتجاوز 47 مليون ريال.. وبسعة تخزينية 110 آلاف متر مكعب

أوكيو تضع حجر الأساس لمشروع خزانات الوقود الاستراتيجية في المنطقة الحرة بصلالة

صلالة - الدقم :

احتفلت مجموعة أوكيو بوضع حجر الأساس لمشروع خزانات الوقود الاستراتيجية في المنطقة الحرة بصلالة، بتكلفة تتجاوز 47 مليون ريال عماني. ويأتي هذا المشروع لتعزيز تلبية الطلب المحلي وضمان استمرارية الإمدادات النفطية في محافظة ظفار، من خلال توفير سعة تخزينية تصل إلى 110 آلاف متر مكعب من وقود السيارات والديزل ووقود الطائرات.

ويأتي ذلك في إطار الجهود التي تبذلها مجموعة أوكيو لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، ولمواكبة الطلب المتزايد على المواد النفطية نتيجةً للنمو السكاني وزيادة الأنشطة التجارية الاستثمارية.

وأشاد صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار راعي الحفل بالمشروع قائلًا: «إن المشروع يأتي تتويجًا للجهود التي تبذلها مختلف الجهات في سلطنة عمان، وفي مقدمتها وزارة الطاقة والمعادن، ومجموعة أوكيو الهادفة إلى تعزيز البنية الأساسية لاستدامة الطاقة في محافظة ظفار على وجه الخصوص وسلطنة عمان بشكل عام، وضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة من المشتقات النفطية، وكلنا ثقة بأن هذا الاستثمار يمثل إسهامًا كبيرًا في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المحافظة، ويُؤمِّن الاحتياجات المختلفة في الأوقات المختلفة بما فيها حالات الطوارئ».

من جانبه، أكد معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن أن وضع حجر الأساس لمشروع خزانات الوقود الاستراتيجية بمحافظة ظفار جاء لتعزيز منظومة خزانات الوقود الاستراتيجية في سلطنة عمان ولتوفير احتياجات المستهلكين، وكذلك تأمين توافرها في أوقات الطوارئ؛ «حيث تُشكل هذه الخطوة أهميةً كبيرةً في ضمان متطلباتنا من المنتجات النفطية».

وأوضح معاليه أنه من المخطط أيضًا وضع حجر الأساس لمشروع خزانات الوقود الاستراتيجية بمحافظة مسندم في الفترة القريبة القادمة بسعة تبلغ 14.536 ألف متر مكعب؛ ما سيرفع السعة التخزينية من المشتقات النفطية في البلاد إلى أكثر من 350 ألف متر مكعب؛ حيث تبلغ سعة محطة الجفنين بمحافظة مسقط 160 ألف متر مكعب، في حين تسع محطة صحار بمحافظة شمال الباطنة 19.7 ألف متر مكعب، ومحطة ريسوت 37 ألف متر مكعب.

وأضاف أن وزارة الطاقة والمعادن، بالتعاون مع مجموعة أوكيو، تعمل على توفير مشتقات الوقود في البلاد وتخزينها بما يتواكب مع الطلب المحلي؛ نظرًا إلى زيادة الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.

من جانبه، قال أشرف بن حمد بن مانع المعمري الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيو، في كلمة ألقاها في الحفل: «إن مشروع محطة خزانات الوقود الاستراتيجية البالغة سعته التخزينية 110 آلاف متر مكعب؛ يضيف لبنة أخرى إلى استثمارات مجموعة أوكيو في محافظة ظفار الممثلة في مصانع الغاز البترولي المسال والأمونيا والميثانول، وخطوط أنابيب الغاز».

وأوضح أن مشروع خزانات الوقود الاستراتيجية بمحافظة ظفار، جاء بتوجيه من حكومة سلطنة عمان ممثلةً في وزارة الطاقة والمعادن، التي تولي اهتمامًا جليًّا بتوفير الإمدادات من المشتقات النفطية في كافة المحافظات في سلطنة عمان.

وبيَّن أن مجموعة أوكيو ماضية في توفير المشتقات النفطية لسلطنة عمان؛ حيث تبلغ الطاقة التكريرية 530 ألف برميل يوميا: تشمل القدرة الإنتاجية لمصفاة الدقم 230 ألف برميل، ومصفاة ميناء الفحل 106 آلاف برميل، ومصفاة صحار 198 ألف برميل.

وأشار إلى أن كل الجوانب المتعلقة ببدء المشروع تم الانتهاء منها، كعقود الأعمال الهندسية، والانتفاع بالأرض المخصصة في المنطقة الحرة بصلالة. يذكر أن مشروع خزانات الوقود الاستراتيجية يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية، تتمثل في محطة خزانات الوقود بالمنطقة الحرة، ومد خط أنابيب يربط محطة الضخ في ميناء صلالة بخزانات الوقود في المنطقة الحرة بصلالة، بالإضافة إلى توسعة المضخات الموجودة في ميناء صلالة، كما سيتم ربط محطة صلالة الجديدة بمحطة ريسوت الحالية.

7.5 مليون ريال عُماني التكلفة الاستثمارية لسوق الدقم للمواد

يعد المشروع الثالث بالمدينة الصناعية الصينية العُمانية بالدقم للصناعات الخفيفة والمتوسطة

الدقم - الدقم :

تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع سوق الدقم للمواد نحو 7.5 مليون ريال عماني، الذي تم افتتاحه في أغسطس الماضي من العام الجاري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والذي يعد المشروع الثالث بالمدينة الصناعية الصينية العُمانية بالدقم للصناعات الخفيفة والمتوسطة.

أقيم المشروع على مساحة 32 ألف متر مربع بالشراكة بين شركة وان فانج الصينية وكلٌّ من شركة الثبات القابضة وشركة تطوير الدقم.

وتشمل أنشطة سوق الدقم للمواد، بيع مواد البناء بجميع أنواعها، والأجهزة الكهربائية، والكماليات، بجانب عرض السيارات الصينية؛ حيث جُهِّز بعدد من الورش الخاصة بالتصنيع؛ ما يتيح للشركات تصنيع منتجاتها في السوق.

وقال سو واي رئيس مجلس إدارة شركة سوق الدقم للمواد والممثل لشركة وان فانج الصينية في سلطنة عُمان: «مشروع سوق الدقم للمواد سيفتح آفاقًا جديدة من التعاون بين رجال الأعمال في الصين وسلطنة عُمان، كما يسهم في تعزيز الشراكة القائمة بين البلدين الصديقين، ويتيح حضورًا أكبر للمنتجات الصينية في سلطنة عُمان»، معربًا عن أمله أن يُسهم السوق في تحقيق شراكة أكبر بين الجانبين لا تقتصر على مجال البيع بالتجزئة، بل تشمل أيضًا التصنيع والتصدير إلى جميع دول العالم؛ نظرًا إلى الإمكانات المتوافرة بالدقم، كتنشيط التجارة العالمية من خلال ميناء الدقم، والموقع الاستراتيجي للمنطقة على خطوط الملاحة العالمية.

وأكد أن رجال الأعمال الصينيين يتطلعون دائمًا إلى دخول الأسواق الجديدة؛ حيث يحضر افتتاح المشروع 30 ممثلًا لشركات صينية بهدف التعرف على المشروع والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل عام، بالإضافة إلى عرض مجموعة واسعة من المنتجات الصينية.

من جهته، قال علي بن محمد اللواتي مدير العمليات لدى شركة سوق الدقم للمواد: «إن السوق يوفر مساحات ممتازة للشركات المحلية والعالمية لبدء أعمالها في المنطقة وتوسيع نشاطها إلى مختلف دول العالم؛ لما تمتاز به من موقع جغرافي استراتيجي يُطلُّ على الحركة التجارية العالمية؛ ما يسهم في استيراد وتصدير المنتجات من سلطنة عُمان وإليها.

وأضاف أن شركة سوق الدقم للمواد تتطلع إلى استقطاب الشركات الصينية لفتح مصانع للصناعات الخفيفة والمتوسطة، واستخدام المرافق المتوافرة في سوق الدقم للمواد لتخزين بضائعها وعرض منتجاتها للبيع المباشر، وتعزيز قطاع الاستيراد والتصدير، واستقطاب الشركات العالمية والمحلية للاستفادة من إمكانات المشروع.

وقال محمود بن سالم الجرداني مدير تطوير الأعمال بشركة تطوير الدقم إن السوق يُعَد من أكبر مشاريع التجزئة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسيُسهم في استقطاب الشركات المحلية والعالمية للاستفادة من إمكانات السوق ومرافقه التي تم تصميمها وفق أعلى المقاييس وتحت الإشراف المباشر من قبل شركة تطوير الدقم.

وأضاف أن السوق يوفر جميع الخدمات التي تساعد رجال الأعمال على بدء نشاطهم الاستثماري، كما أن موقع المشروع الذي يبعد نحو 10 كم عن ميناء الدقم، من شأنه تسهيل استيراد المواد إلى السوق، وتسهيل التصدير إلى مختلف دول العالم.

ويتألف سوق الدقم للمواد من معرض رئيسي بمساحة 16 ألف متر مربع، ومعرض ثانوي بمساحة 2500 متر مربع، بالإضافة إلى 4 مخازن بمساحة 1200 متر مربع لكل مخزن، و6 ورش بمساحة إجمالية تبلغ 6700 متر مربع.

ويضم السوق العديد من المرافق التي تلبي احتياجات التجار والمستهلكين، كالشوارع المعبدة من المشروع وإليه، ومواقف السيارات، وتوافر العديد من المداخل والمخارج التي تحقق انسيابية الحركة المرورية، بالإضافة إلى المصاعد والسلالم الكهربائية، ونظام التكييف، ونظام مكافحة الحريق، والنظام الأمني عبر كاميرات المراقبة، وقد تم بناء السوق وفق النظام العُماني البريطاني في البناء، وباستخدام أفضل المنتجات.

الصين تستهدف مساهمة المناطق الحرة بـ40 % من تجارتها الخارجية بحلول 2030

بـكـيـن - الدقم :

تسعى الصين جاهدة لضمان أن تساهم شبكة مناطق التجارة الحرة الخاصة بها بنحو 40٪ من إجمالي التجارة الخارجية بحلول عام 2030، حسبما قالت نائبة ممثل التجارة الدولية في وزارة التجارة الصينية لي يونغ جيه.

وأضافت لي، في مؤتمر صحفي، أن الصين ستواصل توسيع شبكتها ذات التوجه العالمي من مناطق التجارة الحرة العالية المستوى لتغطية المزيد من الدول والمناطق مع تعزيز انفتاح أوسع وإصلاحات أعمق.

ووقعت الصين حتى الآن 22 اتفاقية تجارة حرة مع 29 دولة ومنطقة، وهو ما يمثل ثلث تجارتها الخارجية.

وتعهدت لي بالعمل من أجل الانضمام إلى الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ، واختتام المفاوضات بشأن النسخة 3.0 من اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان في أقرب وقت ممكن، وتعزيز اتفاقية التجارة الحرة بين الصين واليابان وجمهورية كوريا.

وقالت لي إنه عند إنشاء مناطق تجارة حرة جديدة، ستوسع الصين قائمة المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية، وستزيد من فتح قطاعات الاتصالات والرعاية الطبية والسياحة، وتضمين قواعد تشمل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر وحقوق الملكية الفكرية والاعتراف المتبادل بالمعايير.

وأضافت أنه من أجل المواءمة بين القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية العالية المستوى، ستدفع البلاد نحو الإصلاحات في مجالات حماية حقوق الملكية الفكرية والإعانات الصناعية وحماية البيئة وحماية العمال والمشتريات الحكومية والتجارة الإلكترونية والقطاع المالي وغيرها.

وفي ظل تطور التجارة الإلكترونية عبر الحدود كقوة ناشئة في تنمية التجارة الخارجية في الصين وزخم النمو القوي لتطور التجارة الدولية في العالم؛ كثفت الصين جهودها لحفز التصدير للتجارة عبر الحدود، وتحسين خارطة انتشار مخازن الشركات المحلية في خارج البلاد، والمسارعة في تعزيز الاستثمارات الجديدة لحفز تنمية التجارة الخارجية.

وأظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة العامة للجمارك في الصين، أن حجم الاستيراد والتصدير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود في البلاد بلغ 2.38 تريليون يوان (نحو 333.8 مليار دولار) في عام 2023، بزيادة 15.6٪ على أساس سنوي، وشكّل 5.7٪ من إجمالي حجم الاستيراد والتصدير للسلع في الفترة نفسها.

وفي النصف الأول من العام الجاري، بلغت قيمة الاستيراد والتصدير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود في الصين 1.22 تريليون يوان، بزيادة 10.5٪ على أساس سنوي، مسجلةً ارتفاعًا بـ4.4 نقطة مئوية عن معدل النمو الإجمالي للتجارة الخارجية في الصين أثناء الفترة نفسها.

أما في أنحاء العالم، فأظهرت بيانات معنية أن 2.64 مليار مستهلك في العالم اشتروا لمرة واحدة على الأقل عبر الإنترنت في عام 2023، بينما من المتوقع أن تشهد مبيعات التجارة الإلكترونية في العالم نمواً بنسبة 50٪ في الأعوام الثلاثة المقبلة.

وأشار وانغ جيان الأستاذ في معهد الاقتصاد والتجارة الدولية في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية إلى أن التجارة الإلكترونية عبر الحدود تقود الأسواق العالمية في تحويل وجهة نموها. وفي الوقت الحالي، سجلت التجارة الإلكترونية عبر الحدود في مناطق عدة بأنحاء العالم ارتفاعات ملحوظة؛ حيث يهتم المستهلكون ورجال الأعمال بالتغيرات الناجمة عن التجارة الإلكترونية عبر الحدود في العالم، التي أصبحت خيارًا مهمًّا للمستهلكين في أسواق الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها من الأسواق الناضجة؛ إذ تشهد ارتفاعات جديدة في مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية.

على صعيد آخر، قال تشو بينغ، وهو مسؤول بوزارة التجارة، إنه لن تكون هناك قيود على الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحويلية، كجزء من الجهود المبذولة لتوسيع انفتاح البلاد.

وقال تشو، وفق وكالة أنباء «شينخوا»، إن الصين ستتخذ خطوات إضافية لتسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز بيئة الأعمال للشركات الأجنبية.

وعلى وجه التحديد، ستوسع البلاد كتالوغ الصناعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي، وستعزز الانفتاح المنظم في مجالات الاتصالات والإنترنت والتعليم والثقافة والرعاية الطبية، وسيتم نشر القواعد المعدلة لزيادة دعم الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل في سوق رأس المال، وفقاً للمسؤول.

وأشار تشو إلى أن البلاد لا تزال وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، مسلطًا الضوء على المزايا غير المتغيرة للاقتصاد الصيني، بما في ذلك أسسه القوية وسوقه الواسعة وإمداداته الصناعية العالية الجودة ومجموعة متميزة من الكفاءات الاستثنائية.

وبلغ الاستثمار الأجنبي قيد الاستخدام الفعلي في الصين ما يقرب من 500 مليار يوان (نحو 70 مليار دولار) في النصف الأول من العام الجاري، وهو مستوى مرتفع نسبيًّا خلال العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الشركات ذات التمويل الأجنبي المسجلة حديثًا في البلاد بنسبة 14.2٪ على أساس سنوي إلى ما يقرب من 27000 شركة.

1.22

تريليون يوان قيمة الاستيراد والتصدير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود في الصين بزيادة 10.5 %

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

البيانات المفتوحة تعزز مبدأ الشفافية والابتكار

في خطوة جديدة تعكس التزام سلطنة عمان بالشفافية والابتكار، منحت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات شهادة تقدير للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة؛ وذلك تقديرًا للجهود التي بذلتها الهيئة في نشر البيانات المفتوحة. هذه المبادرة ليست مجرد اعتراف بعمل الهيئة، بل تمثل أيضًا نقلة نوعية في كيفية استخدام البيانات لتعزيز مبدأ الشفافية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

البيانات المفتوحة تعني توفير البيانات العامة للجمهور بشكل مجاني؛ ما يسمح للمواطنين والشركات والمستثمرين بالوصول إليها واستخدامها بطرق مبتكرة. في سياق المؤسسات الحكومية، توفر البيانات المفتوحة وسيلة لزيادة الشفافية، وتعزيز المساءلة، وتحفيز المشاركة المجتمعية، وبفضل هذه البيانات يمكن للمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة؛ ما يعزز بيئة العمل في مجالات جذب الاستثمار.

أظهرت الهيئة عبر موقعها الإلكتروني (opaz.gov.om) معلومات مهمة، مثل خدمات المحطة الواحدة، ونسبة التوطين، وحجم الاستثمار التراكمي، ومساحة المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية وغيرها من البيانات المتاحة للتصفح والاستفادة.

ومن خلال توفير هذه البيانات بطريقة ميسرة وفعَّالة، ساعدت الهيئة الشركات والمستثمرين في اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على معلومات دقيقة. وهذا النموذج من الشفافية لا يقتصر على تعزيز الثقة بين المستثمرين والهيئة فحسب، بل يعزز أيضًا دور الهيئة كمحفز رئيسي للابتكار والنمو الاقتصادي في سلطنة عمان.

وتعتبر البيانات المفتوحة أداةً فعالةً في تحقيق الأهداف الوطنية وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تعزيز الشفافية. وتشجع البيانات المفتوحة على مشاركة المعلومات مع الجمهور؛ ما يعزز قدرة المؤسسات على تقديم خدمات أفضل واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الأمر في إيجاد بيئة أعمال أكثر انفتاحًا تدفع مجالات الابتكار وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وفي بناء مجتمع معلوماتي متقدم، ويعزز قدرة البلاد على الاستفادة من التحول الرقمي المتسارع.

في الختام، تبرز جهود الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كمثال يُحتذَى به في كيفية استخدام البيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية والابتكار. وتعد هذه الخطوة تعبيرًا عن الشراكة الناجحة بين المؤسسات الحكومية في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والتعاون المشترك في عصر التحول الرقمي السريع، وتظل الجهود المبذولة في نشر البيانات المفتوحة نموذجًا يحتذى به؛ حيث تساهم هذه المبادرات في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والمعلومات المتاحة؛ ما يدفع عجلة التنمية المستدامة، ويعزز من قدرة سلطنة عمان على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

البيانات المفتوحة أداة فعالة في تحقيق الأهداف الوطنية وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تعزيز الشفافية.. وتشجع البيانات المفتوحة على مشاركة المعلومات مع الجمهور

كيف تبدأ مشروعك الاستثماري في المناطق الاقـــتصادية الخـاصـة والـحـرة والمـــدن الصناعية
Steps to start your investment in economic zones, free zones and industrial cities

الحصول على السجل التجاري
للشركة عبر بوابة عمان للأعمال

Obtain the company's commercial registration through the Oman Business Gate

تخصيص الأرض المناسبة
وتحصيل كروكي الموقع

Select the suitable land and obtain the site plan

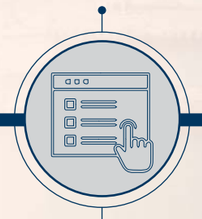

تعبئة الاستمارة
لطلب الانتفاع بقطعة أرض

Fill out the application form to request land allocation

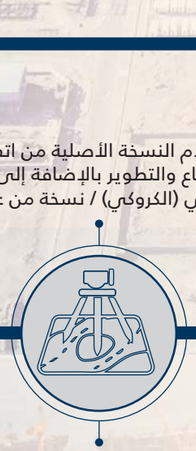

استلام النسخة الأصلية من اتفاقية حق
الانتفاع والتطوير بالإضافة إلى الرسم
المساحي (الكروكي) / نسخة من عقد الإيجار

Receive the original copy of the usufruct and development agreement, along with the site plan (Krooki) / Copy of the lease contract

تسجيل اتفاقية حق
الانتفاع / عقد الإيجار

Registration of the usufruct agreement/lease contract

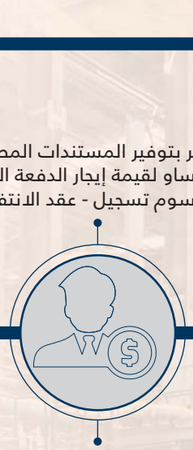

قيام المستثمر بتوفير المستندات المطلوبة منه: - ضمان
بنكي مفتوح مساو لقيمة إيجار الدفعة الأولى المستحقة -
سداد رسوم تسجيل - عقد الانتفاع بالأرض

Provide the required documents: a bank guarantee equal to the first installment' s rent and payment of the contract registration fee - Land usufruct contract

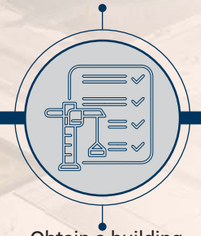

الحصول على
إباحة البناء

Obtain a building permit

اعتماد الخرائط والمخططات
العامة والواجهات

Approve the maps, general plans, and elevations.

يقوم المستثمر بتسجيل المكتب الاستشاري
المكلف بتصميم خرائط المشروع

Register the consulting office responsible for designing the project maps

استخراج التراخيص والتأشيرات
اللازمة حسب نوع النشاط لبدء
تنفيذ المشروع

Secure the necessary licenses and visas according to the activity type to begin project implementation